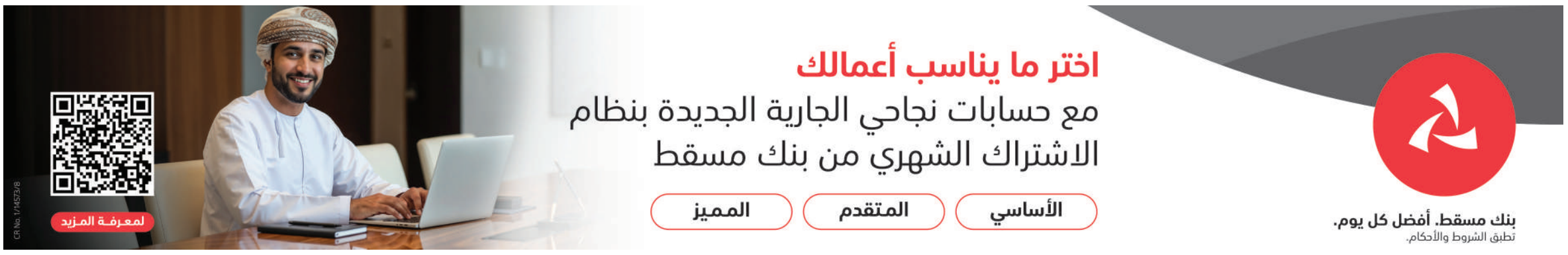

الرُّؤيَة

الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911

315 بيسة

الأحد الممتاز

www.alroya.om | info@alroya.info | alroyanewspaper

الأحد ٨ من ذي القعدة ١٤٤٧ هـ الموافق ٢٦ أبريل ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٣٣٥ | 12 صفحة | Sunday 26 April 2026 - issue No (4335)

نتائج مُثمرة لزيارة السيد ذي يزن إلى كازاخستان

02

سياسات استباقية تضمن تنويع مصادر الاستيراد ورفع قدرات التخزين

«تضخم الجشع» تحت أعين «الشورى».. وإجراءات لضبط الأسعار

- مختصون لـ«الرُّؤيَة»: المخزون الاستراتيجي من السلع «مطمئن».. وعُمان مكتفية ذاتيا ببعض القطاعات
- 1.8 مليار ريال لتنفيذ 493 مشروعًا في الأمن الغذائي

الرؤية- ريم الحامدية- سارة العبرية

كشف سعادة عبد الله بن أحمد آل مالك الشحي رئيس لجنة الأمن الغذائي والمائي بمجلس الشورى أن اللجنة تتعامل مع احتمال ما يعرف بـ"تضخم الجشع" كقضية تستوجب المتابعة، وأن هناك تواصلا دائما مع المسؤولين في هذا الشأن، موضحًا أن المجلس يدرس حزمة من الأدوات الرقابية والتشريعية التي سوف تُستخدم إذا ما دعت الحاجة إليها لتعزيز الانضباط السعري دون الإضرار ببيئة الأعمال.

وقال الشحي- في تصريحات خاصة لـ"الرؤية" إن اللجنة ترى أن المخزون الاستراتيجي في سلطنة عُمان في "وضع مطمئن"، بفضل السياسات الاستباقية خلال السنوات الماضية، والتي شملت تنويع مصادر الاستيراد، ورفع قدرات التخزين للسلع الأساسية مثل القمح والأرز والوقود، وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد. لكن في المقابل، بيَّن الشحي أن استمرار التوترات في ممرات حيوية مثل مضيق هرمز والبحر الأحمر يفرض ضغوطا متزايدة على منظومة التجارة العالمية، ما يجعل الاستقرار الحالي استقرارًا نسبيًا وليس مُطلقًا، حسب تعبيره.

من جهة ثانية، قال المهندس عبدالعزيز بن مُحمد الشكيلي مدير دائرة الاستثمار بوزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، إنَّ إجمالي المشاريع الاستثمارية في البرنامج الاستثماري للأمن الغذائي ٤٩٣ مشروعًا بقيمة تقارب ١,٨٧ مليار ريال عُماني، وهو رقم لا يدل فقط على حجم الاستثمار، وإنما يؤكد أنَّ الدولة أصبحت تتعامل مع الأمن الغذائي باعتباره ملفًا اقتصاديًا واستثماريًا متكاملا. 3-11

توقعات بمحصول وفير من القمح هذا العام

اقرأ في الأحد الممتاز:

- الإرباك يضرب مكاتب المحاماة بسبب «مهلة توفيق الأوضاع» 04
- السياحة تضخ 1.1 مليار ريال في الناتج المحلي 09
- توقعات باستمرار الأداء الإيجابي في بورصة مسقط 09

لا انفراجة في المفاوضات الأمريكية الإيرانية

الرؤية- غرفة الأخبار

ألغى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمس السبت زيارة إلى إسلام أباد كان من المقرر أن يقوم بها مبعوثان أمريكيان لعقد لقاءات في باكستان التي تتوسط في الحرب مع إيران، وذلك بعد مغادرة وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي العاصمة الباكستانية عقب محادثات، في انتكاسة جديدة لآفاق السلام. وقال ترامب في منشور على وسائل التواصل الاجتماعي إنه ألغى الزيارة المزمعة لكل من ستيف ويتكوف وجاريد كوشنر، عازيا ذلك إلى ما وصفه بالارتباك الشديد داخل القيادة الإيرانية. وكان وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي غادر إسلام أباد في وقت سابق دون أي مؤشرات على تحقيق انفراجة في المحادثات مع رئيس الوزراء شهباز شريف ومسؤولين كبار آخرين. 12

حاتم الطائي يكتب:

ترقُّب العاصفة

الهزائم العسكرية والفضائح السياسية والأخلاقية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية مُتعددة، حتى إنَّه ربما لا تخلو فترة حكم أي رئيس أمريكي من فضيحة سياسية أو أخلاقية أو هزيمة عسكرية، فضلا عن الأزمات الاقتصادية الناتجة عن قرارات خاطئة وانتهاج سياسات مالية ضارة بالاقتصاد الأمريكي والعالمي على السواء.

ورغم أنَّ هزائم عسكرية مثل "حرب فيتنام" في عهد الرئيس ليندون جونسون، أو فضائح سياسية مثل "ووتر جيت" في فترة حكم الرئيس ريتشارد نيكسون، أو ربما فضائح أخلاقية مثل فضيحة "مونيكا لوينسكي" أثناء تولي الرئيس بيل كلينتون الرئاسة، وغيرها من الأمثلة التي لا حصر لها، إلّا أنَّ الرئيس الحالي دونالد ترامب، استطاع أن يجمع بين الفضائح السياسية والأخلاقية والهزائم العسكرية في آنٍ واحد؛ فهو الرئيس الأمريكي الوحيد الذي اقتيد إلى مكتب التحقيقات الفيدرالية "إف بي آي" وفُتح له ملف إجرامي، وتلقى هزيمة انتخابية نكراء أمام الديمقراطي جو بايدن، كما حرَّض ترامب على حرب أهلية عندما دعا لاحتلال الكونجرس، بالتوازي مع خروج مُؤيديه حاملين الأسلحة اعتراضًا على هزيمته المُخجلة في الانتخابات. الرئيس دونالد ترامب تورَّط في فضائح أخلاقية عُرضت أمام المحاكم الأمريكية؛ منها دفع رشوة لشراء صمت امرأة اتهمته بـ"الاعتداء الجنسي" عليها. ولعلَّ أسوأ الفضائح التي تورط فيها الرئيس ترامب، فضيحة "ملفات إبستين" صاحب "جزيرة الشيطان" بحسب توصيف عدد من وسائل الإعلام. وأخيرًا فضائح تربُّح أبنائه من القرارات المُتعلقة بالهدنة في إيران والتلاعب بالبورصة وجني أرباح مليارية من صفقات مشبوهة اعتمدت على تسريب معلومات من داخل البيت الأبيض، وهي قضية محل تحقيق الآن في الهيئات المالية الأمريكية.

> ترامب أكثر رئيس أمريكي تعرَّض لفضائح وتلقى هزائم سياسية

لكن الحقيقة أنَّ الهزيمة العسكرية/ السياسية النكراء التي تعرَّض لها ترامب إثر عدوان الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تمثل أشد الهزائم مرارةً في تاريخ أمريكا؛ فالرئيس ترامب حاول إظهار فرط القوة الأمريكية بعد اختطاف رئيس فنزويلا نيكولاس مادورو وسرقة النفط الفنزويلي والسيطرة عليه؛ حيث سعى ترامب إلى إسقاط النظام في إيران، ظنًا منه أنَّ اغتيال المرشد الأعلى علي خامنئي وقادة الجيش والحرس الثوري، سيتسبب في سقوط النظام من الداخل، لكنَّ ظنه قد خاب، وتلقى أول صفعة من الشعب الإيراني الذي اتحد خلف قيادته، مهما كان قدر الاختلاف معها، إلّا أنَّ الشعوب صاحبة الحضارات العريقة تستطيع أن تُميِّز تمامًا بين الخصم الداخلي والعدو الخارجي؛ فالأول يُمكن التعامل معه سياسيًا وشعبيًا، أما الخارجي فلا تعامل معه مطلقًا حتى لو كان مُقابل التخلص من الخصم الداخلي.

فَشَل ترامب ومن خلفه مجرم الحرب بنيامين نتنياهو في تحقيق أهدافهما المُعلنة والتي تمثلت في إسقاط النظام والاستيلاء على النفط الإيراني (لا سيما بعد القصف العنيف على جزيرة خارج النفطية) والسيطرة على اليورانيوم المخصب وتدمير برنامج الصواريخ الباليستية؛ إذ أظهر الإيرانيون صمودًا سيسجله التاريخ، وتحطمت إرادات ترامب ونتنياهو أمام صلابة الموقف الإيراني شعبيًا ورسميًا، ووجد الأمريكيون ومن ورائهم الصهاينة، أنفسهم أمام ند عنيد وصلب؛ حيث لم تتوقف الصواريخ الإيرانية على مدن الاحتلال وألحقت بها الخسائر الفادحة، وشاهدنا لأوَّل مرة هجمات على مقرات المخابرات والجيش ورئاسة الوزراء ومدينة ديمونة التي تضم المفاعل النووي، وغيرها.

> المفاوضات مع إيران أثبتت الفشل السياسي لترامب وعجزه عن تنفيذ وعيده

ومع تعمُّق الهزيمة السياسية/ العسكرية، وفشل سياسات الوعيد والمُهَل الزمنية، تلقى ترامب صفعة عنيفة من المُفاوض الإيراني "صانع السجّاد"، الصبور الذي اجتاز لعبة عض الأصابع بنجاح؛ حيث صرخ ترامب أولًا، وتراجع عن وعيده الزائف بـ"تدمير حضارة بأكملها"، ليُقرر بعدها تمديد الهدنة إلى أجل غير مُسمى، ليبدأ الإيراني في فرض شروطه لإنهاء الحرب، مُتمسكًا بالنقاط العشرة التي أعلنها في بداية المفاوضات، وأنَّه لا استسلام أبدًا أمام عدو مُتغطرس.

لا شك أنَّ هذه الحرب العبثية التي قادها ترامب ونتنياهو، تسببت في أضرار جسيمة في دول الخليج، سياسيًا واقتصاديًا، كما إن إغلاق مضيق هرمز والحصار الأمريكي للمنطقة، أسفرا عن تداعيات اقتصادية عالمية، ليس أقلها القفزة الكبيرة في أسعار النفط، وارتفاع مُؤشر التضخم العالمي، نتيجة زيادة أسعار الغذاء والوقود، وارتفاع تكلفة الشحن البحري بصورة غير مسبوقة، وتكدس السفن داخل الخليج العربي وخارجها، في بحر عُمان وبحر العرب.

> الاقتصاد العالمي على شفا أزمة أعمق إذا استمرت الحرب

هذه الخسائر الاقتصادية وبالتوازي مع التطورات الجيوسياسية في المنطقة، تضع الجميع أمام تحد كبير، وهو تحدي الترقب.. ترقب العاصفة، فما تشهده مفاوضات إنهاء الحرب من شد وجذب وإخفاقات متتالية في التوصل لاتفاق دائم، يضع المنطقة والعالم على حافة الهاوية، في ظل حالة عدم اليقين والضبابية المُحيطة بالمشهد؛ سواء من الناحية السياسية/ العسكرية؛ حيث يُؤكد كل طرف استعداده لاستئناف القتال، أو من الناحية الاقتصادية؛ حيث استمرار تعطل ٣٠٪ من إمدادات النفط العالمية و٢٥٪ من إمدادات الغاز العالمية عبر مضيق هرمز، والأشد ضراوة من ذلك، تعطل إمدادات اليوريا والسماد، وهما عنصران رئيسيان في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، ما دفع منظمات دولية لإطلاق جرس إنذار بشأن سلامة إمدادات الغذاء واحتمالية شح المحاصيل إذا ما استمرت هذه التوترات. أضف إلى ذلك، بدء العد التنازلي لنفاد وقود الطائرات في أوروبا؛ إذ لجأت شركات طيران لإلغاء وتقليص عدد من الرحلات، فيما تُشير التوقعات إلى أن المخزون قد يكفي حتى نهاية مايو في أفضل تقدير.

هنا يتكشف للجميع أن ترامب ونتنياهو قادا الاقتصاد العالمي لحافة الهاوية، بسبب مغامرة عسكرية غير محسوبة العواقب، وتسببا في واحدة من أعنف الأزمات العالمية، سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا، ما يضع أمام المجتمع الدولي مسؤولية إنهاء هذا العبث، وإلزام الإدارة الأمريكية بالتفاوض الإيجابي مع إيران، بما يحترم سيادتها وحقوقها المشروعة، وبما يضمن رفع العقوبات عنها. وفي المقابل، على إيران منح كافة الضمانات الكفيلة بتأكيد التزامها بحسن الجوار مع دول المنطقة، وعدم التَّدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأن يكون التعاون والشراكة هما الأساس الذي تقوم عليه العلاقات بين إيران ومختلف الدول.

ويبقى القول.. إنَّ العاصفة المُرتقبة إذا جاءت، فستُلحق أضرارًا غير مسبوقة بدول المنطقة والعالم، وستنهار دول وتفكك أخرى؛ الأمر الذي يفرض على الجميع الإسراع من أجل خفض التصعيد والتوصل إلى اتفاق يضمن السلام والاستقرار، ويُحافظ على أمن الطاقة والملاحة البحرية، ويضمن للدول حقها في التنمية والازدهار بعيدًا عن نيران الحروب التي عندما تحرق لا تُبقي ولا تذر!

OMAN CYBER SECURITY CONFERENCE
مؤتمر عُمان للأمن الإلكتروني
Health Sector - القطاع الصحي
الدورة السادسة 2026
Orqanized by بتنظيم من الرؤية

وزارة الصحة
Ministry of Health

6 مايو 2026
جراند ميلينيوم مسقط

ورش تدريبية متخصصة
الأمن السيبراني في القطاع الصحي

تتضمن هذه الورش المخاطر السيبرانية الرئيسية في مجال الرعاية الصحية، وسيتم توضيح كيف تتوافق الأطر العالمية مع المتطلبات التنظيمية في سلطنة عُمان، مع التركيز بشكل خاص على تكامل البيانات والتشفير والذكاء الاصطناعي وأمن التطبيب عن بعد وأيضا سيكون هناك تطبيق عملي متوافق مع أهداف برنامج التحول الرقمي وأولويات الصحة الرقمية الوطنية.

حماية البيانات والإمتثال في الرعاية الصحية

الورشة الأولى 09:30am - 03:30pm

م. محمد فضل الله

CISA, CDPSE, CIPP/US, ISO 27kla
المدير التنفيذي ورئيس قسم حماية المعلومات بمؤسسة Archlight

يمتلك فضل الله 19 عاما من الخبرة العملية في قيادة المشاريع المتعلقة بإدارة المخاطر وإنشاء البرامج المتكاملة في مجال خصوصية الرعاية الصحية والأمن السيبراني والامتثال التنظيمي المطابقة للمعايير الدولية.

محتوى الورشة التدريبية

1. قواعد قانون HIPAA
2. تحديات تكامل البيانات الصحية وتشفيرها
3. أمن منصات التطبيب عن بعد والصحة الرقمية

الفئات المستهدفة

1. مدراء الرعاية الصحية
2. الجهات التنظيمية في الرعاية الصحية
3. مديري المستشفيات
4. خبراء تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني
5. مبتكري الصحة الرقمية
6. مسؤولي الامتثال

رسوم الاشتراك 250 ر.ع غير شامل الضريبة

الأمن السيبراني في إنترنت الأشياء للأجهزة الطبية

الورشة الثانية 09:30am - 12:30pm

م. نورية هلال العبرية

متخصصة بمجال الأمن السيبراني في قطاع الرعاية الصحية - المدينة الطبية الجامعية

محاكاة الهجمات السيبرانية على الأجهزة الطبية الذكية المتصلة بالشبكة واكتشافها باستخدام نموذج XGboost المعزز بتقنيات الذكاء الاصطناعي.

محتوى الورشة التدريبية

1. تنفيذ تجربة محاكاة عملية ومباشرة للهجمات السيبرانية الشائعة على الأجهزة الطبية المتصلة بالشبكة، مع استعراض أساليب استغلال الثغرات ضمن بيئة تشغيل حقيقية.
2. استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وبالأخص نموذج XGBoost، لاكتشاف الهجمات وتحليل السلوك غير الطبيعي في حركة البيانات.

الفئات المستهدفة

1. متخصصو الأمن السيبراني في مجال الرعاية الصحية
2. مهندسو الطب الحيوي
3. فرق تقنية المعلومات في المستشفيات
4. الباحثون وطلاب الدراسات العليا

رسوم الاشتراك 200 ر.ع غير شامل الضريبة

الشهادات معتمدة من وزارة التعليم

للتسجيل

المقاعد محدودة

احجز مقعدك الآن 99846498 - 98191144

خصم خاص للمجموعات والطلبة والجهات الحكومية

إشراف:
أكاديمية مهارات المستقبل ش م م
Future Skills Academy llc

دعمًا لجهود تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الترابط بين أسواق البلدين

نتائج مُثمرة لزيارة السيد ذي يزن إلى كازاخستان.. والصندوق الاستثماري المشترك يُرسّخ الشراكة القائمة

- السيد ذي يزن: الاتفاقية محطة إستراتيجية في مسار العلاقات الاقتصادية بين عُمان وكازاخستان
- السيد ذي يزن يطلع على مهام مركز أستانا المالي والمركز الدّولي للذكاء الاصطناعي
- المرشدي: الجهاز يواصل تعزيز الشراكات مع صناديق الثروة السيادية والمؤسسات العالمية
- جاكوبوف: عازمون على الاستثمار المشترك في المشروعات الواعدة بالقطاعات الاستراتيجية

الرؤية- سارة العبرية

أثمَـرَتْ الزيارةُ الرسـميةُ التي قام بها صاحب السـمو السـيد ذي يزن بن هيثم آل سـعيد نائب رئيس الوزراء للشـؤون الاقتصادية إلى كازاخسـتان قبل يومين، نتائـج إيجابية على المسـتوى الاقتصـادي، ضمن جهود ترسـيخ الشراكـة القائمة بين البلدين الصديقين؛ حيث وقَّع جهاز الاسـتثمار العُماني وصندوق الثروة السـيادية الكازاخسـتاني (سـامروك خزينة) اتفاقية تمهيدية لتأسـيس شراكـة إستراتيجية بين سلطنة عُمان وجمهورية كازاخستان، عبر تأسيس صندوق استثماري مشترك.

ويجسد الصندوق دور جهاز الاستثمار العُماني في تنفيـذ الدبلوماسـية الاقتصادية العُمانية، وترسيخ الشراكات الإستراتيجية مع نظرائه من صناديق الثروة السـيادية في الدول الشـقيقة والصديقة. وتهـدف الاتفاقية إلى وضع إطار عام للتعاون الاسـتثماري بين الطرفين؛ تمهيدًا لتأسـيس صندوق اسـتثماري مشترك يعمل على تطوير واسـتثمار الفرص الواعدة في كلا البلدين؛ بما يعزز العلاقات الاقتصادية الثنائية ويدعم جهود التنويع الاقتصادي ويسـهم في تحقيق قيمة مستدامة، ومن المزمع أن ينطلق الصندوق وفق شراكـة متكافئة بين الجانبين، من حيث توزيع الاسـتثمارات والتمويل، على أن يُخصـص رأس المال مناصفـةً بين جهـاز الاسـتثمار الـعُماني ونـظيره الكازاخسـتاني؛ لتحقيق التكامل الاقتصادي والاسـتفادة من المزايا التنافسية لدى الجانبين.

وقـال صاحب السـمو السـيد ذي يـزن بن هيثم آل سـعيد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصاديـة: «تمثل هـذه الاتفاقيـة محطة إستراتيجيـة في مسـار العلاقـات الاقتصادية بين سـلطنة عُمان وجمهوريـة كازاخسـتان، وتعكس توجـه البلدين نحو ترسـيخ شراكة قائمة على التكامل الاقتصادي وتبادل المصالح الإستراتيجيـة، في إطـار النهج الـذي تنتهجه سلطنة عُمان في تعزيز دبلوماسيتها الاقتصادية وتوسـيع شراكاتها الدولية». وأضاف سموّه: «نرى بـأن هذه الخطـوة من شـأنها- بإذن الله- توسـيع التعاون والاسـتثمار المشترك في القطاعات ذات الأولوية للبلدين؛ بما يسـهم في تحقيق نمو اقتصادي مسـتدام ويعزز من ترابط الأسـواق بين الجانبين، ويرسّـخ مكانة بلادنا سـلطنة عُمان؛ باعتبارها شريكًا موثوقًا وجسرًا اقتصاديًا يربطُ بين الأسـواق الإقليمية والعالمية، بما يسـهم في تحقيق مسـتهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠».

مـن جانبه، قال معـالي عبدالسلام بن محمد المرشـدي رئيـس جهـاز الاسـتثمار العُماني إن هـذه الاتفاقيـة تُمثِّل خطـوة إستراتيجية ضمن نهـج الجهـاز في بنـاء شراكات نوعية مـع صناديق الثروة السـيادية والمؤسسـات الاسـتثمارية العالمية؛ حيث تؤسِّس الاتفاقية للشراكة الحادية عشرة للجهاز مع نظرائه؛ بما يُجسِّـد نهج الدبلوماسية الاقتصادية العُمانية بوصفـه ذراعًا تنفيذية لها، وبما يعزز حضوره الدولي ويفتح آفاقًا أوسع للاستثمار المشترك.

فيما أوضح نـورلان جاكوبوف رئيس مجلس إدارة صنـدوق «سـامروك خزينـة» أن هذا المسـار يفتح آفاقًا واسـعة لتعزيـز التعاون الاسـتثماري الثنائي، مشيرًا إلى عـزم الجانبين على الاسـتثمار المـشترك في المشروعـات الواعدة والشركات القائمة، لا سيما في كلٍ من جمهورية كازاخستان وسـلطنة عُمان، وذلك في عدد من القطاعات الرئيسـة التي تشـمل الصناعة، والرعايـة الصحية، والطاقة، وقطاع السـلع الاسـتهلاكية، والخدمات اللوجستية، والتعديـن، إلى جانب قطاعـات إستراتيجية أخرى ذات اهتمام مشترك.

وسيُدار الكيان الاستثماري المقترح عبر مجلس إدارة مكوّن من ٥ أعضاء، بواقع مُمثليْن اثنيْن لكل طرف، إضافة إلى عضو مستقل بالاتفاق، على أبـرز المشروعـات الاقتصاديّـة والتّقنية في المنطقـة أبرزها مركز أسـتانا المالي الدولي، والمركز الـدولي للذكاء الاصطناعي. واسـتمع سُموّهُ إلى شرح مُفصّل حول دور مركز أستانا المالي الدّولي في تعزيز بيئة الاسـتثمار وجذب رؤوس الأموال، إضافة إلى إسـهامه في تطوير قطاع الخدمـات الماليّة في المنطقة. كما اطّلع سُـموّهُ على برامج ومبـادرات المركز الدّولي للذّكاء الاصطناعي في دعم الشّركات النّاشـئة وتمـكين تقنيات الـذّكاء الاصطناعي والابتكار الرقمي.

وكان دولـةُ أولجاس بيكتينـوف رئيسُ وزراء جمهوريّة كازاخسـتان استقبل، يوم الجمعة، بمقرّ رئاسـة مجلس الوزراء صاحبَ السُّـموّ السّـيد ذي يزن بـن هيثم آل سـعيد نائبَ رئيـس الوزراء للشُّـؤون الاقتصاديّـة والوفد المُرافـق له. وفي مُسـتهلّ اللّقاء، جـدّد دولةُ رئيس الوزراء ترحيبه بسُموّ السّيد، مُعربًا عن بالـغ سروره بهذه الزيـارة الطيبة، من جانبه أعرب سُـموّ السّـيد عن شـكره وتقديره لما حظي به ووفده المُرافق مـن ترحيبٍ حافلٍ، مؤكّدًا حرصه على دعم وتعزيز آفاق التّعاون بين البلدين في العديد من المجالات. وعُقدت جلسـة مباحثات رسـميّة برئاسة دولةِ رئيس الوزراء الكازاخسـتاني وصاحبِ السُّموّ السّيد نائبِ رئيس الوزراء للشُّؤون الاقتصاديّة، جرى خلالها استعراضُ مجالات التّعاون القائمة بين البلدين الصّديقين، وبحثُ سـبل تعزيزها بما يواكب الـرُّؤى التّنموية للبلدين ويُسـهم في ثراء الاقتصاد العُماني والكازاخسـتاني لا سيما في مجـالات الطّاقـة والتّعديـن والتّقنيـات والسّياحة والتّعليم واللّوجستيّات.

سلطنة عُمان والصومال تبحثان تطوير التعاون الثنائي

مسقط- العُمانية

اسـتقبل معالي السـيد بـدر بن حمد البوسـعيدي وزيـر الخارجيـة أمـس بديـوان عام الوزارة، معالي عبد السلام عبـدي علي وزير الشـؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الصومال الفيدرالية الشـقيقة في إطـار الزيارة الرسـمية التـي يقوم بها إلى سـلطنة عُمان.

جـرى خلال المقابلـة بحث مسـارات العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، وسبل تطويرها في مختلف المجالات، بما يعزز الشراكة القائمـة ويدعم المصالح المشتركة. وتناول الوزيران مسـتجدات الأوضـاع في المنطقـة ومنطقـة القرن الأفريقـي، مؤكديْـن على أهمية دعم الجهـود الإقليميـة والدوليـة الرامية إلى ترسـيخ الأمن والاسـتقرار وتعزيز مسارات التنمية.

وأكد معالي السيد وزير الخارجية على موقف سـلطنة عُمان الثابت والداعم لوحدة وسـيادة جمهوريـة الصومال الفيدراليـة وسلامـة أراضيهـا، وإرادة شـعبها، وعدم الاعتراف بـأي كيانات خارج إطار الدولة الصومالية.

مـن جانبـه، أعـرب معـالي الوزيـر الصومـالي عـن تقديـر بلاده للـدور الدبلومـاسي البنـاء الـذي تضطلع به سـلطنة عُمان، وجهودها المتواصلة في دعم مسـاعي تثبيت الأمن والاستقرار ولم الشـمل والتقارب عبر تعزيز فرص الحـوار بين جميـع الأطـراف. حضر المقابلة السـفير الشيخ فيصل بن عمر المرهـون، رئيس الدائرة العربية بوزارة الخارجية، وسعادة بشير حسن حاجي سـفير جمهورية الصومـال الفيدرالية المعتمد لدى سـلطنة عُمان، وعددٌ من المسؤولين من الجانبين.

غدًا.. الحراصي يفتتح ندوة حول جهود الاستجابة الوطنيّة خلال «منخفض المسرّات»

مسقط- العُمانية

تُنظّـم هيئـة الدّفـاع المدني والإسـعاف غدًا الاثنين نـدوةً بعنـوان "منخفـض المسرّات.. الاسـتجابة والأثـر"؛ لمناقشـة آثـار الحالـة الجويّة واستعراض الجهود المبذولة والدّروس المُسـتفادة، تحت رعاية معـالي الدّكتور عبد الله بن ناصر الحرّاصي وزير الإعلام.

ويشـارك في النـدوة عـددٌ مـن المسـؤولين والمُختصين من الجهات الحكوميّة والعسكريّة والأمنيّة. وتتضمن النّـدوة عددًا من المحاور؛ أبرزهـا: اسـتعراضُ الحالـة الجويّة لمنخفض المسرّات، وتحليـل آثـاره على مختلـف المحافظات، وجهود الاسـتجابة الوطنيّة التي نفّذتهـا الجهات المعنيّة، إضافة إلى مناقشـة آليـات تطويـر الجاهزيّة وتعزيز التّنسـيق المؤسّسي في التعامل مع الحالات المماثلة. وتركز النـدوة على التجارب الميدانيـة، والتحدّيات التي واجهت فرق الاسـتجابة، والحلول التي تم تطبيقها، بما يُسـهم في رفع كفاءة التّعامل مع الحالات الجوية الطارئة مُستقبلًا، وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الالتزام بالإرشادات الصـادرة عن الجهـات المختصّـة إضافة إلى التعريف بالمواد والإجـراءات القانونية ودور الالتزام بها في تعزيز الاسـتجابة، بما يُسهم في الحدّ من المخاطر وحماية الأرواح والممتلكات.

وتسـتعرض النـدوة أيضًـا البُعـد الديني في حفـظ الأرواح؛ باعتباره من المقاصد الشّرعية العظيمـة، مـع التأكيـد على ضرورة الأخـذ بالأسباب والالتزام بالإرشـادات الوقائيّة التي تصون النفس والآخرين انسجامًا مع التعاليم الدينية التي تحثُّ على حفظ النفس البشرية وتجنُّب مواطن الخطر.

ومـن المؤمّـل أن تخـرج الندوة بعـددٍ من التوصيـات التـي تُسـهم في تطويـر خطط الاسـتجابة الوطنيـة، وتعزيـز الجاهزيّـة في الحـالات الجويّـة الطارئـة، إلى جانب دعم تبـادل الـخبرات بين الجهات المعنيـة وتبنّي أفضل الممارسات في إدارة الحالات الطارئة.

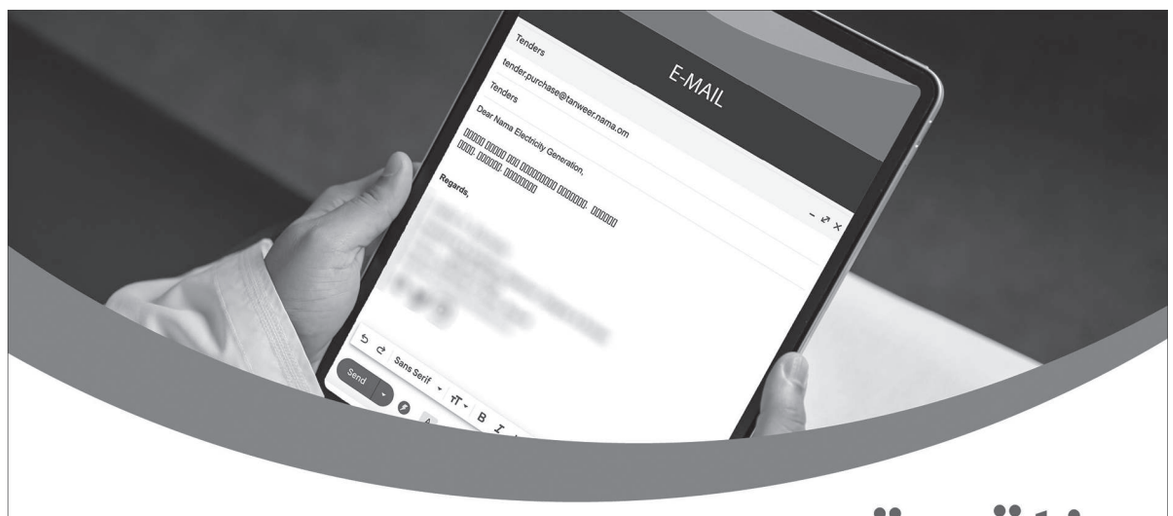

مناقصة

تدعو شركة نماء لإنتاج الكهرباء (شركة كهرباء المناطق الريفية ش.م.ع.م) الشركات المتخصصة لتقديم عروضها للمناقصات التالية:

رقم المناقصة	اسم المناقصة	رسوم / ثمن المستندات	درجة المقاول	آخر موعد للحصول على مستندات المناقصة	آخر موعد لتقديم العطاءات
NEGC/2026/07	أعمال الهندسة والتوريد والإنشاء (EPC) لمحطة توليد كهرباء بقدرة ١٦ ميجاواط في ولاية مدحاء بمحافظة مسندم	١٠٠/- (شاملة قيمة الضريبة المضافة)	الشركات المتخصصة	٧ - ٥ - ٢٠٢٦	٢٧ - ٥ - ٢٠٢٦

- **استلام المناقصات:** يمكن للشركات والمؤسسات المتخصصة والمسجلة لدى شركة نماء لإنتاج الكهرباء (شركة كهرباء المناطق الريفية ش.م.ع.م) ومجلس المناقصات وتسجيلها ساري المفعول (المسجلة في منصة توطين ومستوفية لشروط التعمين من وزارة العمل) الحصول على مستندات المناقصة من دائرة العقود والمشتريات بمقر شركة نماء لإنتاج الكهرباء الرئيسي في ولاية السيب- مرتفعات المطار أو عن طريق البريد الإلكتروني: (tender.purchase@negc.nama.om) ابتداءً من تاريخ نشر هذا الإعلان وذلك خلال ساعات العمل الرسمية من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشر ظهراً. يُودع مبلغ شراء مستندات المناقصة (غير قابل للاسترداد) في الحساب البنكي للشركة (**بنك مسقط - 0423010783090017**).
- **الضمان البنكي:**

١. يرفق مع كل عطاء تأمين مؤقت في صورة ضمان مصرفي من أحد البنوك العاملة في سلطنة عمان بما نسبته (١٪) من إجمالي قيمة العطاء، وساري المفعول لمدة (٩٠) يوماً من تاريخ آخر موعد لتقديم العطاءات، معنوناً باسم شركة كهرباء المناطق الريفية ش.م.ع.م ولن يتم النظر في العطاءات التي لا تشمل التأمين المؤقت المطلوب (باستثناء الشركات حاملي بطاقات الريادة).

٢. يتعين على مقدم العطاء الفائز تقديم ضمان أداء بقيمة ٥٪ إضافةً إلى ضمان بنكي صادر عن أي بنك معتمد في سلطنة عُمان. يجب أن يعادل هذا الضمان البنكي ٥٪ من إجمالي قيمة العرض، وأن يكون موجهًا إلى شركة كهرباء المناطق الريفية ش.م.ع.م، وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ استلام خطاب الترسية.

- **تقديم العروض:** تقدم العروض في عدد ٣ مظاريف مختومة بالشمع الأحمر (العرض المالي والفني والتأهيل المسبق) معنونة باسم رئيس لجنة المناقصات الكبرى بشركة نماء لإنتاج الكهرباء ومكتوباً عليهما من الخارج اسم ورقم المناقصة فقط، وأن لا يكتب على المظاريف اسم صاحب العطاء أو ما يشير إليه.
- **تسليم العروض:** يجب وضع العطاءات بصندوق المناقصات بمبنى شركة نماء لإنتاج الكهرباء (شركة كهرباء المناطق الريفية ش.م.ع.م) بولاية السيب-مرتفعات المطار قبل الساعة الثانية عشر ظهراً من تاريخ آخر موعد لتقديم العطاءات.
- شركة نماء لإنتاج الكهرباء (شركة كهرباء المناطق الريفية ش.م.ع.م) غير ملزمة بقبول أقل أو أي عطاء آخر.
- **زيارة الموقع:** بالنسبة لمقدمي العطاءات، تحدد بعد إنقضاء فترة الشراء.
- **تنويه:** يتم خصم مساهمة التدريب بنسبة ١٫٢٪ من مبلغ الفاتورة النهائي وفقًا لتعليمات جهاز الإستثمار العماني ، اعتبارًا من ١ ديسمبر ٢٠٢٥.

نماء لإنتاج الكهرباء
بيزنس تاور، مسقط هيلز، مرتفعات المطار
ص.ب.١١٦٦ الرمز البريدي ١١٣ سلطنة عمان
هاتف: ٩٦٨ ٩١٧٦٦٥٧٦+
نماء nama لإنتاج الكهرباء ELECTRICITY GENERATION

سياسات استباقية تضمن تنويع مصادر الاستيراد ورفع قدرات التخزين

مختصون لـ«الرؤية»: المخزون الاستراتيجي من السلع «مطمئن».. وعُمان مكتفية ذاتيًا ببعض القطاعات

الرؤية- ريم الحامدية

أكد مختصون ومسؤولون أن المخزون الاستراتيجي العُماني مطمئن مع تحقيق اكتفاء ذاتي في بعض السلع، وشددوا في تصريحات خاصة لـ «الرؤية» على تسريع الاستثمار في الزراعة الذكية، وتطوير الموانئ كمنصات إمداد عالمية خارج مناطق التوتر، مع تفعيل أدوات رقابية صارمة لضمان انضباط الأسعار واستدامة الأمن الغذائي.

وقال سعادة عبد الله بن أحمد آل مالك الشحي رئيس لجنة الأمن الغذائي والمائي بمجلس الشورى في تصريحات خاصة لـ«الرؤية» إن لجنة الأمن الغذائي والمائي بمجلس الشورى ترى أن المخزون الاستراتيجي في سلطنة عُمان في وضع مطمئن، نتيجة السياسات الاستباقية خلال السنوات الماضية، والتي شملت تنويع مصادر الاستيراد، ورفع قدرات التخزين للسلع الأساسية مثل القمح والأرز والوقود، وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد.

لكن في المقابل، بيَّن الشحي أن استمرار التوترات في ممرات حيوية مثل مضيق هرمز والبحر الأحمر يفرض ضغوطًا متزايدة على منظومة التجارة العالمية، ما يجعل الاستقرار الحالي استقرارًا نسبيًا وليس مُطلقًا، حسب تعبيره.

خطط بديلة

وأضاف الشحي أن الخطط اللوجستية البديلة شهدت تطورًا واضحًا من خلال تعزيز استخدام الموانئ والمنافذ خارج مناطق التوتر، وتوسيع قاعدة الشراكات التجارية مع أسواق متنوعة، وتفعيل مسارات نقل بديلة برية وبحرية لدعم مرونة الإمداد. وتابع أن فعالية هذه الجهود تبقى مرتبطة بطبيعة ومدة الأزمة؛ إذ كلما طال أمد الاضطرابات، ازدادت الحاجة إلى رفع مستويات المخزون الاستراتيجي إلى هوامش أمان أعلى، وتسريع برامج تعزيز الأمن الغذائي والمائي والاكتفاء الذاتي النسبي، وتتحسن الجاهزية التشغيلية لإدارة الأزمات. ومن جانب رقابي، أكد الشحي أن مجلس الشورى يواصل متابعة هذه الملفات، مع التركيز على تعزيز التنسيق المؤسسي، ورفع كفاءة إدارة المخزون، وتبني التقنيات الحديثة في التنبؤ بالمخاطر وسلاسل الإمداد، مؤكدًا أن الوضع الحالي «مطمئن»، لكن البيئة الدولية المتقلبة تفرض نهجًا قائمًا على الاستعداد المستمر وليس الاطمئنان الدائم.

وفيما يتعلق بأسعار السلع الاستهلاكية محليًا، بيَّن الشحي أن من المهم الإقرار بأن تفسير ارتفاع الأسعار بعوامل خارجية فقط لم يعد كافيًا في بعض الحالات، خاصةً عندما تتجاوز الزيادات المحلية نظيراتها العالمية. وأوضح الشحي أن لجنة الأمن الغذائي والمائي بمجلس الشورى، تتعامل مع احتمال ما يعرف بـ«تضخم الجشع» كقضية تستوجب المتابعة، وأن هناك تواصلًا دائمًا مع المسؤولين في هذا الشأن، كاشفًا أن المجلس يدرس حزمة من الأدوات الرقابية والتشريعية التي سوف تُستخدم إذا ما دعت الحاجة إليها لتعزيز الانضباط السعري دون الإضرار ببيئة الأعمال.

وذكر الشحي أن من أبرز التوجهات المرتقبة: تعزيز الشفافية في التسعير والإفصاح عن التكاليف وهوامش الربح، وتطوير أدوات رصد الأسعار ومقارنتها بالمؤشرات العالمية، مع تشديد الرقابة على سلاسل الإمداد ومنع التشوُّهات الاحتكارية، وتحديث قوانين المنافسة ومنح الجهات المختصة صلاحيات أوسع، وتفعيل العقوبات الرادعة عند ثبوت رفع الأسعار غير المُبرَّر، مشددًا على أن الهدف ليس تقييد السوق، وإنما ضمان عدالة المنافسة وشفافية التسعير.

وفيما يتعلق بملف «توطين الإنتاج» وتقنيات تحلية المياه الاستراتيجية، وما إذا كان مجلس الشورى يرى ضرورة ضخ استثمارات استثنائية (طارئة) في القطاع الزراعي والمائي لتقليل الارتهان لتقلبات الشحن العالمي والمخاطر العسكرية، أكد الشحي أن سلطنة عُمان قطعت شوطًا مهمًا في توطين الإنتاج من خلال التوسع في الزراعة الحديثة كالبيوت المحمية والزراعة المائية وتعزيز الاستزراع السمكي، ما ساهم في رفع نسب الاكتفاء الذاتي لبعض السلع، وإن ظل التقدم متفاوتًا بين القطاعات. وفي ملف المياه، أوضح أن سلطنة عُمان أحرزت تقدمًا ملحوظًا في التوسع بمحطات التحلية باستخدام تقنيات مثل التناضح العكسي، مع توجه متزايد لرفع كفاءة التشغيل وربطها بالطاقة المتجددة، وهو ما يعزز الاستدامة على المدى الطويل.

متطلبات المرحلة

وأكد الشحي أن مجلس الشورى يرى أن المرحلة تتطلب: تسريع وتيرة الاستثمار بشكل استثنائي ولكن مدروس، يُركِّز على توسيع الإنتاج المحلي للسلع الأساسية ذات الأولوية، وتعزيز التقنيات الزراعية الذكية وترشيد استخدام المياه، وزيادة الترابط بين الإنتاج المحلي والمخزون الاستراتيجي. وأضاف الشحي «لا نتبنى هدف الاكتفاء الذاتي الكامل في كل السلع، بل نسعى إلى مقاربة متوازنة تجمع بين رفع الإنتاج المحلي وتنويع مصادر الاستيراد، بما يقلل المخاطر ويعزز قدرة عُمان على الصمود أمام تقلبات الشحن والتحديات الجيوسياسية».

وفيما يتعلق بتوجه اللجنة للدفع نحو تسريع تحويل الموانئ العُمانية إلى منصات إمداد عالمية لتقليل الاعتماد على الممرات المتأثرة، وجاهزية البنية الأساسية الحالية لتكون صمام الأمان الذي يحمي السوق المحلي من ارتفاع أسعار الشحن الدولي، أكد الشحي أن، هناك توجه واضح تدعمه اللجنة لتسريع تحويل موانئ السلطنة، وخصوصًا ميناءي الدقم وصلالة، إلى منصات إمداد عالمية تستفيد من موقعها خارج مناطق الاختناق وتُقلِّل الاعتماد على الممرات المتأثرة بالتوترات. وقال إن هذه الموانئ تمتلك أساسًا قويًا من حيث البنية والموقع، لكنها تحتاج إلى التطوير لكي تكون قادرة على مواجهة تقلبات الشحن العالمي، موضحًا أن الوصول إلى هذا الدور يتطلب تسريع العمل على تعميق التكامل بين الموانئ والمناطق اللوجستية والصناعية، ورفع كفاءة العمليات وتقليل زمن وتكلفة المناولة، واستقطاب مزيدٍ من الخطوط الملاحية العالمية، وتوسيع قدرات التخزين وإعادة التصدير، مشددًا على أهمية سرعة التنفيذ وكفاءة التشغيل خلال المرحلة المقبلة.

عبدالله الشحي

مسعود العزري

مؤشرات متقدمة

من جهته، قال مسعود العزري مدير عام التسويق الزراعي والسمكي والمتحدث الرسمي باسم وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه- في تصريحات خاصة لـ«الرؤية»- إن سلطنة عُمان حققت خلال عام ٢٠٢٥ مؤشرات متقدمة تعكس تطور منظومة الأمن الغذائي؛ حيث سجل قطاع الثروة السمكية أعلى مستويات الاكتفاء الذاتي بنسبة ١٤٦٪، وهو ما يؤكد قوة هذا القطاع وقدرته على تلبية الطلب المحلي والتوجه نحو التصدير. وأضاف أنه في جانب السلع الغذائية الأساسية، جاءت نسب الاكتفاء الذاتي على النحو التالي: التمور ٩٩٪، والحليب الطازج ٩٦٪، وبيض المائدة ٩٥٪، والخضراوات ٧٩٪، ولحوم الدواجن ٦٤٪، واللحوم الحمراء ٤٦٪، والفواكه (باستثناء التمور) ٢٤٪.

وبيّن أن هذه الأرقام تعكس ما حققته السلطنة من مستويات اكتفاء مرتفعة في عدد من السلع الاستراتيجية، خاصةً التمور والألبان والبيض، وهي سلع أساسية ضمن السلة الغذائية في منظومة الأمن الغذائي، في حين لا تزال بعض السلع الأخرى ضمن نطاق الاكتفاء الجزئي، مع وجود خطط مستمرة لرفع نسب الإنتاج فيها. وأضاف العزري أنه على المستوى الاقتصادي، تجاوزت القيمة الاقتصادية الإجمالية للقطاع الغذائي حاجز المليار ريال عُماني، مع تسجيل نمو في الإنتاج الزراعي بنسبة ٥,٢٪؛ ما يعكس توسع النشاط الإنتاجي وتحسن الكفاءة التشغيلية في القطاع. ولفت إلى وجود ٣٥ مختبرًا لسلامة وجودة الغذاء على مستوى السلطنة؛ الأمر الذي يدعم منظومة الرقابة والجودة ويعزز ثقة السوق المحلي في المنتجات الوطنية. وأكد أن هذا التقدم تحقق بفضل حزمة من الإجراءات الاستراتيجية المتكاملة، تشمل: زيادة الإنتاج الغذائي المحلي عبر الاستثمارات الحكومية والقطاع الخاص، والتوسع في التقنيات الحديثة والزراعة الذكية لرفع الإنتاجية وتقليل استهلاك الموارد، وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد وتقليل الفاقد الغذائي، وتطوير منظومة المخزون الاستراتيجي لضمان استقرار الإمدادات في حالات الأزمات، كما أن منظومة المخزون الاستراتيجي والاحتياطي الغذائي تشهدان تطورًا مستمرًا؛ حيث يبلغ عدد المخازن ٤٨ مخزنًا موزعة على مختلف المحافظات؛ بما يعزز جاهزية الدولة لضمان استقرار الإمدادات. وأكد العزري أن الهدف الاستراتيجي يتمثل في ترسيخ أمن غذائي مستدام قائم على «الاكتفاء الذاتي النسبي المرن»، الذي يوازن بين تعزيز الإنتاج المحلي والحفاظ على استقرار الإمدادات في جميع الظروف.

وأكد العزري أن وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه تتعامل مع موضوع ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج ضمن إطار الأمن الغذائي بوصفه جزءًا من الأمن الاقتصادي الوطني، وبما يهدف إلى الحفاظ على استمرارية الإنتاج واستقرار الأسعار في السوق المحلي، وفي هذا السياق، تعمل الوزارة على مسارات متوازية أولها دعم واستدامة الإنتاج، وذلك من خلال برامج التمويل والدعم التي تُمكِّن المزارعين والصيادين من الاستمرار في الإنتاج، وتخفيف أثر ارتفاع تكاليف المدخلات عليهم، بما يَحِد من انتقال هذا الأثر إلى المستهلك النهائي.

رفع كفاءة الإنتاج

وأضاف أن الوزارة تحرص على رفع كفاءة الإنتاج وتقليل التكلفة التشغيلية، من خلال التوسع في استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة والأنشطة السمكية، وتحسين إدارة الموارد مثل المياه والأعلاف، إلى جانب تعزيز مرونة سلاسل الإمداد من خلال تطوير البنية اللوجستية وتحسين عمليات النقل والتخزين والتسويق، بما يقلل من الفاقد ويحد من أثر تقلبات الشحن الخارجي على توفر السلع في السوق المحلي، كما يتم العمل على تقليل الاعتماد على بعض المدخلات المستوردة من خلال دعم البدائل المحلية والتصنيع المرتبط بالقطاعين الزراعي والسمكي، بما يعزز استقرار منظومة الإمداد.

وأضاف العزري في ظل تحديات التغير المناخي وشح المياه، تتبنى وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه الزراعة الذكية كخيار استراتيجي لتعزيز الأمن الغذائي، وقد بدأت السلطنة بالفعل في تطبيق حزمة متقدمة من التقنيات الحديثة، وتشمل: الزراعة بدون تربة (الهيدروبونيك)، والزراعة الهوائية (الأيروبونيك)، وأنظمة الري الذكي المعتمدة على الحساسات، واستخدام الطائرات المسيّرة في مراقبة المحاصيل ومكافحة الآفات، وتقنيات الزراعة الدقيقة المعتمدة على تحليل البيانات المناخية والجغرافية، إلى جانب التوجه نحو التحول الرقمي في الزراعة، بما يسهم في رفع كفاءة الإنتاج، وتقليل استهلاك المياه، وتحسين جودة المحاصيل، مع التوسع في استخدام الطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية في تشغيل الأنظمة الزراعية.

وفي جانب الاستثمار، أوضح العزري أنه يجري العمل على تطوير مشاريع زراعية متكاملة، من أبرزها المدن الزراعية في نجد وصحم، والتي تمثل نماذج تطبيقية متقدمة تجمع بين البيوت المحمية والزراعة المغلقة عالية الكفاءة والزراعة في الحقل المفتوح، وتقنيات الإنتاج بدون تربة (الهيدروبونيك والأيروبونيك)، وأنظمة إنتاج مستدامة منخفضة الاستهلاك المائي، وتكامل سلاسل القيمة من الإنتاج إلى التعبئة والتخزين والتصنيع. وشدد على أن الوزارة تطمح إلى الانتقال لنموذج زراعي ذكي متكامل قائم على المعرفة والتقنية، وقادر على التكيف مع التغيرات المناخية، وتعزيز مرونة القطاع الزراعي، وضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل.

وفيما يتعلق بمنظومة السدود، أوضح العزري أن سلطنة عُمان تمتلك بنية أساسية متقدمة نسبيًا من السدود التخزينية وسدود التغذية الجوفية، والتي تؤدي دورًا محوريًا في تعزيز المخزون المائي، خاصةً في فترات الأمطار. وأوضح أنه على المدى المتوسط والبعيد، تعمل الوزارة على تعزيز مفهوم «الاستدامة المائية» من خلال التوسع في إعادة استخدام المياه المُجدَّدة في الزراعة، ودعم مشاريع حصاد المياه، وتشجيع التحول نحو محاصيل أقل استهلاكًا للمياه وأكثر ملاءمة للبيئة المحلية.

وأوضح العزري أن الفاقد الغذائي وسلاسل الإمداد عوامل مهمة، ولهذا تعمل وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه بالتكامل مع جهات حكومية وخاصة على تطوير منظومة لوجستية زراعية متقدمة. وفيما يتعلق بإنشاء مناطق لوجستية قرب الموانئ، أكد أن هناك توجهًا استراتيجيًا لتعزيز هذا الجانب، خاصة في مواقع محورية مثل ميناءي الدقم وصلالة، نظرًا لدورهما كمراكز ربط إقليمية ودولية، وتستهدف هذه المناطق اللوجستية، إنشاء مخازن تبريد وتجميد بسعات كبيرة وفق معايير عالمية، و تقليل الفاقد الغذائي الناتج عن التأخير أو سوء التخزين، وتحسين كفاءة توزيع المنتجات الزراعية والسمكية داخل السلطنة، و دعم استقرار الأسعار عبر تقليل التقلبات المرتبطة بالإمدادات، كما يجري العمل على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص للاستثمار في مراكز التجميع والفرز وسلاسل التبريد، وتطوير منظومة النقل المبرد بين المحافظات، وربط هذه المراكز بالأسواق المركزية لضمان سرعة وصول المنتجات.

الشحي: دور رقابي لـ«الشورى» للتأكد من رفع كفاءة المخزون والتنبؤ بالمخاطر

سنطالب التجار بالإفصاح عن تكاليف وهوامش الربح لضبط أسعار السلع

«الشورى» يرصد «تضخم الجشع» وحزمة أدوات رقابية لتعزيز الانضباط السعري

التوترات في الممرات الحيوية تفرض ضغوطًا متزايدة على التجارة العالمية

العزري: عُمان تُحرز مؤشرات متقدمة تعكس تطور منظومة الأمن الغذائي

146% نسبة الاكتفاء الذاتي من الثروة السمكية

عُمان تسعى لتحقق «الاكتفاء الذاتي النسبي المرن» كهدف استراتيجي

«مهلة توفيق الأوضاع» غير كافية.. والبعض قد يضطر للإغلاق

شكاوى متصاعدة من التحديات التشغيلية الهائلة أمام مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية

- مطالب عديدة بتحقيق التوازن بين العُمانيين والوافدين لتجنب إغلاق مكاتب المُحاماة
- البلوشي: لا يمكن الفصل بين المحاماة والاستشارات القانونية.. والتعمين المتدرِّج يحمي منظومة العمل
- الهوتي: مهلة تطبيق التعمين والاستغناء عن المستشارين القانونيين الأجانب غير كافية
- الشبلي: ضرورة توحيد الإطار التنظيمي للمهن القانونية
- الشنفري: نقترح تعيين محامٍ عُماني مُقابل كل أجنبي
- الروشدي: من الضروري إخضاع نشاطي المحاماة والاستشارات القانونية لسياسة تنظيمية موحدة

يُؤكد عدد من القانونيين أهمية قانون المحاماة الجديد في إعادة تنظيم المهنة القانونية بما ينسجم مع مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠"، والتي تضع تمكين الكفاءات الوطنية في صدارة أولوياتها. وأضافوا- في تصريحات لـ"الرؤية"- أن قرارات الاستغناء عن المستشارين القانونيين الأجانب خلال مُهلة عام واحد تُعد تحديا أمام الكثير من المكاتب، خاصة في ظل قلة عدد العُمانيين المتخصصين في بعض التخصصات القانونية النادرة، مطالبين بتمديد هذه المهلة لضمان استمرارية عمل المكاتب.

يوسف بن أحمد البلوشي

أحمد بن سالم الشبلي

أماني بنت سالم البلوشية

د. أحمد بن عبدالله الشنفري

الرؤية- ناصر العبري

د. عبدالله بن محمد الهوتي

د. ناصر بن مسعود الشملي

على مؤمن المسهلي

علي بن عبدالله الروشدي

محمد بن سالم الوهيبي

ويُطالب الدكتور أحمد بن عبدالله الشنفري بمراجعة قانون المحاماة وتعديله بما يضمن إضافة شرط يُلزم مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية بتعيين محام عُماني في حال جرى توظيف محام أجنبي، وَذلك لتحقيق هدفين وهما: ضمان جودة الخدمات القانونية التي تدعم القضاء في إصدار أحكام سليمة ومتوازنة، وتعزيز مصادر الدخل لمكاتب المحاماة العُمانية، وبالتالي الحفاظ على فرص العمل للمواطنين العُمانيين في هذا القطاع الحيوي.

ويضيف: "القطاع الخاص والشركات الحكومية والشركات المساهمة العامة والمُغلقة، وبعض الجهات الحكومية، يطلبون اليوم الرأي القانوني باللغتين العربية والإنجليزية معا، واللغة القانونية الإنجليزية لغة متخصصة ومعقدة، ولا يستطيع كل مكتب محاماة محلي توفيرها حاليا، وإذا استمر الوضع على ما هو عليه، فإنّ الجهات المستفيدة ستتجه حتماً إلى المكاتب الدولية الكبرى، أو إلى عدد محدود جدا من المكاتب المحلية التي يعمل فيها شاب عُماني يجيد اللغتين، ومن شأن ذلك أن يُلحق ضررا بالغا بالمكاتب القانونية العُمانية، مما يؤدي إلى تقليص أعداد الموظفين، وفقدان مصادر دخل مستقرة كانت تُشكل دعامة أساسية للاقتصاد الوطني، كما سيُؤثر ذلك مباشرة على سوق العقارات، حيث سيتم إخلاء عدد كبير من الشقق والفلل السكنية والمكاتب التجارية، وستنتج عن ذلك تداعيات سلبية على دورة الاقتصاد الوطني".

ويتابع الشنفري قائلا: "إذا كان وجود هؤلاء الوافدين المؤهلين عامل جذب للشركات الكبرى الحكومية والخاصة، وداعماً أساسياً للجهاز القضائي، فإنني على يقين تام بأنّ وزارة العدل والشؤون القانونية التي تولي اهتماماً كبيراً بتطوير المنظومة القانونية ودعم المواطن العُماني، ستدرس هذا المقترح بعناية، وستتخذ ما تراه مُناسباً لتحقيق التوازن المطلوب بين جودة الخدمات، وتعزيز التعمين، واستدامة الاقتصاد الوطني".

من جانبه، يُوضح الدكتور عبدالله بن محمد الهوتي أن تعمين مهنة المحاماة والاستشارات القانونية -وإن كان مطلباً وطنياً يسعى إليه الجميع- إلا أنه يحتاج إلى مزيد من الوقت لضمان استفادة المحامين العُمانيين من الخبرات والتجارب الأخرى ولتعزيز ثقة المستثمر الأجنبي في الكوادر العُمانية، مضيفا: "المهلة المحددة لتطبيق التعمين غير كافية لكي يُعيد مكتب المحاماة ترتيب أوضاعه والاستغناء بشكل كامل عن المستشارين الأجانب، وذلك في الوقت الذي تواجه فيه المكاتب تحديات أخرى مثل عدم استقرار المحامي العُماني المؤهل في مكتب واحد لفترات طويلة، لأنه يسعى دائما نحو الفرص التي تُحسن من دخله، كما أن معظم المحامين العُمانيين يتجهون نحو فرص التوظيف الحكومية لضمان الاستقرار الوظيفي".

ويذكر: "هذا القرار قد يدفع الكثير من المكاتب للإغلاق، إذ إن الواقع يقول إن المحامي العُماني يتفرّغ لحضور الجلسات والترافع أمام المحاكم، في حين يُسهم المستشار القانوني الوافد في إعداد مذكرات الترافع، وإذا جرى الاستغناء عن الوافدين سيجد المحامون العُمانيون أنفسهم غير قادرين على التوفيق بين مراجعة المحاكم وإدارة شؤون المكتب وإعداد المذكرات والآراء القانونية بكفاءة عالية".

أما يوسف بن أحمد البلوشي -محام وباحث دكتوراه في القانون الخاص- فيقول: "قانون المحاماة الجديد يمثل نقلة نوعية في تنظيم المهنة، إذ لم يأتِ بوصفه مجرد تحديث تشريعي، بل كجزء من مشروع وطني لإعادة بناء سوق الخدمات القانونية، ونحن أمام تشريع يحمل فلسفة واضحة، قوامها تمكين المحامي العُماني ليكون الفاعل الرئيس في هذا القطاع، وليس مجرد مشارك في سوق مفتوح لمُنافسة غير متكافئة".

ويضيف أن حصر مهنة المحاماة على العُمانيين يعكس إدراكاً عميقاً لطبيعة هذه المهنة، باعتبارها مرفقاً معاوناً للقضاء، وأن هذا التوجه يُحقق السيادة القانونية الوطنية، ويعزز من جودة الممارسة المهنية، لافتاً إلى أنّ التطبيق العملي لا يزال يواجه تحديات وأبرزها وجود بعض الممارسات التي قد تُفرغ النصوص من مضمونها، إذ إنّ التعمين الحقيقي لا يتحقق بمجرد النص، بل يتحقق عندما تكون الإدارة الفعلية للمكاتب بيد العُمانيين، وعندما يُمارس المحامي دوره بكامل الصلاحيات والمسؤوليات".

ويبيّن البلوشي: "وفيما يتعلق بمكاتب الاستشارات القانونية، فهي تمثل الحلقة غير المكتملة في منظومة التعمين، حيث لا يُمكن الفصل بين المحاماة والاستشارات القانونية، فهما في جوهرهما نشاط واحد، وإذا تم قصر الأولى على العُمانيين وترك الثانية مفتوحة، فإننا نخلق ثغرة تنظيمية قد تُستخدم للالتفاف على القانون، ولذلك يجب استكمال التعمين ليشمل مكاتب الاستشارات القانونية، مع إلغاء التأشيرات المرتبطة بها، بالتنسيق مع وزارة العمل والإدارة العامة للأحوال المدنية ووزارة التجارة والصناعة".

من جهته، يرى المحامي أحمد بن سالم بن راشد الشبلي أن التعمين في مكاتب المحاماة يمثل خطوة مهمة، لكنه يرى أن التحدي الحقيقي يكمن في مدى انعكاس هذا التوجه على واقع سوق العمل، مبينا: "لا يكفي أن يكون النص واضحًا، بل يجب أن يُترجم إلى أثر ملموس، بحيث يشعر المحامي العُماني بوجود فرصة حقيقية للمنافسة والنمو، وبعض الممارسات القائمة قد تُضعف من هذا الأثر، خاصة في ظل استمرار عمل غير العُمانيين في مكاتب الاستشارات القانونية، وهو ما قد يؤدي إلى تشوه في السوق القانوني".

ويضيف: "عندما يُفتح باب الاستشارات القانونية لغير العُمانيين، في الوقت الذي تُقصر فيه المحاماة على العُمانيين، فإننا نخلق بيئة غير متوازنة، وقد يجد الخريج العُماني نفسه في منافسة مع كوادر أجنبية في مجال يفترض أن يكون مهيأ له، وهذا الوضع قد يُستخدم كأحد صور الالتفاف على التنظيم القانوني، مما يتطلب تدخلاً واضحًا لسد هذه الثغرة".

وفي سياق حديثه عن التجارة المستترة، يشدد الشبلي على أن القضاء عليها يمثل أحد الأهداف الأساسية للتشريع، إذ لا يمكن تحقيق تعمين حقيقي دون معالجة ظاهرة التجارة المستترة، التي قد تظهر في القطاع القانوني بأشكال مختلفة، وهو ما يستدعي تشديد الرقابة والتأكد من أن المكاتب تُدار فعليًا من قبل العُمانيين، ولذلك يجب توحيد الإطار التنظيمي للمهن القانونية، وقصر مكاتب الاستشارات القانونية على العُمانيين، بما يحقق العدالة المهنية، ويعزز من كفاءة القطاع".

ويقول المحامي علي بن عبدالله الروشدي إن المرحلة الحالية تمثل فرصة لإعادة النظر في الإطار التنظيمي للمهن القانونية، إذ إن التباين بين تنظيم مكاتب المحاماة ومكاتب الاستشارات القانونية يخلق حالة من الازدواجية التي تحتاج إلى معالجة، ولذلك لا يمكن أن تستقيم المنظومة القانونية في ظل وجود تنظيمين مختلفين لنشاطين متقاربين في طبيعتهما، فالمحاماة والاستشارات القانونية وجهان لعملة واحدة، ويجب أن يخضعا لسياسة تنظيمية موحدة".

ويؤكد الروشدي أن المشّرع من خلال قانون المحاماة الجديد كان يسعى إلى إعادة ضبط السوق القانوني، ليس فقط من حيث التراخيص، بل من حيث هوية القائمين على المهنة، بما يضمن تحقيق تكافؤ الفرص، مبينا: "السماح باستمرار عمل غير العُمانيين في مكاتب الاستشارات القانونية قد يُضعف من أثر التشريع، ويخلق بيئة غير متوازنة، وهو ما يتعارض مع الهدف الأساسي المتمثل في تمكين الكفاءات الوطنية، وفيما يتعلق بآلية الإصلاح، فالحل يكمن في إعادة هيكلة هذا القطاع بشكل تدريجي، من خلال الوصول إلى الالتزام الكامل بقصر النشاط على العُمانيين، ولذلك فإن التعمين في المهن القانونية ليس خيارًا مرحليًا، بل هو خيار استراتيجي طويل الأمد، يعكس توجه الدولة نحو بناء اقتصاد قائم على المعرفة، ويعزز من دور العُماني في قيادة قطاع العدالة".

وفي السياق، يشير المحامي الدكتور ناصر بن مسعود الشملي، إلى أن قانون المحاماة الجديد الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٤/٤١ يهدف إلى تنظيم المهنة ورفع كفاءتها، مضيفا: "من وجهة نظر شخصية وكصاحب مكتب محاماة أرى أن هذا القانون هو فرصة لتوطين المهنة ولا شك أن وجود محامين عُمانيين يقودون السوق يعزز فهم البيئة المحلية في القضاء والعادات والأنظمة، ويقلل الاعتماد على خبرات خارجية قد تغادر في أي وقت، كما أنه فرصة لخلق وظائف أمام الخريجين العُمانيين ويدفع الجامعات والطلاب للتركيز على تخصص القانون بجدية أكبر".

ويوضح: "لكن في المقابل أعتقد أنه فترة سنة غير كافية بالنسبة لمنع وجود الخبرات الأجنبية في المكاتب، وربما تكون هناك فجوة الخبرة وهذا هو التحدي الأكبر إذا ما نظرنا إلى مجالات التحكيم الدولي، وصفقات الاستثمار الكبرى، وقانون الشركات العابر للحدود".

ويتابع قائلا: "الآن وفي ضوء دخول القانون حيز التنفيذ يجب علينا التركيز على تدريب وصقل المواهب من خلال إتاحة الفرصة لهم ومشاركتهم في الدورات، بل وإيجاد برامج تخصصية لمواكبة تنفيذ القانون دون التأثير سلبا على سير العمل".

من ناحيته، يقول المحامي علي مؤمن المسهلي: "نؤيد أهداف المرسوم السامي في تمكين الكفاءات الوطنية، ونرى أن أثر التعمين على جودة الخدمات القانونية سيكون إيجابياً متى ما اقترن بالتدرج والتأهيل العملي، مع المحافظة على الخبرات المتخصصة خلال المرحلة الانتقالية لضمان استمرارية الجودة والكفاءة، ونرى أن المهلة الممنوحة غير كافية لتحقيق الإحلال بالصورة المنشودة، وأن المرحلة العملية تستلزم فترة زمنية أطول لا تقل عن خمس سنوات، ترتبط بخطط تدريب واضحة وآلية قياس حقيقية من قبل وزارة العدل لتقييم جاهزية الكوادر الوطنية للإحلال وفق معايير مهنية واقعية، ومن أبرز التحديات التي تواجه المكاتب استقطاب محامين عُمانيين يمتلكون الخبرة العملية الكافية في بعض التخصصات الدقيقة، إضافة إلى تفاوت قدرات المكاتب؛ فالمكاتب الحديثة أو الصغيرة لا تملك ذات الإمكانات المالية أو السمعة السوقية التي تملكها المكاتب الراسخة".

ويضيف: "لا شك أن القانون سيفتح فرصاً مهمة للمحامين العُمانيين الشباب، وهو جانب وطني إيجابي، إلا أن نجاح ذلك يتطلب الاستمرار مرحلياً في الاستفادة من بعض الخبرات التراكمية داخل المكاتب، بما يضمن نقل المعرفة وصقل الكفاءات الوطنية بصورة عملية، ومن المقترحات العملية: اعتماد تطبيق مرحلي مرن يمتد لفترة لا تقل عن خمس سنوات، مع مراعاة حجم المكتب وطبيعة نشاطه، ووضع برامج تدريب وتأهيل متخصصة، والسماح بالخبرات الاستشارية المنظمة خلال المرحلة الانتقالية، إذ إن منح المهلة الكافية والتدرج في التطبيق من شأنه الحد من أي التفاف غير نظامي، وتحقيق أهداف المرسوم مع المحافظة على استقرار القطاع".

وتؤكد المحامية أماني بنت سالم بن علي البلوشي أن قرار التعمين الكامل في مكاتب المحاماة خطوة وطنية استراتيجية تصبّ في مصلحة تطوير المنظومة القانونية العُمانية على المدى البعيد، لأن المحامي العُماني الذي نشأ في بيئته القانونية والاجتماعية يدرك أعراف المجتمع وخصوصيات التشريع الوطني هو الأقدر على تقديم خدمة قانونية راقية ومتجذّرة في الواقع، مبينة: "تحقيق هذا الهدف يستلزم الاستثمار الجاد في التدريب المستمر وبرامج التأهيل المتخصصة، حتى ترتقي الخدمة القانونية إلى مستوى التطلعات، كما أن المهلة المقررة لتوفيق الأوضاع كافية من الناحية المبدئية إذا رافقها دعمٌ مؤسسي فاعل من الجهة المختصة".

وتذكر: "بالنسبة لمكتبي، فقد حرصتُ منذ البداية على بناء كوادر عُمانية مؤهلة، مما يجعل التكيّف مع متطلبات القانون الجديد أكثر يُسرا، إلا أنني أنبّه إلى أن بعض المكاتب الكبرى ذات الارتباطات الدولية قد تحتاج إلى مرونة أكبر في التطبيق، لا سيما في الملفات ذات الطابع العابر للحدود، ومن أبرز التحديات قلة المحامين العُمانيين المتخصصين في مجالات بعينها كالقانون البحري والتحكيم التجاري الدولي وقانون الملكية الفكرية، فضلاً عن ارتفاع توقعات الرواتب لدى الخريجين الجدد مقارنةً بمرحلة اكتساب الخبرة التي يمرّون بها، ويُضاف إلى ذلك ميل عدد من الكفاءات العُمانية المتميزة نحو الالتحاق بالقطاع الحكومي أو الشركات الكبرى، مما يُضيّق دائرة الاختيار أمام المكاتب الخاصة".

ويوضح المحامي محمد بن سالم بن سعيد الوهيبي، أن انعكاس التعمين الكامل على جودة الخدمات القانونية سيكون إيجابياً، لا سيما مع اشتراط اجتياز المحامين لاختبارات مهنية دقيقة تُحاكي الأنظمة الدولية الرصينة، الأمر الذي من شأنه الارتقاء بمهارات التحليل القانوني، وصياغة المذكرات، وبناء الحجج، بما يفضي إلى تكوين كوادر قانونية عالية الكفاءة، ويعزز من جودة الأداء في هذا القطاع الحيوي.

ويرى أن المهلة المحددة بسنة واحدة للمكاتب القائمة تُعد كافية إلى حد كبير لتوفيق الأوضاع، خاصة وأن القانون قد أُعلن قبل سريانه بفترة زمنية مناسبة أتاحت للمكاتب الاستعداد المسبق، كما أن المهلة الممنوحة للشركات التي تضم شركاء غير عُمانيين والبالغة ٣ سنوات، تُعتبر مدة معقولة تمكن هذه الكيانات من إعادة هيكلة أوضاعها، وتسوية التزاماتها، وإنهاء ارتباطاتها المهنية والقضائية بصورة منظمة.

ويلفت الوهيبي إلى أنّ التحديات تكمن في محدودية عدد المحامين العُمانيين الذين يمتلكون خبرة مُتقدمة، لا سيما في مجالات الترافع أمام المحاكم العليا وصياغة المذكرات القانونية المتخصصة، إذ إنّ شريحة كبيرة من المحامين الحاليين لا تزال في مراحل التدريب أو في بدايات المسار المهني، ومع ذلك، فإنّ هذه الفجوة مرشحة للتقلص تدريجياً مع تكثيف برامج التدريب والتأهيل، وتفعيل منظومة الاختبارات المهنية، بما يسهم في رفد السوق بكفاءات وطنية مؤهلة وقادرة على تلبية متطلبات العمل القانوني بكفاءة واقتدار".

> **الشملي: نحتاج لتدريب الكوادر العُمانية لسد الفجوة في حال الاستغناء عن الوافدين**
>
> **المسهلي: مهلة توفيق الأوضاع غير كافية لتحقيق الإحلال دون التأثير على المكاتب**
>
> **مقترحات بتنفيذ الإحلال على 5 سنوات لضمان نقل الخبرات إلى الكوادر الشابة**
>
> **البلوشية: نُعاني من نقص في المحامين العُمانيين بالتخصصات القانونية النادرة**
>
> **الوهيبي: عدد المحامين العُمانيين من ذوي الخبرات المتقدمة «محدود»**

شركة المركز المالي ش.م.ع.ع (فينكورب)

إعـــلان عـــام هـــام

تعلـن شركـة المركـز المـالي ش.م.ع.ع (FINCORP SAOG) إلى العمـلاء المذكـورة أسـماؤهم أدنـاه، بـضرورة التواصـل مـع الشركـة خـلال مـدة لا تتجـاوز أربعـة عـشر (14) يومًـا مـن تاريـخ نـشر هـذا الإعـلان، وذلـك لاسـتكمال إجـراءات تسـوية واسـتلام مسـتحقاتهم الماليـة ويأتـي هـذا الإعـلان التزامًـا مـن الشركـة بالأنظمـة واللوائـح الصـادرة عـن هيئـة الخدمـات الماليـة.

يرجـى مـن العمـلاء الكـرام التواصـل مـع الشركـة عـبر الاتصـال بـ 92040968 أو 24822300 أو البريـد الإلكترونـي fincorp@fincorp.org أو الحضـور إلى مقـر الشركـة خـلال سـاعات العمـل الرسـمية، مصطحبـين المسـتندات الثبوتيـة اللازمـة.

وفي حال عدم قيام أي من العملاء بالمطالبة بمستحقاته خلال الفترة المحددة، ستقوم الشركة بتحويل هذه المبالغ إلى صندوق أمانات المستثمرين لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع.

وتفضلوا بقبـول فائـق الاحتـرام،

شركة المركز المالي ش.م.ع.ع

الرقم	الاسم
١	احمد جمعه حسن الزعابي
٢	جمال بن محمد سلام امبو سعيدي
٣	بدريه سالم محمد الكندية
٤	فراس محمد صخر العامري
٥	حمود علي عبدالله العريمي
٦	راشد سيف جبر السويدي
٧	امجد سعيد صالح العلوي
٨	سليمة حليس محمد الكاسبي
٩	نزهة عبدالرضا جمعه
١٠	محمد وحسن ومهدي ابناء عبدالله حبيب
١١	رائد قاسم يوسف الزرافي
١٢	الثريا للاستثمار ش.م.م
١٣	شركه المشاريع للتكنولوجيا المتطوره ش م م-الشيخ سالم
١٤	الباز للخدمات والاستثمار ش م م
١٥	بدرية سلطان ناصر العامري
١٦	حمود راشد سيف الشعيبي
١٧	ساره محمد الحارثي
١٨	سليمان محمد الحارثي
١٩	حفيظة محمد داد الله الرئيسي
٢٠	شركه بيت الاوراق الماليه
٢١	ناصر علي سلطان المشايخي
٢٢	مريم سالم محمد العريمي
٢٣	امل حمد سعود البوسعيدي
٢٤	صندوق تنميه مشروعات الشباب
٢٥	ايمن على مصطفى القاضي
٢٦	شبير حسين محمد موسى
٢٧	حيدر محمد عبدالله
٢٨	حسين محمد عبدالنبي ال رحمة
٢٩	عامر عيسى عامر العلوي
٣٠	الشركه الوطنيه للانشاءات والتجاره
٣١	عبدالله سالم حمد المسروري
٣٢	احمد ادريس سعيد المحروقي
٣٣	جمعه الماس ملا النوفلي
٣٤	خديجه علي محمد السلامي
٣٥	سهام نعيم رمضان
٣٦	عبداللطيف حسن نور محمد
٣٧	السيد فؤلد محمد سعيد ال سعيد
٣٨	خديجه حامد محمد الاغبري
٣٩	غاده احمد عبدالله المقبالي
٤٠	مبروكه يونس جمعه المعشري
٤١	مريم سالم محمد الرواحي
٤٢	سليمان سكندر سليمان الناعبي
٤٣	مائدة عبدالامير الحاج على
٤٤	سالم محمد سالم المحروقي
٤٥	احمد سعيد عوض الشنفري
٤٦	احمد محمد يوسف البلوشي
٤٧	زين محمد نصيب
٤٨	شركه السنام المحدوده ش.م.م
٤٩	حمد هلال عبدالله الشقصي
٥٠	طيبه على عباس البحراني
٥١	احمد حسن عباس ال سنان
٥٢	خالد عبدالله على الملحم
٥٣	ناجي داود سلمان البحراني
٥٤	محمد ناجي داود البحراني
٥٥	شركة الاستثمار العربي
٥٦	شركة ظفار اوفرسيز
٥٧	نصر عامر شوين الحوسني
٥٨	بلقيس علي سالم الهاشمية
٥٩	علي سالم سعيد الهاشمي
٦٠	ريم علي سالم الهاشمية
٦١	حسين علي سالم الهاشمي
٦٢	هية علي سالم الهاشمية
٦٣	احمد سعيد عبدالرحمن جمعه
٦٤	عدنان حسن محمد البلوشي
٦٥	عرفات حسن محمد البلوشي
٦٦	زهره سليمان زاهر الخروصي
٦٧	عبدالعزيز محمود خلفان الرحبي
٦٨	ليلى سالم عيسى الحارثي
٦٩	كريم سالم عيسى الحارثي
٧٠	فيصل محمد عبدالحسين الفاضل
٧١	احمد محمد سعيد حاج على اللواتي
٧٢	عائشه سعيد ناصر امبوسعيدي
٧٣	سيف محمد سالم الطوقي
٧٤	نائله سعيد سالم الرواحي
٧٥	مريم صالح حمد العريمي
٧٦	ملاك احمد ناصر الشيباني
٧٧	ليلى محمد مصطفى جمعه
٧٨	ليلى حسين محمد اللواتي
٧٩	عزيزة محمد ناصر الجلنداني
٨٠	فتحيه محمد ناصر الجلنداني
٨١	احمد حمد سعيد الجلنداني
٨٢	سعيد سالم سعيد العريمي
٨٣	هبه سعيد خميس العذالي
٨٤	ميثاء سعيد خميس العذالي
٨٥	جميله حمد سعيد الجلنداني
٨٦	امل يونس جمعه المعشري
٨٧	ليلى ابراهيم علي اللواتي
٨٨	خلوف ناصر هديب الجلنداني
٨٩	محفوظه سعيد سالم الريامي
٩٠	محفوظه حسن عبدالرحمن القاسمي
٩١	فيصل خلفان خميس الصواعي
٩٢	عامر مسعود عامر الشرجي
٩٣	يوسف حسن حبيب اللواتي
٩٤	هيام يونس جمعه المعشري
٩٥	عبدالرحمن يونس جمعه
٩٦	ورثة علي حمد خميس المفرجي
٩٧	محمد عبدالعزيز علي عبدالحميد البحر
٩٨	احمد ناصر راشد المصلحي
٩٩	عائشه جامع دعالي صواخرون
١٠٠	صادق حسن على عبدوائي
١٠١	شريفه محمد عبدالله الحارثية
١٠٢	ماجد محمد هلال البلوشي
١٠٣	كريمة سليمان درويش السريري
١٠٤	محمد حمد خميس العلوي
١٠٥	جاسم مبارك مسعود جاسم
١٠٦	احمد محمد خلف العبري
١٠٧	رياض حمدون عبدالله البدوي
١٠٨	خميس خلفان خميس المعمري
١٠٩	سالم خلفان محمد مسام المشرفي
١١٠	موفق اكرم النشار الرفاعي
١١١	سالم عبدالله سالم ال فنه
١١٢	محمد عامر حمد السليماني
١١٣	سعد موسى نور الجنيبي
١١٤	دار الاسرة للطباعة والنشر والتوزيع
١١٥	شركة الاستثمار البشري للتدريب والاستشارات
١١٦	فارس محمد سالم البلوشي
١١٧	وائل بن زهران بن سليمان بن محمد الاسماعيلي
١١٨	احمد حسين حبيب اللواتي
١١٩	احمد خلفان عبدالله الكندي
١٢٠	غرفة تجارة وصناعة عمان
١٢١	حمد علي سعيد العريمي
١٢٢	سعيد عوض علي الجابري الشنفري
١٢٣	ابراهيم عبدالله محمد عبدالله

الرقم	الاسم
١٢٤	احمد عوض سالم الشنفري
١٢٥	سالم ناصر سعيد الكاسبي
١٢٦	خالد حمد عبيد السعدي
١٢٧	جلنار هلال حمد البوسعيدي
١٢٨	يحيى حمود محمد العامري
١٢٩	علي احمد مراد البلوشي
١٣٠	سالم احمد خلفان البرعمي
١٣١	علي خميس سعيد المقبالي
١٣٢	شذى هلال حمد البوسعيدي
١٣٣	انور جل محمد ابراهيم
١٣٤	محمد سعود يوسف البلوشي
١٣٥	منى محمد علي البلوشي
١٣٦	علوي عبدالله علوي المهيوب باعمر
١٣٧	خالد راشد عبدالله الكلباني
١٣٨	هلال عبدالله حمد الهنائي
١٣٩	مبارك عبدالله مبارك الفارسي
١٤٠	انتصار سالم راشد الصباحي
١٤١	رهام سالم راشد الصباحي
١٤٢	سالم علي سالم امبوسعيدي
١٤٣	سيف مبارك سعيد الغابري
١٤٤	سعيد محمد سعيد السليماني
١٤٥	عبدالله سعيد ثاني الجابري
١٤٦	خط الحمايه للأمن والسلامه والغاز ش م م
١٤٧	حمدان سالم سيف سالم الشامسي
١٤٨	عبدالخالق هلال راشد المعمري
١٤٩	مبارك راشد سعيد العلوي
١٥٠	نهى محمد علي الشنفري
١٥١	عبدالله عامر خميس ورود الوردي
١٥٢	خالد بن محمد بن صالح الصالحي
١٥٣	محمد حارث منصور العامري
١٥٤	عبدالله حمد عبدالله البوسعيدي
١٥٥	تريس احمد درويش احمد الكتبي
١٥٦	راشد محمد خليفة السعدي
١٥٧	عهود بنت حمود بن حمد الهاشمية
١٥٨	حسين سعيد حمود الحاتمي
١٥٩	احمد صالح حسن محسن
١٦٠	ساره محمد عبدالمنعم السباعي
١٦١	محمد راشد سليمان الزيدي
١٦٢	سالم علي سالم السنيدي
١٦٣	سالم سليمان سعيد الزكواني
١٦٤	فاطمه احمد محمد الشنفري
١٦٥	ناصر صالح حمد العريمي
١٦٦	حمد مسعود خلفان الهنائي
١٦٧	سالم سعيد حمد ال فنه العريمي
١٦٨	رزيق على رزيق الرحبي
١٦٩	شيخه ناصر محمد الحجري
١٧٠	محمد سعيد خلفان الشبلي
١٧١	احمد سعيد ناصر الشريقي
١٧٢	نورة هاشم عبدالله البلوشي
١٧٣	مريم هاشم عبدالله البلوشي
١٧٤	علي فدى حسين محمد اللواتي
١٧٥	في احمد رئيس
١٧٦	حافظ سعود راشد البوسعيدي
١٧٧	حمود مسعود راشد النعماني
١٧٨	طلال خميس محمد الصواعي
١٧٩	ايات باسم محمد عبدالله
١٨٠	غازي فارح سالم الرواس
١٨١	عواطف محمد خليل
١٨٢	خليفه علي سعيد الصبحي
١٨٣	محمد شعبان داود اللواتي
١٨٤	سالم سليم سالم العلوي
١٨٥	منى طه احمد عامر
١٨٦	يوسف مرزوق يوسف السناني
١٨٧	عبدالله راشد علي العلوي
١٨٨	يوسف باسم محمد اللواتي
١٨٩	بتول غلام علي فاضل اللواتي
١٩٠	مسلم حسن محاد كشوب
١٩١	ابراهيم ادريس سعيد المحروقي
١٩٢	جواهر حسن الحاج
١٩٣	سعيد طالب سعيد المعولي
١٩٤	عبدالله بن فضل بن علوي الذئب باعمر
١٩٥	سعود حمد عبدالله البوسعيدي
١٩٦	عاليه محمد بهرام الزدجالي
١٩٧	اسماء محمد عبداللطيف الميمني
١٩٨	محمد بخيت محمد قطن
١٩٩	سعيد محمد سعيد العوفي
٢٠٠	ياسر حمود عبدالله الحسني
٢٠١	عيسى عيد سيف العامري
٢٠٢	سعيده سلطان سعيد المجعلي
٢٠٣	فريد محمد على
٢٠٤	حمود حمد حمود ال فنه العريمي
٢٠٥	مسلم سلوم مسلم المحرزي
٢٠٦	مجيد عبد الله حمزة العصفور
٢٠٧	حسن علي جعفر
٢٠٨	سليمان سيف سليمان المزروعي
٢٠٩	فهد عامر راشد المشايخي
٢١٠	مريم محمد مسعود المعمرى
٢١١	نرين محمد مسعود المعمرى
٢١٢	منازل العامرات للتجاره والمقاولات
٢١٣	عبدالله احمد طاهر مقيبل
٢١٤	سالم خميس جمعه العلوي
٢١٥	سليمان حمد سيف الرمحي
٢١٦	نصر الله رسول بخش عمر البلوشي
٢١٧	خالد نبهان علي البكري
٢١٨	سالم عبدالله محمد الوهيبي
٢١٩	محمد جمعه عيسى الرئيسي
٢٢٠	سلوى محمود حميد البلوشي
٢٢١	عبدالله جمعه مسلم الفارسي
٢٢٢	سميح انسي نجيب ساويرس
٢٢٣	جعفر بن سليمان بن داود اللواتيا
٢٢٤	عبدالله علي عباس العجمي
٢٢٥	حمود عبدالله سالم الحمراشدي
٢٢٦	غالب على سعيد اليحيائي
٢٢٧	خديجه هارون علي الشيذاني
٢٢٨	ليلى خلفان سيف الشيذاني
٢٢٩	فضل الله احمد محمد
٢٣٠	محمد انجب محمد علي ساجواني اللواتي
٢٣١	بدر الدين سالم مسلم السليمي
٢٣٢	السيدة اروى سعود بدر البوسعيدية
٢٣٣	حسين تقي محمد العجمي
٢٣٤	إدريس محمد علي البادي
٢٣٥	محمد على داود موسى
٢٣٦	سالم سعيد سالم العرفاتي
٢٣٧	حمامة سليم سلوم العبرى
٢٣٨	عائشه عبدالله حمد الهودار
٢٣٩	محمد عبدالحسين جل الفاضل
٢٤٠	عبدالعزيز راشد محمد البحري
٢٤١	طلال راشد محمد السلطي
٢٤٢	فوزيه حسن شريف
٢٤٣	محمد احمد بخيت الحضري
٢٤٤	سالم سعود حمد الهنائي
٢٤٥	رحمه عبدالله سالم المعمري
٢٤٦	ازد منذر حمود البهلاني

الرقم	الاسم
٢٤٧	عامر حمد عبدالله السليماني
٢٤٨	عصام الدين عيسى احمد رجب
٢٤٩	شيخه حميد سعيد العامري
٢٥٠	شهد يوسف ثاني الحراصي
٢٥١	بنك بيروت ش.م.ل.
٢٥٢	مجاهد ابراهيم احمد الهنائي
٢٥٣	خالد زاهر عبدالله الشقصى
٢٥٤	عامر ثويني مزروع اليعقوبي
٢٥٥	محمد سالم عوض الشنفري
٢٥٦	عمر راشد عامر المشايخي
٢٥٧	خديجه محمد حسن اللواتي
٢٥٨	قصي عبدالله خميس الشيدي
٢٥٩	عبدالله بخيت عبدالله غواص
٢٦٠	مؤسسة الرحباني
٢٦١	علي عبدالله علي باكثير الكندي
٢٦٢	حمد مبارك راشد المسروري
٢٦٣	محمد مسلم سعيد الشنفري
٢٦٤	سعيد محمد فرج الكثيري
٢٦٥	محمد صالح عبيد الصالح
٢٦٦	حمود سيف حمود البوسعيدي
٢٦٧	سهيلة محمد الزبير ال جمعه
٢٦٨	امال محمد اسماعيل احمد
٢٦٩	احمد سيف خلفان الحبسي
٢٧٠	محمد حسن عبدالله المصاروه
٢٧١	وليد عبدالله راشد البلوشي
٢٧٢	سيف علي سويدان العميري
٢٧٣	صفيه صالح ناصر الحشار
٢٧٤	صفيه احمد حمود الهنائي
٢٧٥	يوسف محفوظ عبدالله زعبنوت
٢٧٦	مهند مالك عبدالمجيد
٢٧٧	مجلة الاسرة
٢٧٨	فائزة سالم نصيب الشنفري
٢٧٩	سلطان حمد مسلم سيف الدرعي
٢٨٠	أسعد حامد خلفان الحرسي
٢٨١	رتاب ناجي سالم العلوي
٢٨٢	عامر حمد عبدالله السليماني
٢٨٣	دينا عبدالله سالم الجابري
٢٨٤	سالم محمد سالم بالعمي
٢٨٥	محمد سعيد عوض الشنفري
٢٨٦	محمد سعيد سالم الجابري
٢٨٧	سالم ناصر عبدالله سالم العلوي
٢٨٨	عبدالله ناصر عبدالله سالم العلوي
٢٨٩	سعيد ناصر عبدالله سالم العلوي
٢٩٠	فاطمة حسين رستم
٢٩١	ليلى سعيد ناصر الحجري
٢٩٢	جنيش اشوين درمسي
٢٩٣	مراد عبدالوهاب احمد البلوشي
٢٩٤	سالم عامر سعيد العبري
٢٩٥	فهد صالح ناصر الهوتي
٢٩٦	محمد عوفيت سالم الحضرى
٢٩٧	علي يوسف راشد الراشدي
٢٩٨	سيف سعيد ناصر الحضرمي
٢٩٩	هند عثمان صالح اعمير
٣٠٠	احمد راشد محمد النعيمي
٣٠١	نايف عامر احمد الرواس
٣٠٢	حمد عبيد حمد الفزاري
٣٠٣	عمار سعيد سعيد الرواس
٣٠٤	غدير حسين قاسم محمد اللواتية
٣٠٥	سيد سليمان
٣٠٦	أحمد عمر سعيد الكاثري
٣٠٧	راشد خليفة حمدان الجهوري
٣٠٨	صالح إبراهيم سبيت المخيني
٣٠٩	عبد الحكيم عامر أحمد الشنفري
٣١٠	مريم مراد عبد الوهاب البلوشي
٣١١	نجاة ملاء الله عبد الله العجمي
٣١٢	مدين سالم حديد بيت شجناة
٣١٣	بطول توفيق عبد المجيد جواد الزعبي
٣١٤	مديرة رقية درويش
٣١٥	علي عبد الله علي النبري
٣١٦	حسين بهرام جمعة البلوشي
٣١٧	هلال سليمان مطر الأبري
٣١٨	فيصل ذو الفقار سيد
٣١٩	محمد غريب أحمد الرئيسي
٣٢٠	محمد مبارك سيف السيبي
٣٢١	نايلا محمد عبد الله الرشدي.
٣٢٢	سعيد سعيد فراج الرؤوس
٣٢٣	أحمد إدريس سعيد المهروقي
٣٢٤	تسنيم يوسف محمد الهينائي
٣٢٥	صفية أحمد محمد الحارثي
٣٢٦	نديم غلام حيدر البلوشي
٣٢٧	عيسى سعيد محمد الرواهي
٣٢٨	ماجد سليمان علي الراشدي
٣٢٩	صاحب السمو السيد عبد الله نبيل عبد الله آل سعيد
٣٣٠	هيام عبد الله حمزة الأسفورلرضي
٣٣١	عبد الله الأمين محمد الفضل
٣٣٢	صلاح عبد الله صالح الحارثي
٣٣٣	صفية مأوف علي الغفري
٣٣٤	غانم بن سعيد بن سالم الشاف المساهلي
٣٣٥	مجبل سليم خميس العريمي
٣٣٦	طارق حمود عبد الله العلوي
٣٣٧	عبدالله حميد سليمان النصيريلجناح
٣٣٨	محمد جامع سعيد إيرين الشهري
٣٣٩	نبيل علي مختار حسن اليوسف
٣٤٠	مؤمن محمد ناصر الريامي
٣٤١	إيمان حسن عبد الرضا
٣٤٢	السلام سيف سعيد الريامي
٣٤٣	معيد هلال علي محسن السوتي
٣٤٤	الخدمات المالية المرجان ذ.م.مل، أل
٣٤٥	الولاء محمد سعود المخيني
٣٤٦	عمر أحمد سالم أحمد المرهون
٣٤٧	شركة مشاريع مسقط العامة
٣٤٨	أحمد خلفان سيف الرحبي
٣٤٩	أشرف علي صباح محمد علي
٣٥٠	سالم محمد سالم الكسبي
٣٥١	أحمد ناصر حمد المهرزي
٣٥٢	محمود محمد زهران الرواهي
٣٥٣	نجاح سعيد خميس العبري
٣٥٤	أمينة عثمان إبراهيم
٣٥٥	سالم عبد الله سالم الوهايبي
٣٥٦	محسن محمد عبد الله الكيومي
٣٥٧	فهمي محمد سعيد الرؤوس
٣٥٨	حسن أسلم محمد الميماني
٣٥٩	إبراهيم علي مسلم اليعقوبيلقاضي
٣٦٠	حسن عبد الله حسن الشنفري
٣٦١	حسن علي محمد اللاواتي
٣٦٢	محمد بن مصطفى بن موسى اللواتيلرجل
٣٦٣	آلام جمعة ربي الفارسي
٣٦٤	عبد الرحمن عبد الله زهران النبهاني
٣٦٥	خليفة علي عيسى الحارثي.
٣٦٦	سعاد حسن جمعة الاواتي
٣٦٧	عبد الحميد سعيد محمد العمراني
٣٦٨	محمد بخيت محمد موسى
٣٦٩	محمد بن خلفان بن حميد الغيثي

الرقم	الاسم
٣٧٠	خليل إبراهيم عبد الله لاشكو
٣٧١	بنك طيب
٣٧٢	الشيخة حامد سليم الجردانى
٣٧٣	عامر أحمد عامر الشنفري
٣٧٤	صفاء جميل عبد الله اللواطة
٣٧٥	أسامة قاسم عبد الرسول الجمالي
٣٧٦	زهرة محمد عبد الله.
٣٧٧	حنان هلال ظاهر الصدقي
٣٧٨	هلال ظاهر سيف الصدقي
٣٧٩	محمد سعد سالم دايفر
٣٨٠	شهاب أحمد عوض الشنفري
٣٨١	علي محمود الفارسي
٣٨٢	ليلى سالم أحمد الشنفري
٣٨٣	علي خميس حمد النعيمي
٣٨٤	هلال سعيد سليمان السليمي
٣٨٥	عادل أحمد عمر العل، كاثري
٣٨٦	أمل عبد الله سالم العريمي
٣٨٧	جمال ناصر سالم الحساني
٣٨٨	أحمد علي محمد الشنفري
٣٨٩	فيصل عبد العزيز صالح حمد البلوشي
٣٩٠	بدر محمد خميس الدهوري
٣٩١	عبد الله سالم محمد الوهايبي
٣٩٢	حسين علي مسعود الهينائي
٣٩٣	سليمان سليم محمد البحري
٣٩٤	عبد الله محمد خميس السنيدي
٣٩٥	فاطمة علي عامر الرقادي
٣٩٦	أيمن سعيد سليم الهاشمي
٣٩٧	سالم محمد سالم العبادي
٣٩٨	حنية بنت سعيد بن علي الغيلاني
٣٩٩	فراج سعيد عاشور بكور
٤٠٠	المظفر سعيد سليمان الوهايبي
٤٠١	ياسر حسن محمد الحمدي
٤٠٢	أحمد إدريس سعيد المهروقي
٤٠٣	هيثم حارب سعود العمري
٤٠٤	شارع سليمان سعود مهنا النبهاني
٤٠٥	ريا محمد عبد الله الفلاح
٤٠٦	سعيد سالم سلطان الهاشمي
٤٠٧	شمسا حرب إبراهيم
٤٠٨	زهران ظاهر شيخان الهينائي
٤٠٩	سر عثمان الخاتم كريم
٤١٠	حسين ملا الله محمد علوتي
٤١١	حمود حمد حمود العريمي
٤١٢	زهرة ناصر رشيد المهروقي
٤١٣	أحمد سليمان علي الوهايبي
٤١٤	أحمد محمد أحمد القسابي
٤١٥	عباس زبير حسن
٤١٦	عبدالله سعيد تميم الهينائي
٤١٧	ريم عادل حبيب موسى اللواطة لرضي
٤١٨	أحمد عبد الرضا داود اللواتي
٤١٩	عماد سالم داهمان سلمان النهدي
٤٢٠	مختار يوسف محمد ال، الهينائي
٤٢١	المنذر أحمد سعود السيبي
٤٢٢	هيام يحيى عبد الله الريامي
٤٢٣	آصف علي شيخ خالد
٤٢٤	صلاح سليم مبارك الملكي
٤٢٥	شهيد نصر سالم الوهايبي
٤٢٦	طارق سالم علي قوق
٤٢٧	أبو بكر سالم عبد الله بهاجاج
٤٢٨	رشيد محمد راشد الجابري
٤٢٩	شفا عوض جامع بيت مستيل
٤٣٠	سهيل سعيد أحمد الكاثري
٤٣١	معمر مسعود عامر الشنفري
٤٣٢	محمد أحمد علي البلوشي
٤٣٣	سالم سليمان خميس ال، غفري
٤٣٤	إياد عبد الله قاسم الحمزة
٤٣٥	قيس أحمد خلفان الكندي
٤٣٦	يازان أحمد خلفان الكندي
٤٣٧	منار أحمد خلفان الكندي
٤٣٨	أحمد عمر جامع الشنفري
٤٣٩	زهرة صالح عبد الله البهراني
٤٤٠	فهد خلف ناصر البحري
٤٤١	محمد رضا حسين حبيب اللاواتي
٤٤٢	رحمم محمد عبد الله اليحيىلرج
٤٤٣	خالد أحمد عبدالله الشنفري
٤٤٤	خميس علي مال الله البلوشي
٤٤٥	مريم عبدالله حميد الجرجري
٤٤٦	عبدالله مبارك خميس العريمي
٤٤٧	علي عيسى عمر الكثيري
٤٤٨	سليمان صلاح سليمان البهلاني
٤٤٩	الوليد بن عبد الله بن سعيد الأزكوي
٤٥٠	زينب السيد جواد احمد
٤٥١	سالم علي سالم العبري
٤٥٢	احمد حمود حمد الشرجي
٤٥٣	علي محمد سعيد الكندي
٤٥٤	ياسر علي سعيد الضنكي
٤٥٥	محمد راشد مبارك العلوي
٤٥٦	خالد سليمان زاهر الحميمي
٤٥٧	خديجة عامر ناصر اليحمدي
٤٥٨	أحمد علي أحمد الإبراهيم
٤٥٩	فارس منير عبد النبي مكي
٤٦٠	سعيد محفوظ سالم النعيمي
٤٦١	أماني بنت سالم بن علي السيابي
٤٦٢	أحلام سليم علي السيابي
٤٦٣	أسماء سليم علي السيابي
٤٦٤	عمرو سالم علي السيابي
٤٦٥	إيمان سالم علي السيابي
٤٦٦	جوخة طالب محمد الزكواني
٤٦٧	فيروز جعفر سليمان اللواتي
٤٦٨	عامر حمد عبدالله السليماني
٤٦٩	عامر حامد عبدالله السليماني
٤٧٠	محمد عبدالحسين الفاضل
٤٧١	سعيد طالب سعيد المعولي
٤٧٢	نزار محمد جمعة الرئيسي
٤٧٣	مشعل فوزي حامد الكيومي
٤٧٤	بنك بيروت
٤٧٥	محمد سليم سعيد المرهون
٤٧٦	محمد جمعة عيسى الرئيسي
٤٧٧	سالم علي سالم السنيدي
٤٧٨	ماجد سعيد ناصر الحضرمي
٤٧٩	لبنى عبدالعزيز علي الشنفري
٤٨٠	بسمة أحمد سعيد الشنفري
٤٨١	ثيودوسيس ياني كونتو
٤٨٢	حسين تقي محمد العجمي
٤٨٣	محمد بخيت محمد قطن
٤٨٤	بسمه احمد سعيد الشنفري
٤٨٥	حسين تقي محمد العجمي
٤٨٦	محمد بخيت محمد قطن
٤٨٧	ورثة محمد راشد العريمي
٤٨٨	محمد عبدالرحمن سليمان البسام
٤٨٩	شركة اتحاد الخليج للاستثمار
٤٩٠	هلال علي عبدالله الخليلي
٤٩١	علي عبدالله علي الخليلي

استغلال الفتيات.. الاستدراج والخديعة

نمير بن سالم آل سعيد

يُحيط بالفتيات اليافعات ومع بلوغ أنوثتهن وازدياد نضجهن، الكثير من التَّحديات، ومنها محاولات استغلالهن للهو والمتعة المحرمة من بعض ضعاف النفوس والانتهازيين.

وبعض الفتيات يقعن في المحظور نتيجة الاستدراج والخديعة عبر الإغراءات المختلفة التي تواجههن، خاصةً عندما تغيب التوجيهات الأبوية والرقابة الأسرية، وعدم بذل الجهد من قبلهن لمُقاومة هذه الظواهر السلبية واتخاذ مسلك صحيح لتفاديها، ويتركن أنفسهن عرضة لما يأتيهن كيفما جاء، دون إدراك كافٍ بعواقب ذلك، مما يترك أثرا بالغا قد يدهور مسار حياتهن إلى الحضيض.

ونستحضر مثالًا واقعيًا كنموذج لإحدى الفتيات التي تم استغلالها وضياعها... نموذج قد يتكرر بأشكال وأسماء وتفاصيل مُختلفة بينما تظل القصة واحدة في ملامحها العامة، مما يستدعي الوعي لتجنب الوقوع في شراكها.

هذه الفتاة تذهب أحيانا إلى كورنيش الشاطئ، لتخلو بنفسها تتأمل البحر وتستمتع بأجوائه الجميلة، وتستنشق هوائه العليل، وذات يوم مرَّ شاب على مقربة منها، أناقته توحي بثرائه، وسيارته الفخمة تُعلن عن غناه. نظرت إليه صدفة فتوقف ليحدثها وكان أسلوبه مهذبًا ومحترمًا معها؛ فتجاوبت معه فتعارفا، ثم تبادلا أرقام الجوال، وبدأت الاتصالات الهاتفية وتعددت المواعيد بينهما، وطمأنها بتعهده بالزواج منها؛ واعدًا إياها بحياة أسرية مُستقرة سعيدة، في بيت أنيق مُكتمل بالأبناء بمشيئة الله، لتعيش معه في راحة وهناء لا ينقصها شيء.

ومع انفراده بها واقترابه منها خلال لقاءاتهما العاطفية، ازداد الانجذاب، فسلمت نفسها له في لحظات ضعف عابرة. ثم بعد ذلك توالت العلاقة مرارًا وتكرارًا خلال لقاءاتهما العديدة دون انقطاع، إلى أن أكتفى منها وملَّها؛ فعافها تاركًا إياها حيث وجدها أول مرة على كورنيش البحر، على أن يعود إليها قريبًا لإتمام وعده بالزواج منها، بينما هو يُضمر هجرها دون عودة، ليتفرَّغ لضحية جديدة للتسلية والمتعة، تنخدع بماله ووسامته، ولطف أسلوبه المصطنع.

هكذا قطع الاتصالات معها منذ ذلك اليوم، وهي تقنع نفسها، بأنَّه لا بُد أن يكون في سفر طويل، وحتمًا سيعود محملًا بثوب الفرح والهدايا وتجهيزات العرس؛ وهي لا تزال موجودة على كورنيش الشاطئ تنتظر!

ومع الإهمال الشديد والهجر الطويل وفقدان الأمل لعودته، تقرب منها آخرون ليبهجوا خاطرها المكسور الحزين. توقفوا عندها وتحدثوا إليها، والتحقت بهم، ثم أعادوها إلى مكانها على كورنيش البحر، وبقيت هناك إلى الآن وحيدة تنتظر قادمًا آخر مرتقبًا لمؤانستها.

هنا حقيقة تتجلى لا يمكن إنكارها بأنَّ الفتيات والنساء عمومًا لا ينبغي أن يثقن بأي أحد يتقرَّب إليهن لاستدراجهن إلى علاقة مُثيرة للريبة، مهما تعددت الإغراءات سواء بمنحهن وعود بالزواج، أو إغوائهن بحسن مظهرهم، أو مقتنياتهم الثمينة، أو بادعاءات الحُب التي قد تدغدغ المشاعر وتأسر القلوب، أو حتى عن طريق إرسال إيداعات مالية متقطعة إلى حسابهن من أجل تلبية احتياجاتهن الفورية المؤقتة، أو أحيانًا تقديم الهدايا المتنوعة لهن بما يوحي بالكرم والحُب، بينما كل ذلك ليس إلا شراك لإيقاعهن في فخ الخديعة والاستغلال.

أما البعض منهن فيتورطن تدريجيًا في علاقات غير لائقة مجاراةً لصديقاتهن، وانسياقًا مع سلوكهن وتوافقًا مع مغامراتهن العاطفية، ومشاركةً بأحاديثهن الخاصة، وذلك من أجل ألا يشعرن بأنهن مختلفات عنهن وغريبات بينهن، أو لمجرد فضول التجربة والانسياق في تقليد بعض الفتيات المُتهوِّرات لتحقيق الإثارة وملأ فراغ الوقت وتخفيف حدة الملل، فتَستدرجهُن الأهواء، فيمِلن حيث الهوى يميل، وأحيانًا تؤجج رغبتهن العارمة من خلال متابعة ما يظهر في وسائل التواصل الاجتماعي- المفتوحة على مصراعيها- بمشاهد غير لائقة وأفكار مُضلِّلة غريبة على مجتمعاتنا المُحافِظة المتمسكة بأصالتها. وهنا لا ينبغي أن ينجرفن إلى هذه الإغراءات الرخيصة الفاسدة، أو حتى التفكير بها لأنها حتما تؤدي الى الانحراف والندم.

ويتوجب على الفتيات الوعي بمخاطر هذه الأمور، والحيطة والحذر من استدراجهن واقتناصهن بالمكر والخديعة، والحرص على عدم الانجرار وراء الباطل الحرام.

وعلى الأهل متابعة بناتهم وأخواتهم عن كثب حتى لا يسقطن في المحظور ويجدن أنفسهن أمام الخسارة والضياع. والفتاة التي تنتظر الزواج وإنجاب الأطفال وتكوين أسرة وبيت يملأه الدفء والحنان محاطًا بالكرامة والشرف، عليها أن تُحافظ على بصرها طاهرًا بعيدًا عن مواطن الفتنة، وقلبها مصونًا وجسدها عفيفًا ذُخرًا لزوجها المستقبلي الذي حتمًا سيأتي ولو تأخَّر في طرق باب بيتها طلبًا للزواج. وعليها كذلك عدم السماح لأي كائن بأن يتجاوز حدوده معها مهما كان ومن كان؛ فكثير منهم نيته سيئة غير صادقة، وإلا فليأتِ البيوت من أبوابها خاطبًا لو كان جادًا. هناك بعض الشباب يحوم حول الفتيات كذئاب بشرية، ينتظرون فرصة لإغوائهن واستغلالهن جنسيًا، وهؤلاء.. عليهم أن يتقوا الله في بنات الناس، وأن لا يفسدوا في الأرض ويشيعوا الفسق والفجور فيما بينهم وحولهم. ولا شك أنَّ العفة والقناعة هي الحصانة من الانحراف والضياع والمنجى من سوء السمعة والتفكك والخراب، إلى أن يقضي الله أمرًا كان مقضيًا، بمسارٍ صحيح يستند على الصدق والثقة والاستمرارية الراسخة، لترسي دعائم مجتمع قويم عاليًا بصروح البناء الشامخ، مُثمرًا بعطاءات الخير بجيل صالح واعٍ ملتزمٍ بالقيم الأخلاقية الرفيعة.

اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان نموذجًا (1)

توافق اللجان الوطنية لحقوق الإنسان مع «مبادئ باريس»

أ.د. راشد بن حمد البلوشي **

تُعدُ مبادئ باريس لعام ١٩٩٣م الصادرة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: (١٣٤/٤٨/A/RES) المرجعية الدولية الأساسية لتنظيم عمل اللجان الوطنية لحقوق الإنسان؛ فهي تحدد معايير الاستقلالية، والتعددية، والصلاحيات، وآليات العمل لهذه اللجان، بحيث تُترجم هذه المبادئ في قوانين وتشريعات وطنية تضمن أن تكون هذه المؤسسات أدوات حقيقية لحماية وتعزيز الحقوق. لذا يهدف هذا المقال إلى تحليل العلاقة الترابطية بين القوانين الوطنية التي تنظم عمل اللجان الوطنية لحقوق الإنسان وبين مبادئ باريس.

ويعود ظهور مبادئ باريس إلى نهاية القرن العشرين عندما وجدت الأمم المتحدة حاجة إلى وضع معايير دولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ حيث تزايد الاهتمام بإنشاء هيئات مستقلة داخل الدول لمراقبة وحماية حقوق الإنسان. وفي عام ١٩٩٣م، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مبادئ باريس، التي أصبحت منذ ذلك الحين المرجع الأساسي للاعتراف الدولي بهذه المؤسسات، حيث جاءت هذه المبادئ استجابة للتباين الكبير في أداء المؤسسات الوطنية، وهدفت إلى وضع إطار موحد يضمن فعاليتها. وتتضمن مبادئ باريس عدة عناصر رئيسية أهمها:

الاستقلالية القانونية والمالية: وهي ضرورة أن تكون المؤسسات الوطنية مستقلة عن السلطة التنفيذية، وهو شرطٌ جوهريٌ لنجاح أي لجنة وطنية.

التعددية: وهي وجوب أن تضم اللجنة ممثلين من مختلف مكونات المجتمع المدني، بما في ذلك النقابات والأكاديميين والاتحادات العمالية والرياضية.

صلاحيات واسعة: عبر منح المؤسسات حق تلقي الشكاوى، وزيارة أماكن الاحتجاز، والمرافق الصحية، وتجمعات العمال، باعتباره معيارًا أساسيًا لقياس الفعالية.

التعاون الدولي والإقليمي: من خلال تشجيع المؤسسات على الانخراط في الشبكات الدولية.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين القوانين الوطنية ومبادئ باريس، فإن القوانين الوطنية هي الأداة التي تُحوّل المبادئ الدولية إلى واقع عملي داخل الدولة، فعلى سبيل المثال: إذا نصت مبادئ باريس على الاستقلالية، يجب أن يتضمن القانون الوطني مواد تضمن استقلال اللجنة ماليًا وإداريًا، وإذا تحدثت المبادئ عن التعددية، يجب أن ينص القانون على إشراك ممثلين من المجتمع المدني. لذلك، فإن أي قانون وطني يُعنى بتنظيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولا يتضمن هذه العناصر، يُفقد اللجنة شرعيتها الدولية ويحد من فعاليتها.

من هنا يأتي التوافق بين القانون الوطني ومبادئ باريس كشرط للاعتماد الدولي، حيث يمكن للجان الوطنية التي تتوافق قوانينها مع مبادئ باريس بشكلٍ كامل أن تحصل على اعتماد من اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد والتابعة للتحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI)، ويُعرف هذا الاعتماد بالدرجة «A»؛ حيث يمنح هذا الاعتماد اللجنة الحق في ان تشارك المؤسسات الأخرى من المركز «أ» مشاركة كاملة في عمل المؤسسات الوطنية واجتماعاتها على الصعيدَيْن الدولي والإقليمي بصفتها عضو يتمتّع بحقّ التصويت، كما يمكنها أن تشغل مناصب في مكتب التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أو أي لجنة فرعية ينشئها. ويمكنها أيضًا المشاركة في جلسات مجلس حقوق الإنسان والإدلاء بمداخلات في إطار أي بند من بنود جدول الأعمال، وتقديم الوثائق، وشغل مقاعد منفصلة.

وتوافق اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع مبادئ باريس الدولية له أهمية بالغة؛ سواء على المستوى الدولي؛ حيث يعزز صورة الدولة أمام المجتمع الدولي ويُظهر التزامها بحقوق الإنسان، أو على المستوى الوطني؛ حيث يمنح اللجنة القدرة على العمل بفعالية بعيدًا عن الضغوط السياسية. كما أنه على مستوى المجتمع المدني يضمن إشراك مختلف الفئات في حماية الحقوق، ويعزز الثقة الشعبية في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ختامًا.. نعتقد أن مبادئ باريس لعام ١٩٩٣ هي ضمانة حقيقية لحقوق الإنسان في كل دولة، وكلما كانت القوانين الوطنية متوافقة مع هذه المبادئ، كان صوت المواطن أقوى وحماية حقوقه أكثر فعالية؛ لذلك فإن المؤسسات الوطنية التي تتبنى هذه المبادئ تصبح جزءًا من منظومة الحكم الرشيد، وتساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية والاستقرار.

** رئيس اللجنة العُمانية لحقوق الانسان

الخليج بين الأمن والتحولات.. اختبار الداخل قبل الخارج

د. إبراهيم بن سالم السيابي

في خضم التصعيد العسكري الأخير، وما شهدته المنطقة من مواجهة استمرت أكثر من ٤٠ يومًا بين إيران من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، تكشّف واقعٌ كان يُدارى طويلًا: الخليج لم يعد بعيدًا عن دائرة الخطر، بل أصبح في قلبها.

لقد ساد لسنوات اعتقاد بأن المظلة الأمنية التي توفرها التحالفات الدولية كفيلة بحماية دول الخليج من أي تهديد خارجي. غير أن مجريات هذه الحرب أظهرت أن هذه الفرضية لم تعد دقيقة كما كان يُظن، خصوصًا عندما تحولت القواعد العسكرية إلى أهداف مباشرة، وأصبحت بعض دول المنطقة جزءًا من مسرح العمليات، شاءت أم أبت. هذا لا يمنح أي طرف شرعية لاستهداف أراضٍ ذات سيادة، ولا يبرر تعريض المدنيين والمنشآت للخطر، لكنه في الوقت ذاته يفرض قراءة واقعية: وجود هذه القواعد لم يكن عامل ردع كافيًا، بل ربما أصبح في لحظة معينة مصدر تهديد إضافي.

أما الأهداف المعلنة للحرب، من كبح البرنامج النووي الإيراني، إلى الحد من تطوير الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، وصولًا إلى طرح مسألة تغيير النظام، فهي أهداف متفاوتة من حيث الواقعية والمشروعية. فبعضها كان يمكن أن يُناقش على طاولة التفاوض؛ بل إن مسارات الحوار كانت قائمة بالفعل. أما مسألة تغيير الأنظمة بالقوة؛ فهي تفتح بابًا إشكاليًا يتجاوز القانون الدولي إلى سؤال أخلاقي لا يمكن تجاهله، خاصة في عالم يشهد ازدواجية واضحة في المعايير.

وفي قراءة أوسع، لا يمكن فصل هذه الأهداف عن سياقاتها الاستراتيجية؛ حيث يرى البعض أن هذه الحرب قد تُسهم في إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية بما يخدم أمن إسرائيل، وفي الوقت ذاته تعكس حرصًا أمريكيًا مستمرًا على ضمان تدفق الطاقة والتحكم في ممراتها الحيوية، في منطقة لا تزال تمثل شريانًا رئيسيًا للاقتصاد العالمي. والنتيجة الأبرز لهذه المواجهة لم تكن عسكرية بقدر ما كانت اقتصادية واستراتيجية. تعطلت الموانئ، وتباطأت حركة الطيران، وارتفعت كلفة التأمين والنقل، وتعرضت سلاسل الإمداد للاهتزاز، إلى جانب تداعيات أخرى طالت الاستثمارات، وثقة الأسواق، واستقرار الإمدادات الحيوية. كما أن أي اضطراب أو إغلاق لممرات حيوية مثل مضيق هرمز ينعكس فورًا على اقتصادات المنطقة، بل وعلى الاقتصاد العالمي بأسره، في ظل اعتماد يقارب خُمس إمدادات الطاقة العالمية على هذه المنطقة.

ومن هنا تتضح الأهمية الاستثنائية لدول الخليج، ليس فقط ككيانات سياسية، بل كمراكز ثقل اقتصادي عالمي ترتبط بها استقرار أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد الدولية، وهو ما يجعل أي اضطراب فيها يتجاوز حدودها الجغرافية ليصل إلى مختلف أنحاء العالم، بما يؤكد أن استقرارها لم يعد شأنًا إقليميًا فحسب، بل جزءًا من استقرار الاقتصاد العالمي.

لكن الخطر الأعمق، وربما الأقل وضوحًا، هو ما قد تخلّفه مثل هذه الأزمات من تباينات في المواقف داخل البيت الخليجي نفسه. فحين تختلف الحسابات، وتتباين القراءات، يصبح من السهل أن تتحول الأزمة من تهديد خارجي إلى حالة فرقة داخلية. وهنا تكمن المعضلة الحقيقية: أن تتحول الحرب من عامل ضغط يوحّد الصف، إلى سبب غير مباشر لتباعده.

الفُرقة ليست مجرد اختلاف في وجهات النظر، بل هي ثغرة يُعاد من خلالها تشكيل موازين القوة. وما يُقرأ كاختلاف عابر، قد يُستثمر خارجيًا كضعف بنيوي. والتاريخ القريب يعلّمنا أن التحديات الكبرى لا تُهزم فقط بالقوة، بل أحيانًا تُحسم بتفكك الخصوم. والأخطر من ذلك، أن تمتد هذه التباينات من مستوى السياسات إلى مستوى الشعوب، فتتسرب الخلافات إلى الرأي العام، وتضعف تلك اللحمة الاجتماعية الخليجية التي شكّلت عبر عقود أحد أهم مصادر القوة والاستقرار في المنطقة.

كل ذلك يضع دول الخليج أمام سؤال حقيقي: ما الذي بقي من معادلة الأمن التقليدية؟ وما الخيارات المتاحة لضمان الاستقرار في عالم سريع التحول؟

قد لا يكون من الواقعي الحديث عن قوة عسكرية خليجية قادرة على موازنة القوى الكبرى، لكن من الواقعي جدًا الحديث عن قوة من نوع آخر: قوة الاتحاد، وتكامل المصالح، ووحدة القرار في القضايا المصيرية. فالتحديات المشتركة لا يمكن مواجهتها بردود فردية متفرقة.

وفي هذا السياق، يبرز خيار لا يقل أهمية: تنويع الشراكات الدولية، بحيث لا يبقى الأمن أو الاقتصاد مرهونًا بمحور واحد، بل ضمن شبكة علاقات متوازنة تتيح هامش حركة أوسع، وتقلل من كلفة الارتباطات الحصرية في لحظات الأزمات.

ولا يقل أهمية عن ذلك، بناء مقاربة إقليمية أكثر وضوحًا تقوم على الحوار الصريح مع دول الجوار، وتحديد أسس العلاقة بشكل شفاف، بما يضمن احترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ورسم خطوط عريضة للتعاون والتعايش وفق مصالح مشتركة تُخفف من احتمالات التصعيد، وتُعزز الاستقرار في المنطقة.

ويبرز عامل لا يقل أهمية ألا وهو الجبهة الداخلية؛ فكلما كانت الدولة أكثر تماسكًا، وأكثر إشراكًا لمجتمعها في تحمل المسؤولية وصناعة القرار، ازدادت قدرتها على الصمود في وجه الأزمات. الأمن لا يتحقق فقط بالسلاح، بل أيضًا بالثقة، والعدالة، والشعور المشترك بالمصير.

ويبقى الأمل معقودًا على القيادات الخليجية، بما عُرف عنها من حكمة في إدارة الأزمات، وسعي دؤوب لتحقيق الاستقرار ومصالح شعوبها، في مواجهة مرحلة تتطلب قدرًا أعلى من التماسك والرؤية المشتركة.

في الختام.. تكشف هذه المرحلة أن معادلات الأمن في الخليج لم تعد كما كانت تُفهم لعقود طويلة. لم يعد ممكنًا الاعتماد بشكل كامل على ترتيبات خارجية وحدها، ولا على تحالفات تتغير أولوياتها بتغير الظروف. فالأمن، في جوهره، ليس حالة تُستورد أو تُستعار، بل منظومة تُبنى داخليًا وتُختبر في لحظات الشدة.

ويبقى التحدي الحقيقي أمام دول الخليج اليوم مزدوجًا: تنويع الشراكات الخارجية بما يحقق التوازن ويقلل من الارتهان، وفي الوقت نفسه تعزيز تماسك الجبهة الداخلية وحمايتها من أي تصدعات قد تُضعف القدرة على مواجهة التحديات المشتركة. فالقوة لا تُقاس فقط بما يُواجه في الخارج، بل أيضًا بما يُحسم في الداخل.

وفي زمن تتداخل فيه الأزمات وتتسارع فيه التحولات، تصبح الحاجة أكبر إلى رؤية خليجية أكثر تماسكًا، تُدرك أن ما يجمعها أعمق بكثير مما قد يفرقه الظرف أو اللحظة. لأن الدول لا تُقاس فقط بما تملكه من أدوات قوة، بل بما تمتلكه من قدرة على الحفاظ على وحدتها حين تشتد العواصف.

ويبقى الدرس الأهم أن الخليج يقف اليوم أمام اختبار حقيقي، عنوانه ليس فقط إدارة الأمن من الخارج، بل إعادة بنائه من الداخل، في معادلة تتجاوز الشعارات إلى الواقع... بين الأمن والتحولات.

قيدٌ بلا سلاسل

صالح بن سعيد الحمداني

الإدمان- بمختلف أشكاله- (لا بشكل واحد ولا عادة واحدة إنما نقصد به كل إدمان يدمنه الإنسان في حياته) فهو ليس مجرد عادة سيئة، إنما قيد خفي يخطف من الإنسان وقته وإرادته ويجعله أسيرًا لما اعتاد عليه مهما كانت نتائجه مدمرة، ولعل أصعب ما يواجهه المرء عند اتخاذ قرار الإقلاع عن الإدمان هو الفراغ الذي يخلفه وراءه، إذ إنَّ السلوك الذي كان يملأ ساعات يومه ويستحوذ على تفكيره يترك بعد غيابه مساحة فارغة تتسرب إليها الأفكار والذكريات، هذه المساحة إن لم تُدر بوعي فإنها قد تتحول إلى فخّ يُعيد الإنسان إلى نقطة البداية.

حين يُقلع المرء عن عادة أدمنها تبدأ ذاكرته في استدعاء صورها في لحظات السكون، قد يجد نفسه يتذكر تفاصيل صغيرة كان يظن أنه نسيها، هنا يتسلل الحنين المزيّف وتبدأ المعركة الحقيقية «معركة العقل ضد الفراغ»، فالعقل بطبيعته لا يحتمل الفراغ وإن لم يُشغل بما ينفع شُغل بما يضر، ولهذا كان أول تحدٍّ أمام من قرر التحرر من الإدمان هو أن يُسيطر على فراغه قبل أن يسيطر الفراغ عليه، ولو سألنا ما هي أول خطوة نحو الانتصار؟

الانتصار لا يكون بمجرد ترك السلوك المُدمن، بل في القدرة على بناء بديل نافع يحل مكانه من يملأ وقته بالقراءة وبالعمل وبالعبادة وبالرياضة، أو حتى بالأنشطة البسيطة المفيدة يضع بينه وبين الإدمان حائطًا نفسيًا يمنع العودة، وهذا هو جوهر الخطوة الأولى نحو النصر «أن تدرك أن الإقلاع ليس فراغًا إنما فرصة لإعادة البناء». الفراغ سلاح ذو حدين، الفراغ في ذاته لا يمكن أن يكون شرًا إذا جرى استغلاله بطريقة صحيحة لأنه في الحقيقة مجال مفتوح يمكن أن يُعمَّر بما هو خير أو بما هو شر، ساعة واحدة يقضيها الإنسان في ذكر الله أو في طلب العلم، قد تفتح له أبواب سعادة وطمأنينة لا حدود لها، وفي المُقابل نفس الساعة إذا تُركت خالية ملأها الشيطان بالوساوس والهوى فتصبح معبرًا للانتكاس والعودة إلى العادة القديمة، ومن هنا جاءت الحكمة «الفراغ إن لم يُعمر بالذكر، عمره الشيطان بالهوى». والذكر لا نقصد به مُجرد كلمات تُقال باللسان وتكرر وإنما هو حضور القلب مع الله وهو الطريق الأمثل لحماية النفس من الانجراف وراء الوساوس، فالإنسان حين يملأ وقته بذكر الله يجد طمأنينة تغنيه عن كثير مما كان يلجأ إليه من عادات لإرضاء نفسه، في لحظة الذكر يكتشف المرء أن قلبه أقوى مما يظن وأنه ليس بحاجة إلى قيد الإدمان ليشعر بالراحة أو السكينة.

ومن أسرار النجاح في التخلص من أي إدمان بناء عادات جديدة بديلة، فالمكان الذي كان يشغله السلوك المدمن لا يمكن أن يظل فارغًا، من يترك عادة سيئة يجب أن يملأ مكانها بعادة حسنة، الرياضة مثلًا تمنح الجسد قوة، والقراءة تنمّي الفكر، والعمل التطوعي يفتح أبواب العطاء، والتأمل يقوي الروح، كل هذه بدائل تصنع شبكة دعم داخلية تجعل العودة للإدمان أصعب فأصعب.

والإقلاع عن الإدمان ليس قرارًا لحظيًا فهو في الحقيقة رحلة تتطلب صبرًا طويلًا، قد تهاجم الأفكار المدمن بين حين وآخر وقد تشتد الرغبة أحيانًا لكن المثابرة على ملء الفراغ بما ينفع تجعله أقوى مع مرور الوقت.

النجاح لا يأتي من يوم أو أسبوع، ولكننا نجده من تراكم الانتصارات الصغيرة، وكل لحظة يتغلب فيها الإنسان على رغبته هي انتصار يضاف إلى رصيده.

ونجد بأن هناك معركة داخلية جديرة بالاحترام، فالإقلاع عن الإدمان معركة داخلية تستحق الاحترام إذ إنه ليس مجرد تخلي عن عادة اعتاد عليها الإنسان، وأعظم سلاح في هذه المعركة هو إدارة الفراغ. فإذا استطاع الإنسان أن يجعل من فراغه مساحة للنمو والارتقاء فقد وضع قدميه على أول طريق التحرر، أما إذا تركه خاليًا فإنَّ الشيطان سيملأه بالهوى ليعيده إلى القيود من جديد.

هكذا يصبح ملء الفراغ بالذكر والعمل النافع من الأمور المهمة وضرورة وجودية لحماية النفس وصونها وليس مجرد خيار، فالإدمان يقيّد بينما الذكر والوعي يحرران، ومن يتذوق طعم الحرية بعد الإدمان يدرك أن كل جهد بذله في مقاومة الفراغ لم يذهب سدى؛ بل كان الخطوة الأولى نحو حياة أكثر صفاءً ونقاءً.

1 أريد أن أتزوج.. ولكن!
د. غالية بنت عيسى الزبيدي

2 جريمة البيتزا!
ريتّا دار

3 غزة.. طعنات في ظهر الوطن
د. سعيد الكثيري

4 الصناعات العسكرية الحديثة.. من أين نبدأ في سلطنة عُمان؟
د. صالح مسن

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس
لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

شراكة إستراتيجية عُمانية كازاخستانية

حققت أول زيارة خارجية لصاحب السمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد، بصفته نائبًا لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، إلى كازاخستان نتائج إيجابية ومثمرة على الصعيد الاقتصادي؛ إذ هدفت هذه الزيارة إلى ترسيخ الشراكة القائمة بين البلدين.

وتتويجًا لهذه الزيارة، وقّع جهاز الاستثمار العُماني وصندوق الثروة السيادية الكازاخستاني اتفاقية تمهيدية لتأسيس شراكة إستراتيجية بين سلطنة عُمان وكازاخستان، عبر تأسيس صندوق استثماري مشترك.

ولا يمكن اعتبار تأسيس صندوق استثماري مشترك بين البلدين مجرد اتفاقية؛ بل خطوة استراتيجية لتعزيز الشراكات مع الدول الفاعلة اقتصاديا في المنطقة والتي تتمتع بمواقع هامة على الخريطة الاقتصادية العالمية.

وفي السنوات الأخيرة، تُركِّز عُمان على التنويع الاقتصادي لتحقيق القيمة المستدامة، ومن المؤمل أن تكون هذه الاتفاقية بين البلدين محطة إستراتيجية في مسار العلاقات الاقتصادية، كما أنها تعكس توجه البلدين نحو ترسيخ شراكة قائمة على التكامل الاقتصادي وتبادل المصالح الإستراتيجية، في إطار النهج الذي تنتهجه عُمان في تعزيز دبلوماسيتها الاقتصادية وتوسيع شراكاتها الدولية.

إنَّ هذه الاتفاقية تمثل خطوة إستراتيجية ضمن نهج الجهاز في بناء شراكات نوعية مع صناديق الثروة السيادية والمؤسسات الاستثمارية العالمية؛ حيث تؤسس الاتفاقية للشراكة الحادية عشرة لجهاز الاستثمار العُماني مع نظرائه؛ بما يجسد نهج الدبلوماسية الاقتصادية العُمانية بوصفه ذراعًا تنفيذية لها، وبما يعزز حضوره الدولي ويفتح آفاقًا أوسع للاستثمار المشترك.

الرؤية
الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبيها

منصة «فرص» للشركات الحكومية

خلفان الطوقي

بعض الأخبار يجب ألا تمر مرور الكرام، لأنها ليست خبرًا عابرًا وعاديًا، ولأن مثل هذه الأخبار أثرها كبير ويشمل فئات مختلفة من أفراد المجتمع، فكان من الواجب تسليط الكشّافات الإعلامية عليه، والخبر هو تدشين الموقع الإلكتروني للمشتريات وتقديم الخدمات بكافة أنواعها لجهاز الاستثمار العُماني والشركات الحكومية التابعة له والتي يصل عددها لأكثر من ٤٠ شركة حكومية، ولنا أن نتخيل أثرها الاقتصادي والاجتماعي المباشر وغير المباشر في سلطنة عُمان.

لذلك، في هذه المقالة محاولة لتبيان أهم أسباب أهمية منصة فرص التابعة لجهاز الاستثمار العُماني، وهي:

- المحتوى المحلي: بمعنى أن الأولوية للتناقص تكون لمقدمي المنتجات والخدمات لشركات القطاع الخاص العُماني أو المتواجدة في عُمان، أو التي تحمل شعار صنع في عُمان، مما يُعزز مفهوم المحتوى المحلي بشكل أوضح.

- الشفافية: ولأن المنصة إلكترونية، فذلك يضمن وضوح المعلومات والمعايير والمواصفات المطلوبة لجميع المتناقصين، مما يضمن المنافسة العادلة قدر الامكان.

- التخطيط المُبكِّر: ليس للمتناقصين فقط، بل للشركات الحكومية أيضا، وبالتالي ضمان نجاح عملية التناقص من ناحية، وضمان شراء المنتج أو الحصول على الخدمة بالسعر التنافسي والوقت المستهدف والجودة العالية.

- توطين الصناعات والخدمات: الشركات الحكومية ما زالت تشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد المحلي، ومن خلال ربط المناقصات ومدخلاتها الدقيقة، يمكن صانعي القرارات معرفة ما يجب توطينه، وما يجب استيراده، فبنك المعلومات سيكون مُثريًا وغنيًا بالمعلومات والمؤشرات، وبناء عليه يمكن اتخاذ قرارات استراتيجية دقيقة.

- قوة التفاوض: توجد مشتريات وخدمات ثابتة سنويا، ومن خلالها يمكن للجهاز والشركات التابعة له التفاوض الجماعي؛ فالتفاوض لعدد ١٠٠ لمنتج معين يختلف عند التفاوض لعدد ٤٠٠٠ وحدة من ذلك المنتج، والتي تضمن الفائدة للمصنع والشركة في ذات الوقت، ويمكن إسقاط المثال للخدمات الاعتيادية أيضا.

- الشراء المُوَحَّد: منصة "فرص" يمكن لها تمكين مقترح الشراء الموحد، ليس بالضرورة لعدد ٤٠ شركة الآن، ولكن يمكن تطبيق ذلك على مراحل متدرجة إلى أن يصل لأكبر عدد ممكن مع الأيام، ومع الأيام يمكن سد الثغرات والتحديات لمثل هذه العمليات المعقدة.

- نشر ثقافة المحتوى المحلي: يمتلك جهاز الاستثمار العُماني أدلة استرشادية في المشتريات والتناقص والمحتوى المحلي، ولأن له الريادة في ذلك يمكنه نشر الثقافة بين الشركات المساهمة العامة والمقفلة من ناحية، وتبادل الأفكار والخبرات فيما بينه وبين هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي، والجهات الأمنية والعسكرية، وهذه المحصلة النوعية والخبرات الغنية ستصب في مصلحة اقتصاد عُمان.

- تطوير التجربة: تجربة المحتوى المحلي تاريخيا بدأت في عام ٢٠١٠ من خلال شركة تنمية نفط عُمان، وبدأت ناضجة في جهاز الاستثمار العُماني، وطبقت مبدأ نبدأ من حيث انتهى الآخرون في عام ٢٠٢٢، وأكملت عدة مراحل وقفزات لرحلة طويلة ومعقدة تتقاطع معها الأفكار والمصالح والأولويات، ولأن التجربة جهد بشري، فلابد من اكتشاف الثغرات التي يمكن أن تسد، وتطوير الأنظمة والإجراءات لتتوافق مع المتغيرات في أرض الواقع.

- فوائد غير مباشرة: وإضافة إلى ما تم ذكره أعلاه من فوائد مباشرة ملموسة، هناك فوائد غير مباشرة كبناء تحالفات للشركات الكبيرة المتناقصة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة، ونسب التعمين، ورفع مستوى جودة الأداء للشركات العُمانية، وتقليل الاستيراد لبعض المنتجات، وغيرها من فوائد، فكلما تم التعمق في هذه التجربة، يمكن اكتشاف المزيد من فوائد.

إنَّ مبادرة منصة "فرص" وإن كانت معنية بجهاز الاستثمار العُماني والشركات التابعة له، إلاّ أنها بمثابة قاطرة تؤثر إيجابًا على كثير من مكونات هذا الوطن من أفراد وشركات، والرحلة التطويرية ما زالت مستمرة، ودعم هذا التوجه وتسليط الضوء عليه واجب وطني، وتجربة يفتخر بها.

إدارة الأزمات والدروس المستفادة!

د. محمد بن عوض المشيخي *

الأزمات الطاحنة تحتاج إلى قيادات مُحنَّكة وجريئة في فهم الأزمات والتصدي لها بحكمة واقتدار وبشكل سريع وعاجل بهدف تجنبها إذا أمكن ذلك؛ بما يضمن التقليل من تأثيراتها المدمرة على المجتمع أو على الأقل التخفيف من أضرارها الكارثية.

ومن البديهيات أن يكون من يُديرها من المسؤولين على دراية تامة بعلم إدارة الأزمات ليس بالضرورة أن يكون ذلك من خلال دراسات أكاديمية مطولة؛ بل من خلال برامج تطبيقية وميدانية قصيرة لا تتجاوز أيامًا أو أسابيع، على أن تتضمن تلك الدورات المتقدمة تجارب ناجحة في هذا العلم التخصصي الذي لو استوعبنا مفاتيحه الأساسية لنجحنا في انقاذ الأرواح والبنى الأساسية التي تشكل العمود الفقري للتنمية المستدامة في أي بلد من البلدان، خاصة تلك التي تتعرض بشكل مستمر للأزمات والكوارث الطبيعة كالحروب والانواء المناخية والأمراض الفتاكة والأوبئة مثل كوفيد-١٩ على سبيل المثال. وبالفعل نحتاج أشخاصًا غير عاديين مُختارين بعناية، يتمتعون بسُمعة عاليةٍ وخبرة فريدة في مجال حل المعضلات التي أُسندت إليهم، فتقديم الحلول الواقعية والمنطقية القائمة على الدراسات العلمية والتجارب المحلية والعالمية غايةٌ أساسية للقائمين على تلك الملفات الساخنة.

وعلم إدارة الأزمات يعتمد بالدرجة الأولى على عدة مقومات أساسية تبدأ بما يعرف بالدراسات الاستشرافية والتنبؤ بوقوع الكوارث والصراعات مرورًا بمحاولة احتوائها والاستعداد التام لها ميدانيًا، وصولًا إلى المحطة الأخيرة والمتمثلة في الاستفادة من الدروس والتعلم من الأخطاء إن وجدت؛ لكون ذلك من أهم المحطات التي تساعد على التغلب والسيطرة على الأزمات والكوارث الطبيعية في كل زمان ومكان في هذا المجال. ولا يقصد هنا تحميل أي من الأطراف المسؤولية عن الإخفاقات التي حدثت دون قصد؛ بل الهدف الرئيس هو تجنب تلك الأخطاء في أزمات أخرى قادمة.

وكنت دائمًا أسأل نفسي سؤالاً جوهريًا: لماذا لا يُعقد مؤتمر وطني عام بعد أي كارثة أو حرب؟! والغاية من ذلك بالطبع استخلص العبَر والوقوف على أسبابها. فعلى سبيل المثال تمنيت أن يعقد اجتماع لمختلف الأطراف التي لها علاقة بأضرار إعصار "شاهين" في الباطنة، مباشرة بعد تلك الأنواء المناخية المؤلمة آنذاك، بحيث يضم الوزارات المختصة بتوزيع الأراضي وتلك التي تخطط الطرق والشوارع، إضافة المجتمع المحلي، وكذلك المتضررين من المواطنين الذين غرقت منازلهم ومزارعهم جراء الأمطار الغزيرة، على أن تُبث تلك المناقشات الجادة عبر وسائل الإعلام. والهدف النهائي لذلك هو عدم تكرار توزيع الأرضي في الأماكن المنخفضة ومجاري الأودية، مع إعادة تخطيط الشوارع في مختلف الولايات وبناء الجسور الآمنة على الأودية العميقة.

من جهة ثانية، من المؤسف أن يكون اقليمنا مسرحًا لخمس حروب مدمرة خلال أربعة عقود بداية من الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ٨ سنوات، مرورًا بحرب تحرير الكويت، وحرب احتلال العراق عام ٢٠٠٣، ووصولاً إلى الحرب الحالية التي لم تعرف المنطقة مثيلًا لها من قبل؛ حيث تعرضت دول الخليج جميعها للاستهداف بالطائرات المسيرة التي بلغ عددها في بعض الدول إلى أكثر من ١٩٠٠ مسيرة، كما أن هناك من حلت عليه مصيبة الصواريخ البالستية التي هي أكثر تدميرًا من الطائرات المسيرة الانقضاضية، على الرغم بأن دول مجلس التعاون بذلت جهودًا جبارة لإيقاف هذه الحرب. وعلى الرغم من ذلك تعرَّض أمنها القومي للخطر والعدوان في حرب لا ناقة لها فيها ولا جمل.

وفي الختام.. يبدو لي أن بعض صناع القرار لا يهتمون بالاستعداد للأزمات من حيث استقراء المستقبل، ولا يُعيرون ذلك أي أهمية، وبالتالي تكون المعالجة أقربٍ منها للعشوائية في كل أزمة؛ إذ نحتاج دائمًا للعمل وبشكل عاجل على تصحيح الأمور لمواكبة الأحداث، خاصة في مجال توعية الجمهور بما يدور حولهم وتبصيرهم بالقرارات الاستراتيجية التي تخدم الأهداف الوطنية، وذلك لإنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل فوات الأوان. وكما تابعنا بعض أعضاء مجلس الشورى الذين أشاروا إلى عدم رضاهم عن التغطية الإعلامية العالمية والزخم غير المسبوق والذي يُكرِّس عن جهل "وكأن دولة واحدة هي التي تشرف على مضيق هرمز"؛ متجاهلين بذلك موقع سلطنة عُمان الجغرافي في إدارة مياهها الإقليمية وإنقاذها لمن يطلب المساعدة من العابرين في الجانب العُماني من المضيق.

*** أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري**

الوعي السياسي وإشكاليات الخطاب الإعلامي

د. محمد بن خلفان العاصمي

"نحن لا نرى الواقع كما هو، بل كما تصوّره لنا وسائل الإعلام" نيل بوستمان.

يُعرَف الوعي السياسي بأنه مجموعة المعارف والتصورات التي يمتلكها الفرد تجاه النظام السياسي ومؤسساته، وقدرته على تفسير الأحداث، واتخاذ مواقف مبنية على فهم عميق لا على الانفعال أو التبعية. ويتم تشكيل الوعي من خلال التعليم، والخبرة، والتفاعل مع وسائل الإعلام، والنقاش والمجتمع والأسرة.

والوعي السياسي هو إحدى الركائز الأساسية لبناء مجتمع قادر على فهم قضاياه واتخاذ مواقف عقلانية تجاه الأحداث والتحولات؛ فهو لا يقتصر على المعرفة بالأنظمة السياسية أو متابعة الأخبار، بل يشمل إدراك الحقوق والواجبات، وتحليل الخطاب العام، والقدرة على التمييز بين الحقيقة والتضليل. وعملية تشكيل الوعي السياسي تتطلب فهماً عميقًا للتاريخ، وقراءة للواقع، وقدرة على التحليل والنقد والتفكير الإبداعي، وهذه مهارات مهمة لتمكين الإنسان من الوصول إلى المعرفة بطريقة صحيحة، وتكوين آراءه وفق بناء معرفي متكامل، وهذا ما يُشكل الوعي وخصوصًا الوعي السياسي مع تعدد وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وكثرة المعلومات وتدفقها المستمر وضخامة كميتها، والتي كثيرًا ما تهدف إلى للتأثير على المتلقي، وأدلجة الفكر الجمعي وتشكيل توجهات فكرية لتحقيق أهداف مُبطنة.

ويؤدي الإعلام دورًا محوريًا في تشكيل الوعي السياسي المجتمعي، وهذا أمر واضح لا يحتاج إلى مزيد شرح أو توضيح، ومع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي أصبح الإعلام ذا تأثير كبير على تشكيل الوعي، وتفاعلت وسائل الإعلام مع هذا النمط الجديد من الوسائط التي سهلت وصول محتواها إلى عدد اكبر من الجمهور، وفي زمن أسرع من السابق بمراحل عديدة، مما جعل تأثيرها مضاعفًا ومسؤوليتها أكبر في تشكيل الوعي لدى الناس، وقد يكون الإعلام من بين جميع المؤثرات الأخرى هو الأكثر أهمية، لذا تحرص الدول على تقديم ما يناسب المجتمع من محتوى، وتحرص على حماية أفرادها من تدفق السلوكيات الخاطئة التي لا تتناسب مع مبادئ المجتمع وقيمه.

والخطاب الإعلامي في عالمنا العربي والإسلامي يُمر بمرحلة حرجة خاصة مع تصاعد الأزمات السياسية في المنطقة، فالإعلام ليس ناقلاً محايدًا فقط؛ بل هو صانع للمعنى، وموجِّه للرأي العام، وهذا من خلال اختياره لما يعرضه، وطريقة العرض، وتوقيت العرض، وذلك ما يجعل الإعلام إمَّا مُعززًا للوعي السياسي، او مُشوِّهًا ومُضلِّلاً للرأي العام، وقد يكون اكثر ما يُثار حول الإعلام في الوقت الحالي هو التحيز والتوجيه؛ حيث نرى بوضوح أن بعضه أصبح مُوَجَّهًا لخدمة طرف معين وتبني أجِندة معينة لخدمة قضية ما وهذا ما يُشكل وعيًا مُشوَّهًا ومنحازًا، كما أن في كثير من الاحيان يكون هذا الخطاب سطحيًا يبحث عن الاثارة لا غير من خلال التركيز على العناوين الجاذبة بدل التحليل العميق، وتقديم تقديم الأحداث بشكل مبسط أو مضلل، والنتيجة جمهور منجذب لكنه غير واع.

لقد أصبح كثير من وسائل الإعلام يسعى عمدًا لنشر المعلومات المُضلِّلة، وهذه إحدى أهم اشكاليات الخطاب الإعلامي؛ إذ تنتشر الاخبار الكاذبة، وتُجتزأ الحقائق مُتعمَدةً، وهذا الوضع يُفقد المتابعين الثقة في الإعلام وينظرون إليه بشيء من الشك، كما أن تسييس الإعلام أضحى أهم إشكاليات الخطاب الإعلامي في العالم وتحولت بعض المنصات إلى أدوات دعاية، وغابت المهنية والاستقلالية؛ الأمر الذي أدى إلى تآكل مصداقية الخطاب الإعلامي، وفقدان الثقة فيه وتراجع قيمته، كما أن لغة الخطاب الإعلامي في الوقت الحالي بدأت باستخدام خطاب عاطفي أو تعبوي، أنه يستخدم لغة معقدة لا تصل للجمهور، وهذا ما خلق ضعف الفهم لدى الجمهور أو انقياد عاطفي نحو قضايا معينة.

إن العلاقة بين الوعي السياسي والخطاب الإعلامي هي علاقة طردية تبادلية؛ فالإعلام المسؤول يرفع مستوى الوعي السياسي، كما أن الوعي السياسي الناضج دائمًا ما يطالب بإعلام مهني نزيه يقدم المعلومات بشكل واضح دون توجيه وتحيز. وعليه.. فالوعي السياسي الحقيقي لا يتشكل في فراغ، بل يُبنى عبر خطاب إعلامي مسؤول. وكلما اختل هذا الخطاب، اختل معه إدراك المجتمع لواقعه السياسي، وهذا يقود إلى اختلالات جديدة في مناحي الحياة الاجتماعية، وهو ما يكبد الدول الكثير من الجهود والإمكانات لإعادة ضبط الأوضاع مرة أخرى.

وما انتهجه كثير من وسائل الإعلام في هذا الوقت من تعمُّد خلق الاثارة بهدف زيادة المتابعين، دون مراعاة للمصداقية والمهنية؛ هو بعيد كل البعد عن الهدف الأسمى والرسالة الإعلامية الهادفة؛ بل هو ضرب بكل مواثيق الشرف الاعلامي، وبُعد كبير عن قيم الاعلام التي قام على اساسها، وكل من يمتهن هذه المهنة العامة عليه أن يعي بشكل تام معنى القيم الإعلامية وأن يُلم جيدًا بميثاق الشرف الإعلامي، هذا العنصران اللذان يحافظان على هذه المهنة من العبثية والاستغلال، ولولا أهمية وحساسية هذه المهنة لما سميت بـ"السلطة الرابعة".

الرؤية
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة
وزارة الإعلام

بنسبة 100% من السجلات التجارية المستهدفة

إتمام ثاني مراحل «مكافحة التجارة المستترة» بعد التحقق من بيانات 27288 سجلًا تجاريًا

تكامل مؤسسي أسهم في تحقيق نتائج ملموسة ورفع مستوى التزام المؤسسات المستهدفة

مسقط- الرؤية

أعلنت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار عن استكمال تنفيذ المرحلة الثانية من تفعيل قرار مكافحة التجارة المستترة، والتي استهدفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على بطاقة "ريادة" الممنوحة من هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك ضمن جهود متكاملة لتعزيز بيئة الأعمال وتنظيم السوق وترسيخ مبادئ المنافسة العادلة.

وأوضحت الوزارة أن نتائج المرحلة الثانية أسفرت عن التحقق من بيانات ٢٧٢٨٨ سجلًا تجاريًا، وإصدار ٤٠٩ التزامات إدارية على السجلات المخالفة، إلى جانب إيقاف ٤٥ سجلًا تجاريًا مؤقتًا لحين تصحيح أوضاعها، في حين قامت ٦٩٦ منشأة بتوفيق أوضاعها وفق الاشتراطات المعتمدة، محققة بذلك نسبة إنجاز بلغت ١٠٠٪ من مستهدفات هذه المرحلة.

وتأتي هذه المرحلة امتدادًا للجهود الرقابية التي تحققت في المرحلة الأولى، والتي ركزت على التوعية ورفع مستوى الامتثال لدى أصحاب الأعمال، وتعزيز التكامل بين جميع الجهات الرقابية والجهات المعنية، بما أسهم في تهيئة بيئة تنظيمية أكثر كفاءة مهدت لتنفيذ المرحلة الثانية بشكل أكثر فاعلية ودقة.

وفي هذا الإطار، تبرُز جهود الفريق الوطني لمكافحة التجارة المستترة، الذي يضم عددًا من الجهات الحكومية ذات العلاقة، من بينها: وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وشرطة عُمان السلطانية، ووزارة

نصرة الحبسية

راشد بن محمد السعيدي

العمل، ووزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، وهيئة حماية المستهلك، وجهاز الضرائب، وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب عدد من الجهات ذات الصلة؛ حيث يعمل الفريق على تنسيق الأدوار وتكامل الجهود الرقابية والتشريعية، وتبادل البيانات والمعلومات، بما يعزز كفاءة الكشف عن الممارسات غير النظامية، ويدعم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين وفق الأطر القانونية المعتمدة.

وأكدت الوزارة أن هذا التكامل المؤسسي أسهم في تحقيق نتائج ملموسة خلال المرحلة الثانية، وساهم في رفع مستوى الالتزام لدى المؤسسات المستهدفة، خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقالت نصرة بنت سلطان الحبسي مدير عام التجارة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ورئيس الفريق الوطني للتجارة المستترة، أن هذه النتائج تعكس فاعلية السياسات والإجراءات التنظيمية التي تنفذها الوزارة، مشيرةً إلى أن المرحلة الثانية أسهمت في تعزيز الامتثال التجاري ورفع مستوى الشفافية في السوق، بما يدعم استدامة الأنشطة الاقتصادية ويعزز ثقة المستثمرين.

وأضافت: "نحرص على الاستمرار في تطوير المنظومة التشريعية والتكامل مع الجهات ذات العلاقة لضمان بيئة تجارية منظمة وعادلة، تواكب المتغيرات الاقتصادية وتسهم في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠".

من جانبه، أوضح راشد بن محمد السعيدي، من هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعضو بالفريق الوطني للتجارة المستترة، أن استهداف المؤسسات الحاصلة على بطاقة "ريادة" في هذه المرحلة يعكس توجهًا استراتيجيًا نحو دعم هذا القطاع الحيوي، وضمان ممارسته لأنشطته وفق الأطر النظامية. وقال: "إن الهيئة تعمل بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار على تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير البرامج والمبادرات الداعمة، وتعزيز التزامها بالأنظمة بما يسهم في رفع تنافسيتها واستدامتها في السوق".

وقال محمد بن سالم الهاشمي مدير دائرة الرقابة على المنشآت التجارية بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إن استكمال المرحلة الثانية من تفعيل قرار مكافحة التجارة المستترة يجسد فاعلية التكامل بين الجهات المعنية من خلال الفريق الوطني، ويعكس التزام الوزارة بتعزيز بيئة أعمال قائمة على الشفافية والعدالة، وقد لمسنا خلال هذه المرحلة تفاعلًا إيجابيًا من قبل المؤسسات المستهدفة، سواء عبر توفيق الأوضاع أو الالتزام بالمتطلبات النظامية.

وأضاف الهاشمي: "تواصل الوزارة، بالتعاون مع الفريق الوطني لمكافحة التجارة المستترة، تطوير أدواتها الرقابية وتكثيف حملات التوعية، بالتوازي مع تطبيق الإجراءات القانونية بحق المخالفين، بما يسهم في الحد من هذه الظاهرة، وحماية المستثمرين، ودعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني".

وأكدت الوزارة استمرارها في تنفيذ المراحل اللاحقة من القرار وفق خطة منهجية تستهدف مختلف الأنشطة التجارية، مع مواصلة العمل ضمن منظومة الفريق الوطني لمكافحة التجارة المستترة، بما يعزز استدامة بيئة الأعمال، ويرسخ مبادئ الحوكمة والشفافية في السوق العُماني.

57 مشاركًا في أول البرامج التخصصية التدريبية من «الغرفة»

مسقط- الرؤية

نفذت غرفة تجارة وصناعة عُمان أول برامجها التدريبية التخصصية لهذا العام، بعنوان «التميز الصناعي والتصدير»، في كلٍ من محافظة مسقط، وشمال الباطنة، والداخلية.

وشارك في البرنامج ٥٧ من أصحاب شركات الصناعات التحويلية، ومدراء المصانع، والعاملين في مجالات الصناعة والتوريدات الصناعية. ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية في المنشآت الصناعية، وتعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في العمليات الصناعية، إلى جانب تطوير استراتيجيات تصدير فعالة تسهم في زيادة انتشار المنتجات العُمانية في الأسواق العالمية، ورفع مستوى التنافسية محليا ودوليا، وتنمية المهارات القيادية في إدارة المنشآت الصناعية.

وقال فيصل بن سالم الجنيبي نائب مدير فرع الغرفة بمحافظة الوسطى ومدير برنامج «التميز الصناعي والتصدير إن برنامج «التميز الصناعي والتصدير» يُعد خطوة استراتيجية نحو تعزيز مكانة القطاع الصناعي في سلطنة عُمان، ورفع كفاءته الإنتاجية، ودعم توجهه نحو التوسع في الأسواق العالمية. وأضاف أنه جرى تصميم هذا البرنامج بعنايةٍ ليجمع بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي؛ بما يتيح للمشاركين اكتساب مهارات متقدمة في إدارة العمليات الصناعية، وتبني التقنيات الحديثة، وتطوير استراتيجيات تصدير فاعلة تسهم في تعزيز حضور المنتجات العُمانية في مختلف الأسواق. وأوضح الجنيبي أن البرنامج يركز على بناء قدرات قيادية وإدارية قادرة على إحداث نقلة نوعية في أداء المنشآت الصناعية؛ بما ينعكس إيجابًا على جودة المنتجات، وزيادة الإنتاجية، وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

وقدَّم وائل عثمان مدرب في إدارة السلاسل والتوريد، البرنامج التدريبي، مستعرضًا مجموعة من المفاهيم والأدوات الحديثة التي تسهم في رفع كفاءة المؤسسات الصناعية وتعزيز قدرتها التنافسية، من خلال تطوير العمليات الإنتاجية وتبني التقنيات الرقمية وبناء استراتيجيات فعّالة للتوسع في الأسواق الخارجية. وقال عثمان إن التميز الصناعي يمثل منهجًا مستمرًا لتحقيق أعلى مستويات الأداء في مختلف مراحل العملية الصناعية؛ بدءًا من التصميم والتوريد وصولا إلى التصنيع وخدمة العملاء، بما يعزز القيمة المضافة ويرفع مستوى رضا العملاء. وأوضح أن تحقيق التميز يسهم في خفض التكاليف عبر تقليل الهدر وتحسين الكفاءة التشغيلية، إضافة إلى دعم وصول الشركات إلى الأسواق العالمية.

من جانبه استعرض المهندس نائف العوائد الرئيس التنفيذي لمجموعة «كنوز عُمان القابضة» أبرز عوامل نجاح المجموعة، مشيرًا إلى أن انطلاقتها جاءت من رؤية استراتيجية واضحة لاستثمار الثروات المعدنية في سلطنة عُمان. وأوضح أن المجموعة واجهت تحديات عدة، منها تقلبات الأسعار العالمية والمنافسة الإقليمية والدولية، إضافة إلى متطلبات الامتثال البيئي.

وقدم أحمد بن حمدان الفارسي من «كريدت عُمان» عرضًا مرئيًا، أبرز فيه جهودها في تعزيز منظومة التصدير العُمانية، وأهمية تأمين الائتمان للمصدر العُماني للتقليل من المخاطر التجارية، والتي تساعد المصدرين على بيع منتجاتهم محليا وعالميا بكل ثقة وأمان دون القلق من عدم سداد المشتري. وتحدث الفارسي حول المخاطر التي تغطيها كريدت عُمان، وهي المخاطر التجارية والتي تشمل عدم التزام المشتري بسداد قيمة البضائع المستلمة وإعسار المشتري أو التخلف عن السداد، إضافة للحديث عن المخاطر غير التجارية للصادرات.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة انهار الشمال للخدمات المنيرة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1651512)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة رمال التألق للخدمات المتجددة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1651515)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة اركان التميز للاستثمار والخدمات** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1651485)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة نجم الشموخ للخدمات الحديثة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1651492)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بصحار
إعلان بيع قضائي

بناء على:

رقم التنفيذ (2022/9103/1075)	الدائرة (تنفيذ تجاري)

الحق المطالب به (حكمت المحكمة بإلزام المنفذ ضدها (مؤسسة إطلالة صحار الماسية للتجارة) لمالكها سعيد بن محمد بن سالم المعمري بأن تؤدي لطالبة التنفيذ مبلغاً وقدره (17261 ر.ع) سبعة آلاف ومائتان وواحد وستون ريالاً عمانياً، وألزمتها بالمصاريف 345.220 ر.ع).

أسماء الأطراف	الصفة
المؤسسة التجارية العمانية ش.م.م	طالب التنفيذ
سعيد بن محمد بن سالم المعمري	منفذ ضده
سعيد محمد سالم المعمري	منفذ ضده
أميره محمد عبدالله محمد البلوشية	منفذ ضده
مؤسسة أطلال صحار الماسية للتجارة (تاجر فرد)	منفذ ضده

تعلن أمانة سر المحكمة عن بيع قضائي بالمزاد العلني بمقر المحكمة في تمام الساعة العاشرة صباحا من يوم **الأربعاء** الموافق **2026/4/29م** للعقار السابق توقيع الحجز عليه وهو كالآتي:

النوع	المكان	الرقم	المربع	المساحة
سكني	صحار	1325	حي الرفعة	668,00

ويقدر بسعر أساسي وقدره (7500 ر.ع)، فعلى راغبي الشراء الاتصال بالخبير الموضح أدناه:

الاسم	المكتب	الهاتف	العنوان
عبدالله الزعابي	الثمن العالمية	95544332	صحم

لمعاينة العقار محل البيع على أن يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً أو ثلثه على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في ذات الجلسة عملاً بنص المادة (404) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2002/29م) وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بجعلان بني بو حسن
إعلان بيع قضائي

بناء على:

رقم التنفيذ (2025/9101/65)	الدائرة (تنفيذ شرعي)

الحق المطالب به (حكمت المحكمة بإنهاء حالة الشيوع بين المدعية والمدعى عليهم، وقسمتها بين الورثة وفق الوارد في أسباب الحكم، وإلزام الورثة بمصاريف الدعوى بالتساوي، مع رفض التدخل الهجومي موضوعاً).

أسماء الأطراف	الصفة
سلامه بنت سالم بن محمد بن سعيد العمرية	طالب التنفيذ
سلامة بنت عبدالله بن محمد العويسية	منفذ ضده
شيخة بنت علي بن سالم العمرية	منفذ ضده
محمد بن سالم بن محمد العمري وآخـــرون	منفذ ضده

تعلن أمانة سر المحكمة عن بيع قضائي بالمزاد العلني بمقر المحكمة في تمام الساعة التاسعة صباحا من يوم **الإثنين** الموافق: **11/مايو/2026م** للعقار السابق توقيع الحجز عليه وهو كالآتي:

النوع	المكان	رقم القطعة	المربع	المساحة
سكني	جعلان بني بوحسن	728	اللوية/م4	662 م2

ويقدر بسعر أساسي وقدره (4950 ر.ع) أربعة آلاف وتسعمائة وخمسون ريال عماني، فعلى راغبي الشراء الاتصال بالخبير الآتي:

الاسم	المكتب	الهاتف	العنوان
علي بن عبدالله الكندي	البسمة للخدمات العقارية وتثمين الممتلكات	92690001	-

لمعاينة العقار محل البيع على أن يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً أو ثلثه على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في ذات الجلسة عملاً بنص المادة (404) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2002/29م) وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **مشاريع احمد سالم الزرعي للتجارة والمقاولات** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1646039)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة شيرينا لخدمات التصوير** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1511058)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **مشاريع اسعد الزرعي للتجارة والمقاولات** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1646032)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة محد الريادة للتجارة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1242484)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 31 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، تعلن شركة **(مشاريع اسحاق ش م م)** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم **(1782290)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من شركة **(تاجر فرد)** إلى شركة **(محدودة المسؤلية)**.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه إلى أمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمسقط خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

خالد احمد طاهر باعمر

سند ملكية أرضه السكنية

رقم: 1-44-017-01-728

الكائنة في ولاية العامرات، بالمربع: سمكت

والبالغ مساحتها: 600 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٦٧٠٤
في الفئة ٣١ من أجل السلع / الخدمات:
طعام للطيور (أعلاف)، علف للحيوانات (للقطط والكلاب والأسماك).

باســـــــم: ألما لأغذية للحيوانات الأليفة (المنطقة الحرة بصلالة)
الجنســـيـــة: عمانية
العنـــــوان: ولاية صلالة، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٣/٢

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٣٠٢٥
في الفئة ٣ من أجل السلع / الخدمات:
خشب معطر، بخور، أعواد البخور، عطور، صناعة عطور.

باســـــــم: عنوان البريمي للتجارة
الجنســـيـــة: عمانية
العنـــــوان: ر.ب: ٥١٢، ص.ب: ١١١، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/١١/٣

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٤٤٣٨
في الفئة ٣٠ من أجل السلع / الخدمات:
رقائق ذرة.

باســـــــم: خط الجودة للتميز
الجنســـيـــة: عمانية
العنـــــوان: سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/١٢/٢٠

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٦٦٠٠
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
استشارات إدارة الأعمال.

باســـــــم: عمان الخضراء
الجنســـيـــة: عمانية
العنـــــوان: ر.ب: ١٠٣ ص.ب: ٣٥٣، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/١٠/٢١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٦٦٨٨
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
بيع الملابس والأحذية والمستلزمات.

باســـــــم: مسار التألق المثالي
الجنســـيـــة: عمانية
العنـــــوان: سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٣/١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨١٩١٢
في الفئة ٣ من أجل السلع / الخدمات:
كهرمان عطر، خشب معطر، ماء معطر، خلاصات زهور عطور، عناصر أساسية لعطور الزهور، مستحضرات تبخير عطور، زيوت للعطور والروائح، نعناع لصناعة العطور، مسك لصناعة العطور، عطور صناعة عطور، عطور زيوت طيارة، معطر هواء مع أعواد (عيدان) خشبية.

باســـــــم: العنبر الملكي
الجنســـيـــة: عمانية
العنـــــوان: سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٤/١١/١٨

مسجلا نسبة نمو بلغت 3.7%

1.1 مليار ريال إجمالي إسهام السياحة في الناتج المحلي مدعوما بنمو الأنشطة المرتبطة بالقطاع

مسقط- العُمانية

بلغ الناتج المحلي الإجمالي المباشر لقطاع السياحة بالأسعار الجارية في سلطنة عُمان بنهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٥ نحو مليار و١٣٥ مليون ريال عُماني، مسجلًا نموًّا بنسبة ٣,٧ بالمائة مقارنة بنهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٤ البالغ مليارًا و٩٥ مليون ريال عُماني.

وارتفعت القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة إلى نحو مليار و١٠٧ ملايين ريال عُماني، مقابل نحو مليار و٦٥ مليون ريال عُماني في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، وبنسبة نمو بلغت ٤ بالمائة.

كما ارتفع إجمالي الإنتاج السياحي إلى نحو مليارين و٢٨٤ مليون ريال عُماني بنهاية عام ٢٠٢٥، مقارنة بنحو مليارين و١١٩ مليون ريال عُماني بنهاية عام ٢٠٢٤، محققًا نموًّا بنسبة ٧,٨ بالمائة، في حين بلغ إجمالي الاستهلاك السياحي نحو مليار و١٧٧ مليون ريال عُماني، مسجلًا ارتفاعًا بنسبة ١١,٦ بالمائة.

جاء ذلك خلال التقرير الصادر عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات حول إسهام قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للربع الرابع من عام ٢٠٢٥، متضمنًا مؤشرات أظهرت نموًّا في عدد من الأنشطة المرتبطة بالقطاع السياحي وتحسنًا في بعض القيم الاقتصادية المباشرة.

وفي أداء الربع الرابع من عام ٢٠٢٥، أشار التقرير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة بلغ نحو ٣٣٠ مليون ريال عُماني مقارنة بنحو ٣٣١ مليون ريال عُماني في الربع المماثل من عام ٢٠٢٤، فيما سجل إسهام السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ٣ بالمائة خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥.

وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية، وضح التقرير أن خدمات الإقامة سجلت نموًّا بنسبة ١٧ بالمائة لتبلغ ٢٥٢,١ مليون ريال عُماني بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، كما ارتفعت مساهمة الخدمات الأخرى بنسبة ١٨ بالمائة لتصل إلى ١٩٧,٩ مليون ريال عُماني، في حين زادت خدمات المطاعم بنسبة ٣,٥ بالمائة لتبلغ ١٩٨,٩ مليون ريال عُماني، وسجلت خدمات النقل نموًّا بنسبة ١,١ بالمائة لتصل إلى ١٩٦,٥ مليون ريال عُماني. وفي المقابل، تراجعت خدمات وكالات السفر والحجز بنسبة ١٢,٢ بالمائة لتسجل ٢٤٢,٧ مليون ريال عُماني.

أما بالأسعار الثابتة، فبيّن التقرير أن الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة ارتفع إلى نحو مليار و١٥٥ مليون ريال عُماني بنهاية عام ٢٠٢٥، مقارنة بنحو مليار و٩٢ مليون ريال عُماني بنهاية عام ٢٠٢٤، بنسبة نمو بلغت ٥,٧ بالمائة، كما صعدت القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة بنسبة ٦,٥ بالمائة لتبلغ نحو مليار و٩٥ مليون ريال عُماني.

وأشار التقرير إلى أن إجمالي الإنتاج السياحي بالأسعار الثابتة بلغ نحو مليارين و١٧٤ مليون ريال عُماني بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، بارتفاع نسبته ٥,٥ بالمائة، فيما سجل إجماليُّ الاستهلاك نحو مليار و٧٩ مليون ريال عُماني، مرتفعًا بنسبة ٤,٤ بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤.

تحت شعار «الملكية الفكرية والرياضة: استعد.. انطلق.. ابتكر»

عُمان تحتفل باليوم العالمي للملكية الفكرية.. و879 طلب براءة اختراع العام الماضي

المعمري: دور محوري لحقوق الملكية الفكرية في حماية الابتكار الرياضي

الحبسية: حماية حقوق الملكية الفكرية تسهم في تعزيز نزاهة السوق وجذب الاستثمارات

الهنائي: ارتفاع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية حماية المخرجات البحثية

مسقط- الرؤية

تشارك سلطنة عُمان دول العالم الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية الذي يصادف الـ٢٦ أبريل من كل عام، حيث حددته المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو) بالتزامن مع تاريخ تطبيق قرار تأسيس المنظمة عام ١٩٧٠؛ بهدف التوعية وتسليط الضوء على أهمية حقوق الملكية الفكرية ومجالاتها المختلفة كالعلامات التجارية وبراءات الاختراع والتصاميم الصناعية وحق المؤلف والمؤشرات الجغرافية.

وتُنظم وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار احتفالا، غدا الإثنين، بحضور عدد من المسؤولين والمبتكرين في القطاع الرياضي؛ للتركيز على الإنجازات التي تمت خلال الفترة الماضية والإجراءات التي اتخذتها سلطنة عُمان في تشجيع المبتكرين وحماية الابتكار الرياضي، وتعزيز التنمية الاقتصادية والثقافية، وتحفيز الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

ويأتي احتفال سلطنة عُمان بهذا اليوم كونه أحد مسارات دعم العقول المبتكرة، وتشجيع البحث العلمي في مجال الملكية الفكرية، لإيجاد شبكة من الكفاءات العلمية الوطنية في مجال الملكية الفكرية، وتبادل الخبرات والمعارف حول موضوعات الملكية الفكرية في مختلف المجالات.

وقال سعادة المهندس غالب بن سعيد المعمري، وكيل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للتجارة والصناعة، إن الاحتفال هذا العام يأتي تحت شعار: «الملكية الفكرية والرياضة: استعد، انطلق، ابتكر»، بهدف تسليط الضوء على الدور المحوري لحقوق الملكية الفكرية في حماية الابتكار الرياضي، وتعزيز التنمية الاقتصادية والثقافية، وتحفيز الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

غالب بن سعيد المعمري

وأكد سعادته أن الملكية الفكرية تمثل شريكًا أصيلًا في تطوير الرياضة الحديثة، مشيرًا إلى أن الاستثمار في حمايتها هو استثمار في الإبداع والاقتصاد والإنسان، مضيفا أن كل ابتكار رياضي وكل علامة ناجحة وكل محتوى إبداعي أصيل، وكل تقنية تسهم في تطوير الأداء أو توسيع المشاركة أو تحسين التجربة الرياضية، تستحق أن تُصان وتُدعم ويُحتفى بها. وأشار وكيل التجارة والصناعة إلى أن الاحتفال بهذا اليوم يشكل دعوة عملية لمواصلة العمل نحو منظومة رياضية أكثر ابتكارًا، وبيئة ملكية فكرية أكثر كفاءة، ومستقبل تتكامل فيه الرياضة مع المعرفة والإبداع والتنمية، مبينا أن سلطنة عُمان حققت خلال عام ٢٠٢٥م منجزات نوعية عززت من مكانتها في مؤشر الابتكار العالمي، حيث تقدمت إلى المرتبة (٦٩) عالميًا، كما صعدت إلى المرتبة (٥٥) في مدخلات الابتكار، لافتًا إلى أن هذه النتائج تعكس نجاح التوجه المؤسسي في بناء منظومة وطنية متكاملة، كما أن من أبرز هذه المنجزات اعتماد مشروع الخطة الوطنية للملكية الفكرية بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، إلى جانب إنجاز التسجيل الدولي للُّبان العُماني كمؤشر جغرافي حيث تعد سلطنة عُمان أول دولة خليجية تسجل ذلك، بما يسهم في حفظ الحقوق الوطنية ودعم الاقتصاد القائم على المعرفة.

نصرة الحبسية

خالد الهنائي

من جانبها، قالت نصرة بنت سلطان الحبسية، مدير عام التجارة، إن شعار هذا العام يمثل فرصة لترسيخ بيئة وطنية داعمة للإبداع الرياضي تقوم على الوعي والتمكين، مؤكدةً الترابط الوثيق بين منظومة حماية الابتكار والقطاع الرياضي، الذي بات يتقاطع مع مجالات التكنولوجيا والتصميم والاستثمار. وأوضحت أن حماية حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك المنتجات الرياضية والعلامات التجارية، تسهم في تعزيز نزاهة السوق وجذب الاستثمارات النوعية، مشددةً على أهمية نشر هذه الثقافة في الأندية والمؤسسات التعليمية، لبناء وعي مبكر لدى الشباب بأهمية احترام الحقوق الفكرية وتوظيفها في إطلاق مشاريع رياضية مبتكرة تخدم الاقتصاد الوطني.

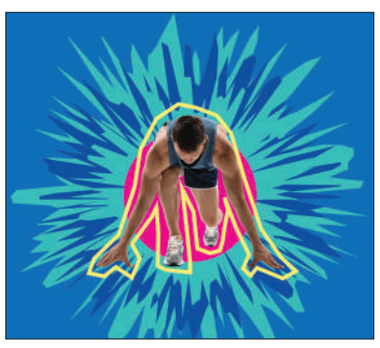

من جهته، بيّن المهندس خالد بن حمود الهنائي، مدير المكتب الوطني للملكية الفكرية، أن العام الماضي شهد خطوات عملية لتعزيز مكانة المنتجات العُمانية والابتكارات الوطنية، مبينًا أن النشاط الابتكاري في سلطنة عمان سجل نموًّا ملحوظًا خلال عام ٢٠٢٥م، حيث تم إيداع (٨٧٩) طلب براءة اختراع، في مؤشر يعكس ارتفاع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية حماية المخرجات البحثية. وأضاف المهندس خالد الهنائي: أن المكتب أصدر دليلاً فنيًا استرشاديًا لصياغة طلبات براءات الاختراع، بهدف تمكين المخترعين من إعداد ملفاتهم بدقة وكفاءة، مؤكدًا أهمية نشر ثقافة الملكية الفكرية في الأندية والاتحادات الرياضية، لضمان حماية الأفكار المبتكرة التي تسهم في تطوير الأداء الرياضي.

وتؤكد المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) أن الرياضة الحديثة باتت منظومة متكاملة تتقاطع مع التكنولوجيا والإعلام والتصميم، حيث تبرز أهمية الحماية القانونية عبر براءات الاختراع لحماية التقنيات المرتبطة بتحسين الأداء وسلامة اللاعبين، والعلامات التجارية لصون هوية الأندية والبطولات، وحقوق المؤلف لحماية المحتوى الإعلامي والبث الرقمي، إلى جانب التصاميم الصناعية التي تعنى بالجوانب الجمالية للمستلزمات الرياضية.

30 مليون ريال صفقات تجارية عُمانية في معرض المأكولات البحرية بإسبانيا

مسقط- الرؤية

اختتمت سلطنة عُمان -ممثلة في وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه والمؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن، وبالشراكة مع الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة- مشاركتها بنجاح في معرض المأكولات البحرية الدولي ٢٠٢٦ في مدينة برشلونة الإسبانية. وحققت الشركات العُمانية المشاركة ضمن جناح السلطنة نتائج إيجابية، إذ تشير الإحصائيات التقديرية الأولية أن قيمة الصفقات والاتفاقيات التجارية التي تمت خلال المعرض تبلغ أكثر من ٣٠ مليون ريال عُماني.

وأكد خالد بن سليمان الصالحي، مدير عام التسويق والشؤون التجارية والمتحدّث الرسمي لـ"مدائن"، أن الأثر الفعلي لهذه المشاركة لا يقتصر على فترة انعقاد المعرض، بل يمتد على مدار الأشهر القادمة، من خلال تحويل اللقاءات الثنائية والاهتمامات التجارية إلى عقود فعلية وشراكات مستدامة، حيث شهد الجناح العُماني اهتمامًا واسعًا من عدد من الأسواق الإقليمية والعالمية، وتم رصد وتسجيل تواصل تجاري مع مستوردين وموزعين من عدة دول، أبرزها: مصر، الجزائر، جنوب أفريقيا، السنغال، تونس، تايلند، الدنمارك، هولندا، المملكة المتحدة، وإيرلندا، بالإضافة إلى سيراليون وعدد من دول غرب أفريقيا، إلى جانب أسواق أفريقية وأوروبية واعدة تمثل فرصًا جديدة لنمو الصادرات العُمانية.

وأضاف أن النتائج المحققة تؤكد أن الاستثمار في مثل هذه المشاركات يُعد استثمارًا مباشرًا في نمو الصادرات الوطنية، حيث تسهم هذه الفعاليات في تمكين الشركات من الوصول إلى مشترين جدد، وتعزيز ثقة الأسواق العالمية في جودة المنتج العُماني، بما يدعم تحقيق مستهدفات التنويع الاقتصادي وزيادة القيمة المضافة في رؤية عمان ٢٠٤٠، مضيفا: "سعت مدائن خلال المعرض إلى التعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع الصناعي، لا سيما قطاعات الصناعات السمكية التي تسهم في تعزيز التوجه الاستراتيجي لتعزيز القيمة المضافة وتنويع الاقتصاد الوطني، فبالإضافة إلى الفرص الاستثمارية المتاحة في أغلب المدن الصناعية والمتمثلة في مشاريع تجهيز وحفظ السمك والقشريات والرخويات، وتربية المائيات البحرية، والبيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للأسماك، فقد قامت مدائن بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة والاستعانة ببيت خبرة بإعداد دراسات جدوى مبدئية لفرص استثمارية نوعية في قطاع الصناعات السمكية والقطاعات المساندة مثل تصنيع قوارب الفايبر جلاس في مدينة صور الصناعية والذي يمثل نموذجًا واعدًا للاستثمارات المرتبطة بالقطاع البحري والثروة السمكية، وإنتاج أعلاف أسماك عالية الجودة باستخدام مصادر بروتينية بديلة ومبتكرة في مدينة سمائل الصناعية، مثل الطحالب ويرقات الحشرات، وهو ما يواكب التحولات العالمية نحو حلول أكثر استدامة في قطاع الاستزراع السمكي، الذي يشهد نمواً سنوياً متسارعاً، الأمر الذي يسهم في توطين هذه الصناعة وتقليل الاعتماد على الواردات، وتعزيز الاستقرار في الإمدادات، ورفع كفاءة الإنتاج المحلي.

40% نموا في أداء بورصة مسقط بالربع الأول.. والتداولات عند 4.3 مليار ريال

مسقط- العُمانية

شهدت بورصة مسقط خلال الربع الأول من العام الجاري نموًّا في أدائها تجاوز ٤٠ بالمائة، مدعومًا بنتائج مالية قوية للشركات المدرجة التي جاءت أفضل من التوقعات ما عززت استقرار وصعود البورصة.

وأوضح مصطفى بن أحمد سلمان الرئيس التنفيذي لشركة المتحدة للأوراق المالية، أن إجمالي قيمة التداولات خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري بلغ نحو ٤,٣ مليار ريال عُماني، مقارنةً بنحو ٥ مليارات ريال عُماني خلال عام ٢٠٢٥، ما يعكس تنامي الإقبال على السوق وارتفاع وتيرة النشاط الاستثماري من مختلف الفئات.

وقال إنه فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار في البورصة، تشير المؤشرات إلى وجود نشاط متزايد، لا سيما من المستثمرين الأجانب، رغم أن طبيعة تعاملاتهم التي تجمع بين البيع والشراء وليس زيادة كبيرة في الاحتفاظ بالأسهم، مبينًا أن هناك نموًّا ملحوظًا في عدد المستثمرين الأفراد العُمانيين، حيث سجل بعض شركات الوساطة فتح نحو ألف حساب استثماري، ما يُتوقع أن ينعكس إيجابًا على أداء السوق خلال الفترات المقبلة.

وأكد أن التوزيعات النقدية القوية -التي تجاوزت ٨٣٥ مليون ريال عُماني- دعمت جاذبية السوق وعززت الثقة في استدامة أدائه، في ظل متانة النتائج المالية للشركات، مشيرا إلى أنه يُرتقب طرح منتجات استثمارية جديدة خلال الفترة القادمة، من شأنها توسيع الخيارات الاستثمارية وإيجاد فرص إضافية، بالتوازي مع تطور قدرات شركات الوساطة من حيث الكفاءات والخبرات، إذ إن هذه الجهود تأتي ضمن مساعي إدراج السوق في مؤشرات الأسواق الناشئة والعالمية، حيث تم تشكيل لجنة مشتركة بين جمعية الوسطاء وإدارة البورصة لمتابعة هذا الملف والعمل على تسهيل التحديات.

وأضاف أنه من المتوقع أن يسهم إدراج بورصة مسقط في هذه المؤشرات في جذب تدفقات استثمارية أجنبية كبيرة، ورفع مستويات السيولة، إلى جانب دعم المؤشر العام، استنادًا إلى تجارب أسواق مماثلة شهدت نموًّا لا يقل عن ٣٠ بالمائة عقب إدراجها. وفيما يتعلق بالطروحات الأولية، ذكر أن التوقعات تشير إلى طرح اكتتابين إلى ثلاثة اكتتابات خلال العام الجاري بدعم من جهاز الاستثمار العُماني، تشمل قطاعات متنوعة من بينها البتروكيماويات، ما من شأنه تعزيز عمق السوق وتنوعه. وعلى مستوى المؤشرات الكلية، وضح الرئيس التنفيذي لشركة المتحدة للأوراق المالية أن القيمة السوقية لبورصة مسقط ارتفعت من نحو ٢٩ مليار ريال عُماني إلى ما يقارب ٣٨ مليار ريال عُماني، ما يعكس تحسنًا ملحوظًا في حجم الأصول، منوهًا إلى أن جزءًا من الأداء الإيجابي الحالي للبورصة يُعزى إلى نتائج المبادرات والإدراجات التي نُفذت خلال عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، وبدأت تؤتي ثمارها في عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، خاصة مع تحسن أسعار النفط.

ومن المرجح أن يستمر هذا التأثير الإيجابي في ظل توقعات باستقرار أسعار النفط عند مستويات تتراوح بين ٧٥ و٨٠ دولارًا أمريكيًا للبرميل، ما يدعم الاقتصاد الوطني ويعزز أداء السوق خلال الفترة المقبلة.

ضمن جهوده لتمكين أصحاب المؤسسات والمشاريع

بنك مسقط يدعو رواد الأعمال للتسجيل في البرنامج التدريبي التأسيسي ضمن أكاديمية «الوثبة»

مسقط- الرؤية

يعلن بنك مسقط- المؤسّسة المالية الرائدة في سلطنة عُمان- استقبال طلبات المشاركة في المرحلة الثانية من البرنامج التدريبي الذي ينفّذه ضمن أكاديمية "الوثبة" بالتعاون مع صندوق تنمية مشروعات الشباب "شراكة".

وتتضمن المرحلة الثانية برنامجا تأسيسيًا مخصّصا لروّاد الأعمال وأصحاب المشاريع الناشئة، في خطوة تستكمل مسيرة المؤسّستين في تأهيل المشاركين للدخول في عالم ريادة الأعمال بما يسهم في دعم هذا القطاع الحيوي وتعزيز الاقتصاد الوطني.

ويمكن للراغبين في الانضمام إلى البرنامج التدريبي التأسيسي تقديم الطلب عبر الرابط (https://bm.click/WR6A) وذلك خلال الفترة من ٢٣-٣٠ أبريل ٢٠٢٦، على أن ينطلق البرنامج فعليًا بدءا من شهر يونيو وحتى ديسمبر من العام الحالي.

وجاء الإعلان عن بدء البرنامج التدريبي في مرحلته الثانية بعد نجاح استكمال تدريب وتأهيل المنضمين إلى المرحلة الأولى التي شملت ١٥ مشاركا من أصحاب المشاريع القائمة ممن تلقّوا تدريبًا مكثفًا عزّز مهاراتهم الإدارية وقدراتهم في تنمية أعمالهم واستدامتها.

وتأتي مواصلة البنك تنفيذ البرامج التدريبية ضمن مبادرة "أكاديمية الوثبة" في إطار جهوده في مجال المسؤولية الاجتماعيّة الرامية إلى تمكين روّاد الأعمال وأصحاب المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة وتعزيز قدراتهم في إدارة مشاريعهم وتطويرها.

ويُنفّذ البرنامج ضمن رؤية متكاملة تهدف إلى نقل المعرفة العملية وتطوير المهارات القيادية لدى روّاد الأعمال، بما يمكّنهم من اتخاذ قرارات استراتيجية تسهم في استدامة مشاريعهم وتوسيع نطاق أعمالهم.

وسيتناول البرنامج التدريبي في مرحلته الثانية مجموعة من الموضوعات الهامّة التي ستقدّم للمشاركين؛ بهدف تزويدهم بالمعرفة والمهارات العملية التي تساعدهم على تطوير أعمالهم والاستفادة من الفرص المتاحة في السوق المحلي والإقليمي. وتشمل تلك الموضوعات تخطيط تطوير المشاريع، ومبادئ التسويق، ومهارات التواصل، والتحول الرقمي. كما سيتضمن البرنامج جلسات استشارية وتوجيهية فردية بهدف تمكينهم من اتّخاذ الاتّجاه الاستراتيجي الصحيح لمشاريعهم وأعمالهم ومساعدتهم على تحديد الفرص المتاحة وتفادي المخاطر المحتملة.

ويأتي تنفيذ البرنامج التدريبي امتدادًا للجهود التي يبذلها بنك مسقط عبر برنامج "أكاديمية الوثبة" التي أطلقها في عام ٢٠١٤ بهدف تأهيل روّاد الأعمال العمانيين وتدريبهم في مجالات إدارة الأعمال والماليّة وصقلهم بالمهارات اللازمة لتأدية أعمالهم بطريقة عمليّة ومهنيّة، وذلك من خلال توفير برامج تدريبية عالية الجودة وورش عمل متخصصة تهدف إلى تمكينهم من تجاوز التحديات التي تواجههم في مسيرتهم المهنية، وتحفيز النمو المستدام لأعمالهم.

واستفاد من البرنامج حتى اليوم أكثر من ٢٥٠ مشاركًا من روّاد الأعمال العمانيين، ما يعكس جهود بنك مسقط والتزامه بدعم بيئة ريادة الأعمال في سلطنة عُمان، وتعزيز دور الشباب في الاقتصاد الوطني، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ الرامية إلى تنويع مصادر الدخل، وتحفيز الابتكار، وتحقيق التنمية المستدامة.

وأعرب إبراهيم بن خميس البلوشي، مساعد مدير عام أول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببنك مسقط عن سعادته بتدشين الدفعة الثانية من البرنامج التدريبي ضمن مبادرة أكاديمية "الوثبة" وذلك عقب النجاح والنتائج الإيجابيّة التي حققتها المرحلة الأولى من البرنامج والتي شملت نخبة متميزة من روّاد الأعمال وأصحاب المشاريع القائمة الذين أظهروا مستوى عالٍ من التفاعل والاستفادة من المحتوى التدريبي، مشيرا إلى أن البرنامج يوفّر بيئة تدريبية متكاملة تمكّن المشاركين من اكتساب مهارات عملية ومعارف متقدمة في مجالات الإدارة والتخطيط الاستراتيجي وتطوير الأعمال، الأمر الذي سينعكس إيجابًا على استدامة مشاريعهم ونموها في السوق.

وأضاف أن المرحلة الثانية يأتي إطلاقها خصيصًا لروّاد الأعمال وأصحاب المشاريع الناشئة، انطلاقا من إيمان البنك بأهمية دعم الأفكار الريادية منذ مراحلها الأولى وتمكينها من الانطلاق بثقة نحو السوق، داعيا كافة المهتمين إلى اغتنام هذه الفرصة النوعية والتسجيل في البرنامج لما يقدّمه من محتوى ثري وتجارب عملية تسهم في بناء قدراتهم وتمكينهم من تحقيق النجاح والاستدامة في عالم الأعمال.

استقطاب 390 شريكًا من 55 دولة ورقمنة 350 خدمة سياحية

تطوير منظومة متكاملة لتعزيز حضور المنتجات السياحية العُمانية عالميًا

مسقط- العُمانية

نجح المشغّل الوطني للسفر- إحدى شركات مجموعة عُمران- في إحداث نقلة نوعية في المشهد الرقمي لقطاع السفر في سلطنة عُمان عبر تطوير منظومة متكاملة تُسهم في تعزيز حضور المنتجات السياحية العُمانية على المستوى العالمي.

وانطلقت المرحلة التأسيسيّة للمشغّل بإطلاق منصة حجوزات مخصصة للشركاء التجاريين، إلى جانب الحصول على اعتماد الاتحاد الدولي للنقل الجوي "أياتا"، والتكامل مع أنظمة التوزيع العالمية، وبناء شراكات مع أكثر من ٨٥ شركة طيران، من بينها الطيران العُماني وطيران السلام. كما شملت الجهود الربط الرقمي مع أكثر من ١٤٠ فندقًا ومنشأة إيوائية في مختلف محافظات سلطنة عُمان.

وتمكّن المشغّل من استقطاب أكثر من ٣٩٠ شريكًا تجاريًا من ٥٥ دولة، إضافة إلى ربط أكثر من ٢٥٠ مزود خدمات سياحية محلية عبر منظومة توزيع رقمية متكاملة، يشكّل ما يزيد على ٨٠ بالمائة منهم مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مع رقمنة أكثر من ٣٥٠ خدمة سياحية.

وشهد عام ٢٠٢٤ نموًّا متسارعًا وتوسعًا عالميًا، تمثّل في إطلاق "منظومة التوزيع الرقمي الشاملة"، التي تربط المنصة بشبكات سفر مدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يسهم في تسويق الجولات والتجارب السياحية العُمانية عالميًا بعدة لغات، والوصول إلى أكثر من ١٧٠ سوقًا دوليًا.

كما تم تدشين أول منصّة مرخّص لها للإقامة القصيرة في سلطنة عُمان، تشمل النُزل الخضراء والنُزل التراثية وبيوت الضيافة، لتنويع خيارات الإقامة وتعزيز جاذبية الوجهات السياحية.

وفي إطار الترويج والتسويق، أطلق المشغّل حملات تسويقية رقمية بالتعاون مع شركات عالمية، أسهمت في جذب أكثر من ١٥٠ ألف زائر، إلى جانب تنفيذ برامج تدريبية رقمية مخصّصة لوكلاء السفر، استفاد منها أكثر من ٩٣ ألف وكيل حول العالم.

وتهدف استراتيجية المشغّل إلى إنشاء واجهة وطنية موحّدة لمنتجات السفر العُمانية، تشمل الطيران والفنادق والجولات السياحية وخدمات النقل، إضافة إلى سياحة الفعاليات والرياضة.

ويركّز المشغّل في مرحلته المقبلة على توسيع نطاق التوزيع الرقمي للتجارب السياحية، للوصول إلى شرائح أوسع في الأسواق المستهدفة، من خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والتسويق الرقمي، مع مواصلة دعم وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز حضورها في خريطة السياحة الرقمية العالمية.

لتعزيز الربط اللوجستي بين مختلف المخططات

تحقيق نسب إنجاز متقدمة في مشروعات الطرق بـ«اقتصادية الدقم»

الدقم- الرؤية

أعلنت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تحقيق نسب إنجاز مرتفعة في المرحلتين الأولى والثانية من مشروع ازدواجية طريق السلطان سعيد بن تيمور (الطريق الوطني رقم ٣٢ الشمالي)، لتبلغ نسبة الإنجاز بنهاية مارس الماضي ٩٢٫٨٪ في المرحلة الأولى و٦٤٪ في المرحلة الثانية، كما شهدت المنطقة انطلاق الأعمال الإنشائية للطرق الداخلية في المربع ٥٢، ومشروع الطريق الساحلي الذي يطل على بحر العرب ويربط المنطقة السياحية بميناء الصيد البحري ومجمع الصناعات السمكية والغذائية والعديد من المنشآت السياحية القائمة والمخططات السياحية المستقبلية.

وقال المهندس أحمد بن علي عكعاك الرئيس التنفيذي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، إن مشاريع الطرق بالمنطقة تستهدف تعزيز جاذبية الدقم وتهيئتها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات وربط المشاريع القائمة بشبكة حديثة من الطرق المزدوجة والمفردة التي تسهل انتقال المستثمرين والأهالي والمقيمين والسياح.

وأضاف أن مشاريع الطرق بالمنطقة تركز على تعزيز الربط اللوجستي بين مختلف المخططات الصناعية والتجارية واللوجستية والسياحية وتعزيز خدمات التنقل بين مختلف المناطق الاستثمارية، وتمكين المستثمرين من الوصول إلى المناطق الحيوية بشكل سلس، بما يرفع من تنافسية المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وقدرتها على استقطاب مزيد من الشركات المحلية والعالمية.

وتبلغ أطوال المرحلتين الأولى والثانية من مشروع ازدواجية طريق السلطان سعيد بن تيمور (الطريق الوطني رقم ٣٢ الشمالي) حوالي ٥٠ كم موزعة على الطريق الرئيسي بطول ٢٦ كم وطرق الخدمة بطول أكثر من ٢٢ كم، إذ يربط المشروع وسط مدينة الدقم بمصفاة الدقم ومنطقة الصناعات المتوسطة ومنطقة الصناعات الثقيلة ويُسهم في تسهيل حركة المرور أمام القادمين إلى المنطقة عبر طريق سناو - محوت - الدقم.

وشهد العام الجاري افتتاح الجزء الجنوبي من طريق السلطان سعيد بن تيمور بطول ١٠ كم للطريق الرئيسي الذي يبدأ من نهاية الطريق المزدوج في قرية صاي وينتهي عند الدوار القائم على شارع السلطان قابوس باتجاه مطار الدقم، ويربط الطريق وسط المدينة بمطار الدقم ومنطقة تخزين النفط ومشروعات الطاقة المتجددة، كما يوفر ربطا سلسا للقادمين إلى المنطقة من محافظة ظفار وولايتي هيما والجازر.

ويعد الطريق الساحلي أحدث الطرق الرئيسية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ويمثل إضافة نوعية للبنية الأساسية في المنطقة السياحية بالدقم، ويبلغ طول الطريق ١٤ كم، ويتضمن طريقا رئيسيا مزدوجا بحارتين في كل اتجاه وطريق خدمة و٤ دوارات لتعزيز الربط بين المناطق التي يمر عليها الطريق، كما يتضمن المشروع إنشاء عبّارات تصريف المياه السطحية وقنوات مفتوحة وفق منظومة تصريف حديثة بالإضافة إلى اللوحات الإرشادية والحواجز الخرسانية والحديدية والعديد من الأعمال الأخرى.

ويستهدف الطريق تطوير منظومة النقل في المخطط الشامل للمنطقة وتعزيز جاذبية المنطقة للاستثمارات السياحية والأنشطة الاقتصادية ذات الصلة، ويمتد عبر مسارات تطل على مناظر طبيعية خلابة تتنوع بين الشواطئ البحرية والتلال الطبيعية ومشاريع التطوير المستقبلية.

«صحار الدولي» يطلق النسخة الثانية من برنامج «تطوير رائدات الأعمال»

مسقط- الرؤية

وقّع صحار الدولي مذكرة تفاهم مع صندوق تنمية مشروعات الشباب "شراكة" لإطلاق النسخة الثانية من برنامج صحار الدولي لتطوير رائدات الأعمال. وقّع الاتفاق كلٌّ من الدكتور مازن الرئيسي، رئيس مجموعة التسويق في صحار الدولي، وعلي بن أحمد مقيبل، الرئيس التنفيذي لشراكة، وذلك إثر نجاح النسخة السابقة، بما رسّخ مكانتها كمنصة منظمة تسهم في تسريع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء في مختلف أنحاء السلطنة ومساعدتهم على التحول الرقمي وتبني القنوات الرقمية المتاحة بالشكل الأمثل، إذ تأتي هذه المبادرة ضمن النهج الأوسع للبنك في تنمية رأس المال البشري، ومنسجمةً مع الأولويات الوطنية الرامية إلى بناء اقتصاد أكثر تنوعًا وشمولية.

وقال الدكتور مازن الرئيسي: "إن تجديد إطلاق هذه المنصة ما هو إلا ثمرة نجاح النسخة السابقة، وإدراكنا التام بتطوّر احتياجات منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان. ومع استمرار نمو هذه المنظومة، أصبحت الحاجة لبناء القدرات الرقمية لدى رواد الأعمال أكبر، مع ضرورة توفير دعم مستمر في بناء القدرات، وتوفير أنظمة دعم مناسبة، ومن خلال تعاوننا مع شراكة، نُقدّم نموذجاً تطويرياً يدمج بين بناء المهارات العملية والتواصل المباشر مع خبرات القطاع والتعرف على وجهات النظر المؤسسية."

وستمتد النسخة الثانية من البرنامج على مدى ثمانية أشهر، محافظةً على مساراتها الأساسية في التحول الرقمي، والإرشاد والتوجيه، والتخطيط التجاري، وبناء القدرات، مع إدخال تحسينات مستمدة من آراء المشاركات والخبرة المؤسسية لشراكة في تنفيذ النسخة الأولى. ويؤكد هذا النهج على أهمية تزويد رائدات الأعمال العُمانيات بالأدوات العملية والمعرفة التطبيقية والشبكات المهنية اللازمة للعمل والنمو ضمن بيئة أعمال تنافسية ذات رقمية متسارعة. وسيجمع البرنامج نخبة مكونة من ١٠ مؤسسات صغيرة ومتوسطة تقودها نساء عمانيات، على أن تكون قد مارست نشاطها لمدة لا تقل عن ١٨ شهرًا، مع تركيز أوضح على المؤسسات العاملة في قطاع التصنيع، إدراكا لأهميته ضمن أجندة التنويع الاقتصادي في السلطنة.

«لوفتهانزا» تكشف عن خطط توسعية طموحة لتعزيز الربط العالمي والسياحة إلى ألمانيا في 2026

أوبرهاوزن (ألمانيا)- مدرين المكتومية

كشفت مجموعة لوفتهانزا الألمانية عن استراتيجية توسعية شاملة لعام ٢٠٢٦، تتضمن تعزيز شبكتها الجوية العالمية، وتطوير تجربة السفر، إلى جانب التزامها المتزايد بالاستدامة، وذلك خلال مؤتمر صحفي دولي عُقد على هامش معرض ألمانيا للسفر (GTM ٢٠٢٦).

وأوضحت المجموعة أنَّ خططها الجديدة تستهدف نقل نحو ١٢ مليون مسافر إلى ألمانيا عبر شبكتها وشركائها، مع تسجيل نمو ملحوظ في الرحلات العابرة للقارات، خاصة من الولايات المتحدة ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما أشارت إلى ارتفاع الطلب على الرحلات من وإلى دول جنوب أوروبا، مثل إسبانيا وإيطاليا واليونان، إضافة إلى نمو قوي في السوق الهندية.

وفي إطار تعزيز حضورها الدولي، أعلنت لوفتهانزا عن إطلاق رحلات مباشرة جديدة تربط كوالالمبور بمدينة فرانكفورت، إلى جانب زيادة وتيرة الرحلات بالتعاون مع شركائها ضمن التحالفات الجوية، ما يعكس توجهًا واضحًا لتوسيع نطاق الربط بين القارات.

وعلى الصعيد الأوروبي، كشفت الشركة عن إدراج وجهات جديدة ضمن جدول رحلات صيف ٢٠٢٦، تشمل مدنًا مثل بوردو وفلورنسا وجنيف وإسطنبول وتورينو، ما يسهم في تعزيز سهولة الوصول إلى ألمانيا ودعم مكانتها كوجهة سياحية رئيسية في القارة الأوروبية.

وفيما يتعلق بالاستدامة، أكدت لوفتهانزا التزامها بتقليل الأثر البيئي لعملياتها، من خلال تحديث أسطولها بطائرات أكثر كفاءة، وزيادة الاعتماد على وقود الطيران المستدام، إلى جانب تحسين الكفاءة التشغيلية، وتوسيع برامج إعادة التدوير، وتعزيز التكامل بين وسائل النقل المختلفة. كما أعلنت المجموعة عن مجموعة من المبادرات الرامية إلى تحسين تجربة المسافرين، من بينها افتتاح صالة جديدة في مطار جون كينيدي بنيويورك، وإطلاق تجربة سفر متطورة على متن الطائرات، إضافة إلى تطوير الهوية المؤسسية للمجموعة، وانضمام شركة ITA Airways إلى عائلتها، في خطوة تعزز من قدراتها التشغيلية وتوسع حضورها في السوق الأوروبية.

وأكدت لوفتهانزا في ختام عرضها التزامها بتعزيز شراكاتها مع قطاع السياحة الألماني، بهدف الترويج لألمانيا كوجهة سياحية عالمية، ودعم نمو الحركة السياحية الدولية خلال السنوات المقبلة.

وتعكس هذه الخطط توجهًا استراتيجيًا واضحًا لدى المجموعة نحو تحقيق نمو مستدام يجمع بين التوسع التشغيلي، والابتكار في الخدمات، والمسؤولية البيئية، بما يعزز مكانتها كإحدى أبرز شركات الطيران العالمية.

الشكيلي لـ«الرؤية»: الاستثمار الزراعي يشهد تطورا نوعيا.. والعمل وفق منظومة متكاملة يقود نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي

493 مشروعا بقيمة 1.8 مليار ريال.. والتركيز على ربط الإنتاج بالتصنيع الغذائي

البرنامج الاستثماري يتوزع على القطاعات النباتية والحيوانية والسمكية والمائية

استثمارات الأمن الغذائي تخفف من حدة الاضطرابات الداخلية

أكد المهندس عبدالعزيز بن مُحمد الشكيلي مدير دائرة الاستثمار بوزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، أن الاستثمار الزراعي في سلطنة عُمان أصبح ركيزة استراتيجية ضمن منظومة الأمن الغذائي، كما أنه توجه يتم التركيز عليه منذ إطلاق البرنامج الاستثماري الاستراتيجي للأمن الغذائي في عام ٢٠٢١؛ حيث انتقلت الوزارة من منطق دعم الإنتاج المنفرد إلى بناء منظومة متكاملة تشمل الإنتاج، والتصنيع، والخدمات اللوجستية، وإدارة الموارد، وربط كل ذلك بأهداف الاكتفاء الذاتي والاستدامة.

الرؤية- سارة العبرية

وأوضح -في حوار خاص لـ"الرؤية"- أن ما تحقق خلال الخطة الخمسية العاشرة يعكس حجم هذا التحول؛ إذ بلغ إجمالي المشاريع الاستثمارية في البرنامج الاستثماري للأمن الغذائي ٤٩٣ مشروعًا بقيمة تقارب ١,٨٧ مليار ريال عُماني، وهو رقم لا يدل فقط على حجم الاستثمار، وإنما يؤكد أن الدولة أصبحت تتعامل مع الأمن الغذائي باعتباره ملفًا اقتصاديًا واستثماريًا متكاملًا.

وبيّن أن هذه المشاريع توزعت بين ٣٢٥ مشروعًا في قطاع الثروة النباتية بقيمة ٤٥٠,٧ مليون ريال عُماني، و٧٤ مشروعًا في قطاع الثروة الحيوانية بقيمة ٣٥٥,٩ مليون ريال عُماني، و٦٥ مشروعًا في قطاع الثروة السمكية بقيمة ٦٠٦ ملايين ريال عُماني، و٢٩ مشروعًا في قطاع موارد المياه بقيمة ٤٥٧,٤ مليون ريال عُماني، ما يعكس أن التوجه لا يقتصر على الزراعة فقط، بل يشمل بناء أمن غذائي متعدد الركائز.

وأشار الشكيلي إلى أن إسهام الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي يتحقق عبر ثلاثة مستويات متداخلة؛ يتمثل الأول في زيادة الطاقة الإنتاجية المحلية في السلع ذات الأولوية، بما يقلل الاعتماد على الواردات ويعزز استقرار التوفر في السوق المحلي، فيما يتمثل الثاني في توجيه الاستثمار نحو السلع والمحاصيل المرتبطة بحاجات السوق والفجوات القائمة، بحيث يكون التوسع توسعًا ذكيًا يعالج احتياجات فعلية، أما المستوى الثالث فيتمثل في تعظيم القيمة المضافة من خلال التصنيع الغذائي، باعتبار أن الأمن الغذائي لا يُبنى فقط بإنتاج المادة الخام، وإنما حتى بتحويلها إلى منتج نهائي أو شبه نهائي يرفع العائد الاقتصادي، ويقلل الفاقد، ويوطن سلاسل الإمداد داخل السلطنة.

وبيّن أن أولويات وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه في المرحلة الحالية تتركز في عدة مسارات متوازية تشمل الاستمرار في رفع نسب الاكتفاء الذاتي في السلع الزراعية ذات الأولوية، والتوسع في المشاريع التي تعتمد على التقنيات الحديثة مثل البيوت المحمية والزراعة الذكية، إضافة إلى الربط بين الإنتاج والتصنيع بدل الاكتفاء بالإنتاج الخام، ورفع كفاءة استخدام الموارد وخاصة المياه، مؤكدًا أن أي توسع لا يأخذ بعين الاعتبار الاستدامة سيفقد أثره على المدى البعيد، مؤكدا أن الاستثمار الزراعي لا يُقاس بزيادة عدد المشاريع فقط؛ بل بمدى قدرته على إعادة تشكيل القطاع على أسس أكثر كفاءة واستدامة.

وأكد الشكيلي أن توجه الوزارة في ملف الأمن الغذائي يقوم على فهم واقعي ومتوازن؛ حيث لا يستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل في كل سلعة بشكل مطلق، لكون ذلك ليس الخيار الأكثر كفاءة اقتصاديًا أو بيئيًا في جميع الحالات، وإنما يهدف إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الاكتفاء الذاتي في السلع التي يمكن إنتاجها محليًا بكفاءة واستدامة، مع الحفاظ على تنويع مصادر الإمداد للسلع الأخرى، موضحا أن هذا النهج يعكس نضجًا في التعامل مع الأمن الغذائي، الذي لا يُختزل في نسبة الإنتاج المحلي، بل في القدرة على تأمين الغذاء في مختلف الظروف عبر الإنتاج المحلي أو تنويع الشركاء والأسواق.

وأشار إلى أنّ طبيعة الاستثمار نفسه تؤكد هذا التوجه، والبرنامج الاستثماري لم يقتصر على قطاع واحد؛ حيث توزع على القطاعات النباتية والحيوانية والسمكية والمائية، كما أن الخطة الاستثمارية لتوطين "المليار الثاني" في القطاع الزراعي النباتي، وما تتضمنه من محاصيل ومساحات مستهدفة لعام ٢٠٢٦، تُبرز أن التوسع يتم وفق أولويات محددة وقراءة دقيقة للاحتياج، وليس بمنطق التوسع الشامل غير الموجه.

وفيما يتعلق بالأثر الاقتصادي، أوضح الشكيلي أنه لا يمكن تأكيد نسبة رقمية دقيقة لمساهمة الاستثمارات الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي استنادًا إلى البيانات المتاحة، إلا أن أثر هذه الاستثمارات يتجاوز الأرقام المباشرة؛ نظرًا لأن القطاع الزراعي يحرك معه أنشطة التصنيع الغذائي والخدمات اللوجستية والتخزين والنقل والتعبئة والتسويق، مؤكدا أن تنفيذ ٤٩٣ مشروعًا بقيمة ١,٨٧ مليار ريال عُماني يعني أن الأثر يمتد إلى سلسلة اقتصادية متكاملة، وأن الاستثمار الزراعي أصبح جزءًا من اقتصاد إنتاجي أوسع.

وذكر الشكيلي أن هذه الاستثمارات تُسهم في استقرار الأسعار من خلال زيادة الإنتاج المحلي ورفع المعروض في بعض السلع، مما يخفف من حدة التقلبات ويمنح السوق قدرة أكبر على الاستجابة دون الاعتماد الكامل على الخارج، إلا أن الأسعار تظل مرتبطة بعوامل دولية مثل تكاليف الشحن وأسعار الطاقة وتقلبات الأسواق العالمية، مؤكدًا أن وجود قاعدة إنتاجية محلية أقوى يجعل السوق أكثر قدرة على امتصاص الصدمات وأقل هشاشة أمام الاضطرابات الخارجية.

وأشار المهندس عبدالعزيز إلى أن الفرص الاستثمارية في القطاع الزراعي أصبحت أكثر تنوعًا ووضوحًا، نتيجة توجه الوزارة إلى بناء محفظة استثمارية مرتبطة بالأولويات الوطنية والميزة النسبية لكل محافظة وسلسلة القيمة لكل منتج، موضحًا أن المشاريع الموقعة بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠٢٦ شملت ١٨ عقدًا بإجمالي مساحة ٣٠٠ فدانٍ وبقيمة استثمارية بلغت ١,٩٣٢,١٨٠ ريالًا عُمانيًا، وتوزعت على أنشطة متعددة مثل زراعة الأشجار البرية وتربية النحل، وزراعة الخضروات الورقية بالتقنية الحديثة، وزراعة الخضروات في البيوت المحمية والحقل المكشوف، وزراعة العنب، وزراعة الجوافة والشيكو، وزراعة البصل، وزراعة المحاصيل العلفية والحقلية والخضار، وزراعة وإنتاج اللبان، إضافة إلى مصنع لتنقية وتعبئة المياه، كما امتدت هذه المشاريع إلى محافظات البريمي وشمال الشرقية وشمال الباطنة وجنوب الباطنة والوسطى وظفار.

وأوضح أن المشاريع الأكثر جذبًا للمستثمرين هي التي تجمع بين ثلاثة عناصر رئيسية، تتمثل في ارتباطها بطلب فعلي أو فجوة في السوق، واعتمادها على التقنية التي ترفع الإنتاجية وتقلل المخاطر، وقدرتها على تحقيق قيمة مضافة من خلال التصنيع أو سلاسل القيمة، مشيرًا إلى أن المشاريع المرتبطة بالزراعة الحديثة والبيوت المحمية والتصنيع الغذائي ومرافق التعبئة أصبحت أكثر جذبًا من المشاريع التقليدية.

ولفت المهندس عبد العزيز إلى أنّ الاستثمار الزراعي يواجه تحديات هيكلية، في مقدمتها محدودية الموارد المائية والتغيرات المناخية وارتفاع تكلفة المدخلات وتقلبات السوق العالمية، مؤكدًا أن هذه التحديات لم تعد تُقرأ كمبررات للتباطؤ، بل كدوافع لتبني نماذج استثمارية أكثر كفاءة، تقوم على اختيار المحصول المناسب للمكان المناسب، واستخدام التقنيات الحديثة مثل الزراعة المحمية وأنظمة الري المتطورة، وتحسين إدارة الموارد.

> **مشاريع الزراعة الحديثة والبيوت المحمية والتصنيع الغذائي من الأكثر جذبا للاستثمارات**
>
> **القطاع يحتاج إلى المزيد من الاستثمار النوعي والتركيز على السلع ذات الأولوية**

وقال "إن كلفة الإنتاج لا تزال عنصرًا مؤثرًا في القرار الاستثماري الزراعي، ولكن ليس بالمعنى التقليدي الذي يجعلها حاجزًا مطلقًا أمام الاستثمار. المسألة اليوم لم تعد: هل التكلفة مرتفعة أم منخفضة؟ بل أصبحت: "هل نموذج المشروع قادر على إدارة هذه التكلفة بكفاءة وتحويلها إلى مشروع مستدام ومربح؟".

وأوضح أن المشاريع التقليدية التي تعتمد على أساليب إنتاج منخفضة الكفاءة تكون بطبيعة الحال أكثر عرضة لضغوط التكلفة، سواء من حيث العمالة أو المياه أو الطاقة أو مدخلات الإنتاج، أما المشاريع التي تعتمد على التقنية، والبيوت المحمية، والإدارة الذكية، وربط الإنتاج بالقيمة المضافة، فهي أكثر قدرة على امتصاص التكلفة وتحقيق عائد أفضل من نفس وحدة الأرض أو الماء.

وذكر أن الوزارة لا تتعامل مع ملف التكلفة بمعزل عن بقية عناصر البيئة الاستثمارية، فهناك حوافز مرتبطة بالأراضي، ودعم في تعرفة الكهرباء للمشاريع المرتبطة بالأمن الغذائي، وتوجه نحو محافظ تمويلية بشروط أفضل، وكل ذلك يهدف إلى جعل البيئة الاستثمارية أكثر قدرة على استيعاب تكلفة الإنتاج دون أن يفقد المشروع جدواه، كما أن التوسع في التصنيع الغذائي يضيف عنصرًا مهمًا في المعادلة، لأن المشروع حين يبقى في حدود بيع المادة الخام فقط يظل أكثر هشاشة أمام التكلفة، بينما حين ينتقل إلى التصنيع والتجهيز والتعبئة فإنه يرفع هامش القيمة ويصبح أكثر قدرة على الاستمرار.

وأكد أن التكلفة عامل مهم، لكنها لم تعد تُقرأ بمعزل عن الكفاءة، وعن التقنية، وعن القيمة المضافة، وعن الحوافز، وأن هذا هو الفارق بين الاستثمار الزراعي التقليدي والاستثمار الزراعي الحديث، مشيرا إلى أن التقنيات الحديثة مثل الزراعة الذكية والبيوت المحمية وأنظمة الري عالية الكفاءة لم تعد عنصرًا تكميليًا، بل أصبحت شرطًا أساسيًا لنجاح الاستثمار الزراعي، لما توفره من قدرة على التحكم في البيئة الزراعية وتقليل التذبذب الموسمي ورفع جودة المنتج وتقليل استهلاك المياه، إضافة إلى دورها في تحسين إدارة العمليات الزراعية عبر البيانات، وهو ما ينعكس مباشرة على استدامة الإنتاج وتعزيز الأمن الغذائي.

وأوضح أن التوقعات للسنوات الخمس القادمة تشير إلى تحسن ملموس وتدريجي في نسب الاكتفاء الذاتي في عدد من المنتجات الزراعية، خاصة تلك المرتبطة بالأولويات الاستثمارية والمشاريع التي دخلت حيز التنفيذ، مؤكدًا أن هذا التحسن سيقوم على التوسع المنظم والمستند إلى خطط مدروسة، مع التركيز على الاستدامة وليس تحقيق زيادات مؤقتة.

وشدد الشكيلي على أن انتقال قطاع الاستثمار الزراعي في سلطنة عُمان من مرحلة النمو إلى مرحلة الاكتفاء والاستدامة يتطلب تحولا في بنية القطاع، وليس مجرد زيادة في عدد المشاريع؛ فالنمو الكمي مُهم، لكنه وحده لا يكفي إذا لم يُترجم إلى منظومة قادرة على الاستمرار وخلق القيمة وامتصاص المخاطر.

وأردف قائلا: "أول ما يحتاجه القطاع هو مزيد من الاستثمار النوعي؛ أي الاستثمار الذي يدخل في السلع ذات الأولوية، ويعتمد على التقنية، ويستند إلى جدوى حقيقية، ويرتبط بسلسلة قيمة أوسع. وثانيًا، يحتاج القطاع إلى تعميق الربط بين الإنتاج والتصنيع الغذائي؛ لأن بقاء القطاع في حدود بيع المنتج الخام يقلل من قدرته على خلق قيمة مضافة، ويُبقيه أكثر عرضة للتقلبات. وثالثًا، يحتاج إلى تسريع التحول نحو النماذج الإنتاجية الكفؤة مائيًا وطاقيًا، لأن الاستدامة في النهاية تبدأ من حسن إدارة الموارد".

وتابع "كما أن القطاع يحتاج إلى بيئة استثمارية أكثر تكاملا، تشمل وضوح الفرص، وسرعة الإجراءات، والتمويل المناسب، والتنسيق المؤسسي، والمتابعة الفعلية للتنفيذ. ومن المهم جدًا هنا أن التركيز في المرحلة المقبلة لا ينبغي أن يكون على توقيع العقود فقط، بل على رفع معدل تحويل الفرص إلى مشاريع قائمة ومنتجة. وهذا ما يجعل المتابعة، ومؤشرات الأداء، وقياس الأثر، عناصر أساسية في هذه المرحلة".

ويرى أنه من المهم أن يبقى القطاع محكومًا برؤية واضحة، مثلما حدث منذ إطلاق البرنامج الاستثماري الاستراتيجي للأمن الغذائي، لأنّ الاستدامة لا تتحقق بمبادرات منفصلة، بل بمنظومة متكاملة تعمل على المدى الطويل، وتربط بين السياسة والاستثمار والإنتاج والتصنيع والموارد في إطار واحد.

«نماء»: تأهيل شبكات مياه بأطوال 1200 كيلومتر بالمحافظات.. واستبدال 45 ألف توصيلة منزلية

مسقط- العُمانية

تواصل شركة نماء لخدمات المياه تنفيذ برامج استراتيجيّة لتأهيل شبكات المياه واستبدال التوصيلات المنزلية في مختلف محافظات سلطنة عُمان في إطار التزامها المستمر برفع كفاءة منظومة المياه وتعزيز موثوقية الإمدادات وضمان استدامة الموارد بما يدعم التنمية الحضرية والاقتصادية ويحمي البيئة ويحسّن جودة الحياة.

ونفذّت الشركة برنامجًا واسعًا لتأهيل شبكات المياه في مختلف المحافظات بإجمالي أطوال شبكات التي تم تأهيلها بلغ نحو ١٢٠٠ كيلومتر، وتجاوز عدد التوصيلات التي تم استبدالها نحو ٤٥ ألف توصيلة منزلية في خطوة تعكس حجم الجهود المبذولة لتعزيز كفاءة الشبكة وموثوقية الإمدادات.

وقال المهندس عبد الله بن محمد النعيمي الرئيس التنفيذي للتشغيل والصيانة بشركة نماء لخدمات المياه إن مشروعات صيانة وتأهيل شبكات المياه تمثل ركيزة أساسية في تعزيز كفاءة منظومة المياه، وتعمل الشركة على تنفيذ منهجية متكاملة تجمع بين تطوير البنية الأساسية وتبني الحلول التقنية الحديثة في إطار استراتيجيتها التي تركز على التوسع المستدام لشبكات المياه والصرف الصحي، ورفع الكفاءة التشغيلية عبر التقنيات المتقدمة والصيانة الاستباقية، بما يعكس التزامها بتطوير البنية الأساسية لقطاع المياه، لتعزيز موثوقية واستدامة الإمدادات بما يواكب النمو السكاني والتوسع العمراني في محافظات سلطنة عُمان.

وأضاف أن نماء لخدمات المياه تحرص على استمرار جهودها الرامية إلى ضمان استدامة الأمن المائي في سلطنة عُمان من خلال حزمة متكاملة من مشروعات توصيل الشبكات الجديدة وتأهيل وصيانة الأنظمة القائمة بما يعزّز كفاءة المنظومة ويقلل من الفاقد المائي ما ينعكس وبشكل مباشر على جودة الحياة للمستفيدين، من خلال توفير خدمة أكثر استقرارًا وموثوقية، وتعزيز استدامة الموارد المائية لمواكبة النمو السكاني والتمدد العمراني في مختلف محافظات سلطنة عُمان، إلى جانب ذلك تدعم هذه الجهود تكامل خدمات المياه والصرف الصحي، وتطوير أنظمة الضخ والمعالجة، وربط الشبكات بما يحقق أهداف رفع كفاءة التشغيل واستدامة الخدمة على المدى الطويل.

وأوضح أنّ أعمال تأهيل وصيانة شبكات المياه خلال الفترة الماضية شملت عددًا من المحافظات، حيث تم في محافظة مسقط تأهيل وصيانة شبكات بأطوال ٣٠٠ كيلومتر، وفي محافظة شمال الباطنة بلغت أطوالها ٢٠٢ كيلومتر، وفي محافظة جنوب الباطنة بلغت أطوال الشبكات ١٩٤ كيلومترًا، وفي محافظة الداخلية ١٥٢ كيلومترًا، بينما بلغت أطوال الشبكات في جنوب الشرقية أكثر من ١٣٦ كيلومترًا، وفي محافظة الظاهرة ٩٥ كيلومترًا، وفي البريمي ٧٣ كيلومترًا، فيما بلغت أطوال الشبكات في محافظة مسندم ٣٤ كيلومترًا، إلى جانب محافظة شمال الشرقية بأطوال شبكات تبلغ أكثر من ٦ كيلومترات.

وأشار إلى أن الشركة نفّذت بالتوازي مع ذلك برنامجًا لاستبدال التوصيلات المنزلية التي تربط بين عدّادات المشتركين وشبكات التوزيع الرئيسية، بما يسهم في رفع كفاءة الشبكة وتقليل الفاقد، وتعزيز جودة الخدمة للمستفيدين، وإحداث نقلة نوعية في تجربتهم.

وأكد على أنّ هذه المشروعات تأتي ضمن برنامج متكامل لا يقتصر على تطوير البنية الأساسية، بل يمتد ليصنع أثرًا مباشرًا في حياة المجتمع، من خلال استبدال الشبكات القديمة بأخرى حديثة ذات كفاءة تشغيلية أعلى إلى جانب تحديث منظومة القياس عبر تركيب عدادات رقمية أكثر دقة، مرتبطة بالخدمات الرقمية للشركة، بما يعزّز كفاءة إدارة الموارد المائية، مشيرًا إلى أن هذه المشروعات تسهم في تحقيق أثر تنموي متكامل يتجاوز تطوير البنية الأساسية، ليشمل تحسين جودة الحياة، ورفع كفاءة الخدمات الأساسية، وتقليل التحديات البيئية، إلى جانب تعزيز جاهزية البنية الأساسية ورفع جاذبية المناطق السكني

وقال الرئيس التنفيذي للتشغيل والصيانة بشركة نماء لخدمات المياه إن الشركة تعتمد في تنفيذ هذه المشروعات على خطط مرحلية مدروسة تقوم على تحليل البيانات وتحديد أولويات التدخل، بما يحقق الأثر المطلوب لرفع كفاءة التشغيل وتعزيز استدامة الموارد المائية، وتواصل الشركة جهودها لتطوير منظومة المياه بناء على أفضل الممارسات العالمية، ووفق نموذج يجمع بين الكفاءة التشغيلية وتعظيم الأثر على المستفيدين.

الرُّؤيَة

www.alroya.om

الأحد ٨ من ذي القعدة ١٤٤٧ هـ الموافق ٢٦ أبريل ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٣٣٥

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨- مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: #مغردو_الرؤية

زكريا المحرمي

مـا لا يعلمه كـثيرون أنَّ الإدارة العمانية تمكنت عبر العقود مـن صناعـة فـرق محترفـة في التفـاوض والإقناع، إذ عمان ليسـت مجرد وسـيط بين خصمين بل هي "رسـول إصلاح" بين طرفين، تأخذ رؤية هذا وتفاوضه فيها ثم تنقل ما يُمكـن قبوله إلى الآخر وإقناعه به، ويتم ذلك في وسط مجلل بروح الأخلاق والتسامح.

معاوية سالم الرواحي

"كل منطقة في الدماغ، ينشـط فيها مستقبل عصبي شيء تفرزه، وشيء تتعامل معه وشيء تسـتقبله وشيء تثبطه .. اللخبطة في أجزاء الدماغ اللي ترتبط بأكثر من قسم بس العجيب فعلا هو آلية حفظ التوازن في الجسـم ارتباطها بالجهاز العصبي الحركي وبفيزياء السوائل شيء عجيب فعلا! سبحان الله"!

زيرة البلوشية

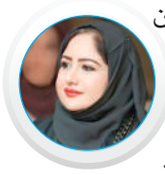

وتبقى الأم هي الأمان حين يسـتبد الخـوف، والملجـأ حين تغلـق كل الأبـواب، والهـدى حين تتعمق المتاهـة، والفرح حين يتجعد الحزن في القلب.

المباحثات الأمريكية الإيرانية تدور في حلقة مفرغة

- وزير الخارجية الإيراني ينقل إلى باكستان موقف بلاده وتحفظاتها على المطالب الأمريكية
- ترامب يقرر عدم إرسال وفد التفاوض إلى باكستان
- رسائل إيرانية حاسمة ترفض التفاوض تحت حصار الموانئ
- 34 ناقلة إيرانية تكسر الحصار الأمريكي في «هرمز»
- خبير سياسي: أمريكا تعيش حالة من التخبط وتخاطر بـ«ورقتها الأخيرة»
- الرئيس الأمريكي: يمكن للإيرانيين الاتصال بالولايات المتحدة في أي وقت يريدون
- مقر خاتم الأنبياء يحذر: الرد قادم على «القرصنة» الأمريكية
- أكاديمي إيراني: طهران فقدت الأمل في التوصل إلى اتفاق مع أمريكا

الرؤية- غرفة الأخبار

في كل مرة يترقب فيها المجتمع الدولي عقـد جولـة ثانيـة مـن المفاوضات الأمريكيـة الإيرانيـة في باكسـتان، لإنهـاء الصراع في المنطقـة والذي أثر على اقتصاديات العالم بسـبب إغلاق إيران مضيق هرمز، وحصار واشـنطن للموانئ الإيرانية، تنقلب الأوضاع رأسا على عقـب لتـتلاشى الآمـال في فرصة انعقاد مباحثـات حقيقية للتوصل إلى اتفاق عادل ومستدام.

وبالأمس، سافر وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، إلى باكستان والتقى في إسلام آباد برئيس الوزراء وقائد الجيش الباكسـتاني، وذلـك لبحـث تطورات وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب.

وفي لقاء بالمسؤولين الباكستانيين، نقل عراقجي مواقف طهـران وملاحظاتها إلى الجانـب الباكسـتاني، إذ نقلـت رويترز عـن مصدر باكسـتاني قوله إن وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي قدم مطالـب إيـران وتحفظاتها على المطالب الأمريكية.

وقـال التلفزيون الإيـراني إن عراقجي والوفـد المرافق لـه غادرا باكسـتان، السبت، إلى سـلطنة عُمان في المحطة الثانية من جولته الإقليمية.

وفي المقابـل، قـال الرئيـس الأمريكي دونالـد ترامـب: "قررت إلغـاء زيارة ويتكـوف وكوشنر للقـاء الإيرانيين في إسلام آبـاد"، مضيفا لموقع أكسـيوس إن عدم إرسال الوفد لا يعني استئناف الحرب.

وأكـد الرئيـس الأمـريكي: "لا وفـد لباكسـتان، وأبلغت ويتكوف وكوشنر أنهما لن يقوما برحلة مدتها ١٨ ساعة إلى إسلام آباد للتحدث عن لا شيء".

وتابع قائلا: "يمكـن للإيرانيين الاتصال بالولايات المتحدة في أي وقت يريدون، ولا جدوى مـن قيام الوفـد الأمريكي برحلة تستغرق ١٨ ساعة إلى باكستان بينما نمتلك كل أوراق الصراع".

وتُشـدد طهران على موقفهـا الرافض لأي تفـاوض مباشر قبل فـك الحصار البحـري عن موانئها، لتظل باكسـتان مجـرد قنـاة لنقـل الرسـائل بانتظار خطوات ملموسة لإنهاء الحرب.

وقال مقـر خاتم الأنبيـاء الإيراني إنه في حـال "مواصلـة الجيـش الأمريكي الحصار والقرصنة فسـيواجه ردا قويا مـن قواتنا المسـلحة، وقواتنـا تتمتع بقدرات وجاهزية أعلى مقارنة بالماضي للدفاع عن أراضينا ومصالحنا".

وأضـاف: "نرصـد تحـركات العـدو ونواصل إدارة مضيق هرمز والسيطرة عليه".

وعلى الرغم مـن الحصار الأمريكي، إلا أن وكالـة "بلومبيرغ" كشـفت أن ٣٤ ناقلـة مرتبطـة بإيـران عبرت مضيق هرمز متجاوزة الحصار الأمريكي.

وقـال الدكتـور حسـن أحمديـان، الأكاديمي الإيـراني، إن الجانب الإيراني فقـد الأمل في الوصـول إلى اتفاق مع الولايـات المتحدة منذ انتهـاء الجولة الأولى، بعدما تبين أن واشنطن تستخدم التفاوض غطاء لزيادة الضغوط.

وأضـاف أن التحـركات الأمريكيـة الحالية تركز على بعدين، الأول داخلي عبر محاولـة تحريك الأقليـات وإثارة الانقسـام في النظام، والآخر عسـكري يهدف إلى إحكام السيطرة على مضيق هرمز لفرض حصار شامل.

بدوره، اعتبر أسـتاذ النزاعات الدولية الدكتـور إبراهيم فريحـات، أن لجوء واشـنطن لسلاح الحصـار الاقتصادي لا يعنـي بالضرورة فاعليته في حسـم الصراعـات، مستشـهدا بالفشـل التاريخي للحصـار الأمريكي على كوبا المستمر منذ عقود.

وأشار فريحات إلى أن الإدارة الأمريكية تعيـش حالة من التخبـط في محاولة العثور على أوراق ضغط إضافية بعدما استخدمت معظم أوراقها المتاحة حتى الآن.

وحـذر مـن أن الـتسرع في التلويـح بالخيار العسـكري قد يفقد واشنطن آخر أدوات التـأثير؛ موضحًا أن القوة العسـكرية تكـون أكثر فاعليـة قبل اسـتخدامها، لأن كشف المدى الفعلي لهذه القوة عند التنفيذ سيجعلها ورقة مكشوفة ومحدودة التأثير.